

شرح

# فَتْحُ الْقَرِيبِ الْمَحْيَبِ



بِأَعْيُنِ عَلِيٍّ فَاسْتَرَيْنِ

EDISI REVISI



شرح

العلامة الشيخ محمد بن قاسم الغزي

المسمى

(فتح القريب المجيب)

على الكتاب المسمى

(بالتقريب)

للامام العلامة أحمد بن الحسين الشهير بأبي شجاع

رحمهما الله تعالى ونفع بعلومهما آمين

(وبها منه المتن المذكور)

يُطلب

من المعهد العلمي الشريف

مفتوح الطبع محفوظة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
الحمد لله رب العالمين  
وصلى الله على سيدنا  
محمد النبي وآله الطاهرين  
وصحابة أجمعين قال  
القاضي أبو شجاع أحمد  
بن الحسين ابن أحمد  
الأصفهاني رضي الله  
تعالى عنه سألتني

قوله في المتن قال القاضي  
الحلم يكن بالشرح  
ولعلها نسخة لم يشرح  
عليها الشارح

۱. فرض معنی آخر  
 ۲. سوار  
 ۳. ملوویج الوصوری فاشک ت  
 ۴. کوه دین و رو هکلی

[illegible]

۱۱) ہا یہاں صلوات اعظمیہ: ہر دہائی رحمتہ تعظیم العسکون  
۱۲) ہر دہائی رحمتہ تعظیم کوا



بعض الاصدقاء

حفظهم الله تعالى ان

أعمل مختصرا في الفقه

على مذهب الامام

الشافعي رحمه الله تعالى

عليه ورضوانه في غاية

الاختصار ونهاية الإيجاز

يقرب على المتعلم درسه

ويسهل على المستدى

حفظه وأن أكثر فيه

من التفصيل وحصر

لأحصال فاجته الى

ذلك طالبا للثواب واغيا

الى الله سبحانه وتعالى

في التوفيق للصواب

على ما يشاء قدبر وعباده

لطف خير

كتاب الطهارة

المياه التي يجوز التطهير

بها سبع مياه ماء السماء

وماء البحر وماء النهر

وماء البئر وماء العين

وماء الثلج وماء البرد ثم

المياه على أربعة أقسام

طاهر مطهر غير مكروه

استعماله وهو الماء المطلق

وطاهر مطهر مكروه

استعماله وهو الماء

الشمس وطاهر غير

مطهر لغيره وهو الماء

المتعمل والمتغير بما

خالطه من الطهارات

وماء نجس وهو الذي

حلت فيه نجاسة

بعض الاصدقاء جمع صديق وقوله (حفظهم الله تعالى) جملة دعائية (أن أعمل مختصرا) وهو ما قل لفظه  
 وكثيرا معناه (في الفقه) كونه الفهم والمصطلح العلم بالأحكام الشرعية العقلية المكتسبة من أدلتها  
 التفصيلية (على مذهب الامام) الأعظم المجتهد ناصر الشريعة والدين أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس  
 ابن عثمان بن شافع (الشافعي) ولذا تفرقة عنه خمسين ومائة ومئات (رحمته الله تعالى عليه ورضوانه) يوم الجمعة  
 تسعة وربع سنة أربع ومائتين ووصف المصنف مختصرا وما وصافي منها (في غاية الاختصار ونهاية  
 الإيجاز) والغاية والنهاية مقاربان وفيه الاختصار والإيجاز ومنها أنه (يقرب على المتعلم) لدرسه والفقه  
 (ويسهل على المستدى) أي استحضاره على ظهر قلبه من غير أن يحفظ مختصرا في الفقه (و)  
 سألني بعض الأصدقاء (إن أكثر فيه) أي المختصر (من التفصيلات) للأحكام الفقهية (و) من  
 (يختصر) أي يخط (الحصول) الواجب والمندوب وغيرهما (فاجته الى) سؤاله في (ذلك طالبا للثواب) من الله  
 جزاء على تصنيف هذا المختصر (راغبا الى الله سبحانه وتعالى) في الإغاية فيه فحصل على تمام هذا المختصر  
 (وفي التوفيق للصواب) وهو مذهب الخطأ (انه) تعالى (على ما يشاء) أي يريد (فيذره) أي يترك (ويعاده) لطف  
 خير (بأحوال عباده) والآول مقتبس من قوله تعالى (يتركهم على ما يشاء) والآول مقتبس من قوله تعالى (يتركهم على ما يشاء)  
 الخير والطف والخير إيمان من أسماؤه تعالى ومعنى الآوله العالم بقدرة قاتق الأمور ومشكلاتها ويطلق  
 أيضا معنى الرفيق بهم فإنه تعالى عالم بعبادهم ومواسيهم ورفيق بهم ومعنى الثاني قريب من  
 معنى الآوله ويقال خیرت الشيء أخرته فلما خیرني أي علمي قال تلخص رحمه الله تعالى  
 داود بن قتيبة

(كتاب) أحكام (الطهارة)

والكتاب لغة مصدر بمعنى الصمت والجمع والمصطلح اسم الجنس من الأحكام لها البات فاسم النوع مما دخل  
 تحت ذلك الجنس والطهارة بفتح الطاء لغة النظافة وبها شربها فبها تقاير كثيرة منها قولهم فعل ما سخط  
 به الصلاة أي من وضوء وغسل ويصير وإزالة نجاسة لها الطهارة بالضم فاسم لفة الماء ولما كان الماء آلة  
 للطهارة استعملت المصنف أنواع المياه فقال (الماء الذي يجوز) أي يصح (التطهير به) سبع مياه ماء السماء  
 أي التازل منها وهو المطر (وماء البحر) أي المالح (وماء النهر) أي الحلو (وماء البئر) وماء العين وماء الثلج  
 وماء البرد) ويجمع هذه السبعة قولك ما نزل من السماء أو نبع من الأرض على أي صفة كان من أصل خلقه  
 (ثم المياه) تنقسم (على أربعة أقسام) أحدها (طاهر) في نفسه (مطهر) لغيره (غير مكروه) استعماله وهو  
 الماء المطلق (عن قيد لازم فلا يضرب القيد المتك كالبئر في كونه مطلقا) (والثاني) (ظاهر) في نفسه  
 (مطهر) لغيره (مكروه استعماله) في البئر لاني الثوب (وهو الماء الشمس) أي المستعمل بغير الشمس فيه  
 وأما بكرة شرعا فطهر حار في أنه ينقطع الأثناء التقدير لصفاء طهرها وأذا برز الى النجاسة واختار  
 النووي عدم الكراهة مطلقا وبكرة لا يضرب في الشحوق والبرودة (والقسم الثالث) (ظاهر) في نفسه  
 (غير مطهر لغيره وهو الماء المستعمل) في رفع حدث أو إزالة نجاسة لم يتغير ولم يزد ولم ينقص فلهذا  
 كان بعد اعتبار ما ينشأ به المذنب من الماء (والمتغير) أي وفي هذا القسم الماء المتغير أو ضافه (ثما)  
 أي شيء (خالطه من الطهارات) تغير التمتع المطلق اسم الماء عليه فانه طاهر غير طاهر حيثما كان المتغير  
 أو قيد بركه كان اختلط بالماء ما يفسد في صفاته كما لو زد المظفر الخشخاش المستعمل فأن لم يتغير  
 إطلاق اسم الماء عليه بان كان تغيره من الطاهر بغيره أو مما يفسد في صفاته وقدر مخالطه لم يتغيره فلا  
 يسلط ظهوره فهو مطهر لغيره وأما بقوله خالطه من الطاهر النجس والماء فانه يفسد في صفاته وقدر مخالطه لم يتغيره فلا  
 التغير كثير أو كذا المتغير مختلط لا يستحق الماء عنه طهر وطهارة وما في مقوله ومثله والمتغير بطل  
 المتك فانه ظهور (والقسم الرابع) (ما ينجس) أي متنجس وهو فشان الجذام (وهو الذي حلت فيه نجاسة)  
 من غير ماء سرجان



و لو قال المائتة لكان أولى  
سبح كيقرب ر

ومردون القلین

أو كان قلین تنصیر

والقلتان خمسة رطل

بالفسادی تقریانی

الاصح ای هذا

(فصل) وجلود الميتة

ظهر بالدا باغ الاجلد

الكلب والحزير وما

نولد منها أو من أحدهما

وعظم الميتة وشعرها

نجر إلا الآدمی

(فصل) ولا يجوز

استعمال أو أواني الذهب

الفضة ويجوز استعمال

غيرهما من الأواني

(فصل) والسواك

منع في كل حال إلا

بعد الزوال للصائم وهو

في ثلاثة مواضع أشد

استحبابا عند تغير القم

من أزم وغيره وعند

القيام من النوم وعند

القيام إلى الصلاة

(فصل) وفروض

الوضوء سنة أشباه

التي عند غسل الوجه

تغير أم لا (وهو) أي والحال أنه فما (دون القلین) ويستثنى من هذا القسم الميتة التي لا دمل لها سائل عند قتلها  
 أو شيء من جنسها كالذباب إن لم ينظر فيه ولم يتغيره وهكذا النجاسة التي لا بد لها من سائل عند قتلها  
 لا يتغير النطق ويستثنى من ذلك كوراث في المسوطات وأشار القسم الثاني من القسم الرابع في قوله  
 (أو كان) بكسرة (قلین) فله أكثر (تغير) بضم التاء وكسر الهمزة (والقلتان) خمسة رطل (بالفسادی تقریانی)  
 فسماز الرطل البغدادي عند النوى ثمانية رمانية وعشرون ذراعا وأربعة أشتاع درهم ونزك المصنف  
 من هذا القسم ما لم يطرأ الحرام كالوضوء بما منصرف أو سئل الشرع  
 (فصل) في ذكر شيء من الاعيان النجسة ومبطلها بالدا باغ وما لا يطهر: (و جلود الميتة) كلها  
 (تغير بالدا باغ) سواء في ذلك ميتة ما كور اللحم وغيره وكيفية الذبح أن يذبح وضوء الجلد تمامه من الدم  
 ونحوه شيء حشيف كقشر ولو كان الحشيف نجسا كذرق حمام كثر في الدرع (الاجلد الكلب والحزير  
 وما ولد منها أو من أحدهما) مع جوار طاهر فلا يطهر بالدا باغ (وعظم الميتة وشعرها نجس) وكذلك الميتة  
 ما ضا نحيه وأرئها أرناء الحياء بغير ذكاة شرعية فلا يتنقى فحين الذكاة إذا خرج من  
 بطن أمه ميتا لأن ذكاة ذكاة أخرى ولا يذبحه من المستنات المذكورة في المسوطات ثم استثنى  
 من شعر الميتة قوله (إلا الآدمی) أي فان شعره طاهر كينته  
 (فصل) في بيان ما يحرم استعماله من الأواني وما يجوز: (ولا يجوز) في غير ضرورة  
 له لرجل أو امرأة (استعمال) شيء من (أواني الذهب والفضة) لأن لكل ولا يرب ولا غيرهما كما يحرم  
 استعمال ما ذكر بحرم اتخاذ من غير استعمال في الأصح وبحرم أكل الأواني المطل بذق أو ضئان حصل  
 من القلا شيء يبرهنه على النار (و يجوز استعمال) أواني (غيرها) أي غير الذهب والفضة (من الأواني)  
 النجسة كانا سابقوت وبحرم الأواني المطل بذق أو ضئان (فان كانت كبيرة لحاجة تجوز  
 مع الكراهة أو صغيرة غير فائزته كرهت أو لحاجة فلا تکره لمهاضه الذهب فحرم مطلقا كما صحه النووي  
 (فصل) في استعمال آلة السواك: (وهو من سنن الوضوء) يطلق السواك أيضا على ما يشاك به من أراك  
 ونحوه (والسواك مستحب في كل حال) ولا يكره تنزيها (الأبعد الزوال للصائم) فربما أو فقل أو زوول  
 الكراهة بقرؤب الشمس واختار النووي عدم الكراهة مطلقا (وهو) أي السواك (في ثلاثة مواضع  
 أشد استحبابا) من غيرها أحكمها (عند تغير القم من أزم) قبل هو يكره طول وقيل يجوز ترك الأكل  
 وإنما قال (وغيره) لتشمل تغير القم بغير أزم كما كل ذي ریح كغيره من يوم وبصل وغيره (والثاني  
 عند القيام) أي الإستفاضة (من النوم) الثالث (عند القيام إلى الصلاة) فربما أو فقل أو ربنا كذا  
 في غير الثلاثة المذكورة متناهون مذكورة في المطولات كغزاة القرآن واصفرار الأسنان وبسن أن ينوي  
 بالسواك السنة وأن يشاك شيه وسد بالحجاب الآمن من ف وان يكره على سفف خلف  
 أثر أو اللطف على كراي أخرايه  
 (فصل) في فروض الوضوء: (وهو ضمير الواو في لا شهر اسم للليل وهو المراد هنا وفتح الواو اسم لما  
 يتوضأ به ويشتمل الأول على فروض وضوء وضوء وذكر المصنف الوضوء في قوله (وهو من الوضوء سنة أشباه)  
 لم حدها (إليه) ومحققها بشرط ما يقصد الشيء بامعتر نافعله فان تراخي عنه سمي بغيره يكون (عند غسل  
 أول يمين) (الرجل) أي مقترنة بذلك الجزء ولا يجمعونه ولا يماكلوه ولا يماثلوه في الوضوء  
 لغسل غسل مما ذكره حديث من أخذناه أو بنوي استباحة مقترن إلى وضوء أو بنوي فرض الوضوء أو  
 الوضوء فقط أو العبارة عن الحديث فام يقل عن الحديث لم يصح وإذا نوى ما يكثر من هذه البناء وشرك  
 نية أو وضوء بدو نية أو وضوء



معمية تغسل أو تزدحم وضوءه (و) الثاني (غسل) جميع (الوجه) وحده طولا فابن منابت شعر الرأس  
 على الآخر الخفين والظفران اللذان ينبت عليهما الإنسان السفل يستعملهما في الذفن وموت خروها  
 في الأذن وحده. وفي ما غاب عن الأذنين وإذا كان على الوجه فغسله أو كسفت بوجبت أفضال الماء  
 إليه مع البشرة التي تحتها وبما حجب الرجل الكنفه بان لم ير الحائط بشيء من خلالها فيكون غسل ظاهرها  
 بخلاف الخنفه وهي ما يري الحائط بشيء فوجب أفضال الماء بكسر تهاو خلا في حجب امرأة وحتى فيجب  
 أفضال الماء بكسر تهاو ولو كسفا ولا بد من غسل الوجهين غسل جزء من الرأس والرقبة وما تحت الذفن  
 (و) الثالث (غسل البدن إلى المرفقين) فإن لم يكن له مرفقان غيّر قدرهما ونجبت فغسل ما على البدن تحت  
 شير ويلعن وأصبع رجليه وأطرافه وبجب إزالة ما عساه من وسخ جميع وجوه الماي (و) الرابع (غسل)  
 بعض الرأس) من ذكر أو أنثى أو خنثى أو مسخ بعض شعر في حد الرأس ولا يغسل العبد لشعر بل يجوز تحرقه  
 وغيرها ولو غسل رجليه بديل مسحا لحار ولو وضع قدمه المبلولة ولم يجر كما لحار (و) الخامس (غسل)  
 الرجلين إلى الكعبين) أن لم يكن التوضوء لا شال الحنفه فان كان لا شالها وبجب على مسخ الحنفه أو غسل  
 الرجلين وبجب غسل مائيهما من شير ويلمع وأصبع ظفيرة كاسين في البدن (و) السادس (الترتيب)  
 غسل الوضوء (على ما) أي الوجه الذي (ذكرناه) في عد الفر و من فلو نسي الترتيب لم يكره ولو غسل أربعة  
 أعضاء دفعة واحدة بآذنه أو نفع حدث وجهه فقط (و) سبعة (أي الوضوء) عشرة أشياء وفي بعض  
 نسخ المين غسّال (الوضوء) أوله بيمينها ثم الله ولا كليا بضم الله الرحمن الرحيم فان ترك الترتيب  
 طاوله أو ساقه أو أذنه أو فرك من الوضوء لم يأت بها (و) غسل الكعبين) إلى الكعبين قبل المصنعة وغسلها  
 ثلاثا إن ردد في طهرها (فل ادخلها الماء) الشغل على ما في قول المتن فان لم يغسلها مرة له غسها  
 على الألية وأن تغسل طهرها لم يكره له غسها (و) المصنعة) بعد غسل الكعبين ويحصل أهل السنة ثبات داخل  
 الماء في الغسل هو إحداه في رجليه أم لا فان ارتد الأكل تحت (و) الاستنشا) بعد المصنعة ويحصل أهل  
 السنة في إدخال الماء في الأنف سواء تحبته فيه أو خافه من أن يفسد في الماء أو أن يفسد في الماء أو أن يفسد في الماء  
 فظلمة في المصنعة والاستنشا والجمع بين المصنعة والاستنشا ثلاث طرق فيتمتع من كل  
 منها ثم يستنشق أفضل من الفصل بينهما (وسخ جميع الرأس) وفي بعض نسخ المين غسلات الرأس بالمسح  
 أما مسخ بعض الرأس فما راجح كاستنشق ولو لم يزدع ماعلي رايه من مسحها أو غسلها بالمسح عليها  
 (وسخ) جميع (الأذنين) ظاهرهما وباطنهما بما جدد أي غير مثل الرأس ولا في مكفيه مسحا أن  
 يدخل مسحا في رجليه ويدبر ماعلي الماطف ويمر بأبوابه على ظهورهما ثم يلفف كفه فيهما على لوان  
 لجل الأذنين اشتطار (أو تخليل اللحية الضخمة) مثله من الرجل لملحة الرجل الخنفه ولحاة المرأة والخني  
 فيجب تخليلها وكيفية أن يدخل الرجل أصابعه من أسفل اللحية (وتخليل أصابع البدن والرجلين)  
 أن وصل الماء إليهما من غير تخليل فإن لم يصل إلا به كالأصابع الملتفة فوجب تخليلها وإن لم يأت تخليلها  
 لا ليحياها حرّم تغسلها لتخليل وكيفية تخليل البدن بالتشيك والرجلين بان بدأ بمخصر يده اليسرى من  
 أسفل الرجل شتدا بمخصر الرجل اليمنى حانما بمخصر اليسرى (وتقدم الخني) من تحت يديه ورجليه  
 (على اليسرى) منها أم المصنعة أن اللذان يشغل غسها معا كغسله فلا يفتد ولا يفتد منها بل يغسل  
 دفعة واحدة وذكر المصنف تحفة تلك المصنعة والفصول والمسح في قوله (و) الطهارة ثلاثا ثلاثا  
 وفي بعض النسخ والشكر أي للفصول والمسح (و) الموالاة) وتسمى غسها بالنتاب مع تمر من أن  
 لا يحصل بين المصنوعين تفريق كثير بل يطهر بالمصنوع بعد المصنوع بحيث لا يفتد المصنوع قبله مع اعتدال  
 الحوا والمزاج والزمان وإذا كان ذلك فلا اعتبار بآخر غسلة وإنما تذب الموالاة في غير وضوء  
 صاحب الضرر ولها موالاة واجبة في حقه وفي الوضوء فمن أخرى مذكورة في الطولان  
 ورواه أبو داود

وغسل الوجه ولعل  
 البدن إلى المرفقين  
 ومسح بعض الرأس  
 وغسل الرجلين إلى  
 الكعبين والترتيب على  
 ما ذكرناه وسنة عشرة  
 أشياء السبعة وغسل  
 الكعبين قبل  
 إدخالها الماء والمصنعة  
 والاستنشا ومسح جميع  
 الرأس ومسح الأذنين  
 ظاهرهما وباطنهما بما  
 جدد وتخليل اللحية  
 الكفة وتخليل أصابع  
 البدن والرجلين  
 وتقديم اليمنى على اليسرى  
 والطهارة ثلاثا ثلاثا  
 والموالاة

(١٢) إن يغسلها في أي ماء

(١٣) ليس في غسها كوضوء لورودها

(١٤) كغسلها من كوضوء

اليمين



(فصل) والاستنجاء

واجب من البول والغائط والاستنجاء أن يستنجى بالاحجار ثم يتيمم بالماء ويجوز أن يقتصر على الماء أو على ثلاثة أحجار يبقى بهن المحل فاذا أراد الاقتصار على أحدهما فالأفضل ويحتجب استقبال القبلة واستدبارها في الصحراء ويحتجب البول في الماء الراكد وتحت الشجرة المشرفة وفي الطريق والظل والتقب ولا يتكلم على البول والغائط ولا يستقبل الشمس والقمر ولا يستدبرهما

(فصل) والذي ينقض الوضوء ستة أشياء

ما خرج من السيلين والنوم على غير هيئة المتكبر وزوال العقل بسكر أو مرض أو رجاء المرأة الأجنبية من غير حائل ومس فرج الآدمي بباطن الكف ومس حلقة دبره على الجديد

(فصل) والذي يوجب الغسل ستة أشياء ثلاثة

تشارك فيها الرجال والنساء وهي التقاء

(١٥) جارية لانه اورا كذا

(١٦) لعنه فحة

(فصل) في الاستنجاء وآداب قاضي الحاجة :: (ولا يستنجاء) وهو من تجوت الشيء أي قطعه فكان المستنجى يقطع به الأرض عن نفسه (ويجب من) خروج البول والغائط أو الحصى وما فيهما من كل جامد ظاهر فالع غير محترم (و) لكن (لا فضل أن يستنجى) أو لا (بالاحجار ثم يتيمم بالماء)

والواجب ثلاث منفضحات ولو بثلاثة أطراف تحجر واحد (وبجوز أن يقتصر) المستنجى (على الماء أو على ثلاثة أحجار يبقى بهن المحل) أن حصل الأتقاء بها أو زاد عليها حتى يبقى ومن بعد ذلك الثلث (فاذا أراد الاقتصار على أحدهما فالأفضل) لأنه قيل لم يكن التجاه أو تركها بشرط أجزاء الاستنجاء بالحجر فإن لا يجمع الخافض النجس ولا ينقل عن محل خروجه ولا يطرأ عليه نجس لغيره حتى يبقى فان اتى شرط من ذلك بعين الماء (ويحتجب) وجوبا قاضي الحاجة (استقبال القبلة) الآن وهي الكعبة (واستدبارها في الصحراء) أن لم يكن بينه وبين القبلة شاة أو كان ولم يبلغ ثلث ذراع أو بلغها وبعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع بذراع الآدمي كقوله بعضهم والبيان في هذا كالأصحاح بالشرط المذكور إلا النساء المتكافئ الحاجة فلا حرمه فيه مطلقا وخرج بقولنا الآن عما كان قبلا أو لا كبيت المقدس واستقباله واستدباره مشكورة (ويحتجب) إذا قاضي الحاجة (البول) والغائط (في الماء الواكد) أما الجارية فيكره في القليل منه ذرة الكثير لكن الأولى اجتناءه وبحث النوى بحرقه في القليل جاز أو راكدا (و) تحت الشجرة المشرفة والغائط (تحت الشجرة المشرفة) وقت الحر وغيره (و) تحت الطريق (المستلوك للناس) (و) في موضع الظل (صغيفا) في موضع الشمس (و) في (القب) في الأرض وهو النازل المستدير والفظ الثقب شاقط في بعض نسخ المتن (ولا تسكلم) إذا بلغ ضرورة قاضي الحاجة (على البول والغائط) فان دعت ضرورة إلى السلام كن رأي حجة ففقد استبانة بكرة الكلام لمحتد (ولا يستقبل الشمس والقمر ولا يستدبرهما) أي بكره له ذلك حال قضاء حاجته لكن لو نوى في الروضة وشرح المذهب قال أن استدبارها ليس بمكروه وقال في شرح الوسيط إن ترك استقبالها واستدبارها سواء أي فيكون مباحا وقال في التحقيق إن كراهة استقبالها لا أهل لها :: وقوله ولا يستقبل الخ شاقط في بعض نسخ المتن

(فصل) في نواقض الوضوء الستة أيضا بأسباب الحديث :: (والذي ينقض) أي يبطل (الوضوء) ستة أشياء

(أحدها) ما خرج من (السيلين) أي القبل والدبر من متوضي حتى وأصبح معتادا كان الخارج كبول وغائط أو نادرا كدمه وخصا نحيبا كدبه أو مثله أو طاهرا كدود أو ألقى الخارج جاحللا من متوضي يمكن معقده من الأرض فلا ينقض والمشيكل إنما ينقض وضوءه بالخارج من فرجة جنتا (و) الثاني (النوم على غير هيئة المتكبر) وفي بعض نسخ المتن زبد من الأرض بمقعده والأرض ليست بقيد وخرج بالمتكبر فقالوا نعم فاعدا غير متمكن أو نام قائما أو على قفاه أو متمكنا (و) الثالث (زوال العقل) أي الغلة عليه (بسكر أو مرض) أو جنونا أو غميا أو غير ذلك (و) الرابع (لمس الرجل المرأة الأجنبية) غير المحترم ولو ميتة والمراد بالرجل والمرأة ذكرهما أي بلغا حد الشهوة عرفا والمراد بالمحترم من حرم نكاحها لا لاجل نسب أو رضاع أو مصاهرة وقوله (من غير حائل) يخرج ما لو كان هناك حائل فلا ينقض فحشد (و) الخامس وهو آخر النواقض (مس فرج الآدمي بباطن الكف) من نفسه وغيره ذكرها أو أنثى صغيرا أو كبيرا إجماعا أو ميتا ولفظ الآدمي في بعض نسخ المتن وكذلك قوله (و) مس حلقة دبره (أي الآدمي) ينقض (على القول الجديد) وعلى القديم لا ينقض لمس الحلقة والمراد بها ملتق المفد وباطن الكف الراحة مع بطون الأصابع وخرج بباطن الكف ظاهره وحرقه أو زوؤن الأصابع وما فيها فلا ينقض بذلك أي بعد التحلل من البتير

(فصل) في موجب الغسل :: (والغسل ثلثة) شيلان الماء على الشيء مطلقا وشرعا ثلثة على جميع

البدن بنية مخصوصة (والذي يوجب الغسل ستة أشياء ثلاثة) منها (تشارك فيها الرجال والنساء وهي

التقاء (١٥) جارية لانه اورا كذا (١٦) لعنه فحة



الختانين وانزال المني  
والموت : وثلاثة تختص  
بها النساء وهي الحيض  
والنفاس والولادة

(فصل) وفرائض  
الفصل ثلاثة أشياء النية  
وازالة النجاسة ان كانت  
على بدنه وايصال الماء الى  
جميع الشعر والبشرة :  
وسنة خمسة أشياء التسمية

والموضوء قبله وامرار  
اليده على الجسد والمواودة  
وقديم النبي على اليسرى  
(فصل) والاعتسالات

المستونة سبعة عشر  
غسلا غسل الجمعة  
والعبدن والاستسقاء  
والخسوف والكسوف

والغسل من غسل  
الميت والكافر اذا سلم  
والجنون والمغنى عليه  
اذا افافا والغسل عند

الاحرام ولدخول مكة  
ولوقوف بعرفة وللمبيت  
بمزدلفة ولرمي الجمار  
الثلاث وللطواف

للسعي ولدخول مدينة  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم

(٧) هكذا نسخ

الشارح وقد أسقط من  
المتن الغسل للسعي

ولدخول مدينة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وقد  
ذكر في نسخة المصنف

التقاء الختانين) وتعتبر عن هذا الالتقاء بالاباح حتى واضع غيب حشفة الذكر منه أو قدرها من مَقْطوعها  
في فرج ويصير للإدمان الموضع نجسا بالاباح ما ذكره المتأخرين من غير اعتبار حشفة الذكر ولا بقاد حشفة بالاباح نجسه وإنما الخنثى  
المشكك فلا يغسل عليه بالاباح حشفته ولا بالاباح حتى قبله (و) فمن المشترك (المراد) أي خروج (المني)  
من شخص بغير الاباح وأن قل المني بقطرة ولو كانت على ثوب أو كان الجمار في مجامع أو غيره في  
بقطة أو نوم شهوة أو غيرهما من غير طريقه المعتاد أو غيره كان انكسرت ضلعه فخرج منه (و) من المشترك  
(الموت) الا في الشهد (و) ثلاثة تختص بها النفاس وهي الحيض أي الدم الخارج من امرأة بلغت  
تسع سنين (و) النفاس) وهذه الدم الخارج عقب الولادة فانه مؤجل للغسل قطعا (و) الولادة) المصحوبة  
بالثلث مؤجلة للغسل قطعا (و) المجردة عن الثلث موجهة في الأصح  
(فصل) وفرائض الفسل ثلاثة أشياء (أ) حديثا (ب) فتنى الجنث ورفع الحجة أو الحدث الأكبر  
ونحو ذلك وتوى الحائض والنفساء رفع حدث الحيض أو النفاس وتكون النية مفرقة بأول الفرض  
وهو أول ما يتصل من أعلى البدن أو أسفله فلو توى بعد غسل جرت وجبت أعادته (و) إزالة النجاسة ان كانت  
على بدنه أي المغتسل وهذا أفاها رافعي وعليه فلا يكفي غسلة واحدة عن الحدث والنجاسة ورجح  
الزوي الأديني بفسلة واحدة عنهما في محله في إذا كانت النجاسة محكمة أما إذا كانت النجاسة  
غنية وجب غسلتان عنهما (و) إيصال الماء الى جميع الشعر والبشرة) وفي بعض النسخ بدل جميع لمصول  
ولا فرق بين شعر الرأس وغيره ولا بين الخفيف منه والكثيف والشعر المصفور ان يصل الماء الى باطنه  
الابالغض وجب تقصه ولمراد بالبشرة ظاهر الجلد وبحج غسيل ما ظهر من ضحاخي أذنيه من أنف  
مجدوع ومن شقوق بدن وبحج إيصال الماء الى ما تحت القلفة من الألفب والى ما يتصل من فرج المرأة  
عند فوهة القضا حاجتها ويحتاج غسلها بالماء في وقت قضاء الحاجة وقصير من ظاهر البدن  
(لو سنه) أي الغسل (ب) خمسة أشياء التسمية والوضوء) كاملا (قله) وينوي في الغسل ستة الغسل ان  
يحدث فحاشته عن الحدث الأصغر والأثوي به الأصغر (و) أمرا البديعي) ما وصلت اليه من (الجسد)  
وتعتبر عن هذا الأمر بالذلك (و) المواودة) وسبق معناها في الوضوء (و) تقديم النبي) من شقبة (على  
اليسرى) وبق من سن الغسل أمور مذكرة في المسوطات فنها الثلاث وتخلل الشعر  
(فصل) والاعتسالات المستونة سبعة عشر غسلا غسل الجمعة) فحاضرها في وقت من فجر الصادق  
(و) غسل (العبدن) الفطر والاضحى ويدخل وقت هذا الغسل بنصف الليل (و) الاستسقاء) أي طلب  
التقاء من الله (و) الخسوف) للقمر (و) الكسوف) للشمس (و) الغسل من أجل (غسل الميت) بميلة  
كان أو كافر (و) غسل (الكافر اذا سلم) ان لم يحجب بغيره أو لم يحض الكافرة والأوجب الغسل بعد  
الاسلام في الأصح وقبل يسقط اذا سلم (و) الجنون والمغنى عليه اذا افافا) ولم تحقق منهما انزال فان  
تحقق منهما انزال وجب الغسل على كل منهما (و) الغسل عند ارادة (الأحرام) ولا فرق في هذا الغسل  
بين بالغ وغيره ولا بين مجنون وعاقل ولا بين طاهر وحائض فان لم يجد المحرم الماء يتيم (و) الغسل (لدخول  
مكة) المحرم بمحرم أو عمره (و) للوقوف بعرفة) في تاسع ذي الحجة (و) للبيت بمزدلفة) وتكرمي الجمار الثلاث  
على أيام التشرى إلى الثلاثة فيغتسل لرمي كل يوم منها غسلا أقامه يوم تامة التقية في يوم النحر فلا يغتسل في القرب  
زمنه من غسل الوقوف (و) الغسل (للطواف) الصادق يطواف قدومه ووافاضة وداع وبقرة الأعمال  
المستونة بمذكرة في المطولات  
(فصل) والمسح على الخفين جائز) في الوضوء لا في غسل فرض أو نفل ولا في ازالة النجاسة فلو اجنب  
وربيت رجله فارد المسح بدلا عن غسل الرجل لم يجز بل لا بد من الغسل وأسفر قوله بجائز أن غسل الرجلين  
تفريق سيكايه يوم الدين



ثلاثة شرائط

أب سبدي

لبسهما بعد كمال الطهارة

وأن يكونا ساترين لمحل

غسل الفرض من

القدمين وأن يكونا هما

يمكن تابيع المشى عليهما

ويمسح المقيم يومياً وليلة

والمسافر ثلاثة أيام

باليهين وابتداء المسحة

من حين يحدث بعد لبس

الحفنين فان مسح في

الحضر ثم سافر أو مسح

في السفر ثم أقام أتم

مسح مقيم ::

ويبطل المسح بثلاثة أشياء

بخلعها وانقضاء المدة

وما يوجب الغسل

(فصل) وشرائط

التيتم خمسة أشياء وجود

العذر بسفر أو مرض

ودخول وقت الصلاة

وطلب الماء وتعذر

استعماله واعوازه بعد

الطلب والتراب الطاهر

الذي له غبار فان خالطه

بجص أو رمل لم يجز ::

(٢) لون ابيض تتف

فأفضل من المسح وإنما يجوز مسح الحفنين لا أحدهما فقط إلا أن يكون فاقده الآخرى (ثلاثة شرائط أن  
يتبدى) أي بالشخص (للبسهما بعد كمال الطهارة) فلو غسل رجلًا والسبيل خفها ثم فعل بالآخرى  
مكذلك لم يكف ولو ابتدأ لبسهما بعد كمال الطهارة ثم أحدث قبل وصول الرجل فقدم الحف من الجف  
(وأن يكونا) أي الحفان (غائبين) محل غسل الفرض من القدمين بكسبهما فلو كانا في موضع واحد  
كالمداسين لم يكف المسح عليهما (والمرد بالساترين) أي باللبس الذي لا مانع الرطوبة أن يكون العذر من أسفل ومن  
سجوا رب الحفنين لا من أعلاه (وأن يكونا) أي يمكن تنبأ المشى عليهما (لتردمهما في جوارحه) أي  
حفظ وتر حاله ويؤخذ من كلام المصنف كونهما قوين بحيث يمنعان نفوذ الماء ويشترط أيضاً طهارتهما  
ولو لبس أحدهما فوق خفيه لشدة الرد مثلاً فان كان الأعلى ضاحكاً لللبس دون الأسفل ضح المسح على الأعلى  
وأن كان الأسفل ضاحكاً لللبس دون الأعلى فمسح الأسفل ضح أو الأعلى فوضل البطل للأسفل ضح أن قصير  
الأسفل أو قصدهما معاً لأن قصده الأعلى فقط وأن لم يقصده أحدهما بل قصده المسح في الجملة أخراني  
الاصح (ويمسح المقيم يومياً وليلة) (المسافر ثلاثة أيام بلياليهن) المصلحة هنا أنه تقدمت أو تأخرت  
(وابتداء المسحة) أي من انقضاء الحداث (بعد تمام) (لبس الحفنين)  
لا من ابتداء الحداث ولا من وقت المسح ولا من ابتداء اللبس والعاصي طاهر (والمسح) أي مسح  
وكمزتم الحداث إذا أحدث بعد لبس الحف حدثاً آخر مع حديثه الدائم قبل أن يقبل في مسح ومسح  
أما كان يمسحه لوجهه الذي ليس عليه خفيه وهو فرض ونوافل فلو صلى بطهره فرضاً قبل أن  
يحدث مسحاً واستباح النوافل فقط (فان مسح) الشخص (في الحضر ثم سافر أو مسح في السفر ثم  
أقام) قبل قضى يومه وليلة (أنتم مسح مقيم) والم واجب في مسح الحف عما تطلق عليه المسح إذا كانت  
على ظاهر الحف ولا تجزى المسح على باطنه ولا على عصب الحف ولا على آخره ولا على أسفله ولا على  
مسحه أن يكون خطوطاً بين الأصابع ولا يمسحها (ويبطل المسح) على الحفنين (ثلاثة  
أشياء بخلعها) أو خلع أحدهما أو إخلاعه أو خروج الحف عن صلاحه المسح كخرقه (وانقضاء  
المدة) وفي بعض النسخ مدة المسح من يومه وليلة لم يم ولم يمسحها (و) (بمرض) (ما يوجب  
الغسل) كجناية أو حيض أو نفاس (ولا لبس الحف)  
(فصل) في التيمم :: وفي بعض نسخ المتن تقدم هذا الفصل على الذي قبله والتيمم لغة القصد ومهرعاً  
أي صاك تراب طهور للوجه واليدن تدل على وضوء أو غسل أو غسل عضو بشرائط مخصوصة (وشرائط  
التيمم خمسة أشياء) وفي بعض نسخ المتن خمس خصال (وجود العذر بسفر أو مرض) (والمسح) (الطلب) (الماء)  
(دخول وقت الصلاة) فلا يصح التيمم قبل دخول وقتها (والمسح) (طلب الماء) بعد دخول الوقت  
بنفسه أو بمن أذن له في طلبه فيطلب الماء من رجليه ورفقته فان كان مفترداً نظر خواله من الجهات  
الأربع أن كان يمسح من الأرض فان كان فيها ارتفاع وانخفاض ترك ذلك قدر نظره (والمسح) (طلب الماء) بعد  
استعماله أي الماء بان يخاف من استعمال الماء على ذهاب نقيس أو منفعة عضو ويدخل في العذر ما لو كان  
يقصر به حاجة وخاف لو قصده على نفسه من سبغ أو عدو أو على ماله من سارق أو غاصب ويؤخذ في بعض نسخ  
المتن في هذا الشرط زيادة بعد تعذر استعماله (وهي) (اعوازه) (بعد الطلب) (والحاشي) (التراب الطاهر)  
أي الطهور غير المنيق ويصدق الطاهر بالمنسوب وتراب تعذر لم يمسح ويؤخذ في بعض النسخ زيادة في  
هذا الشرط وهي (أنه لا يجزى) (فان حاله) (مخصص) (أو من لم يجز) وهذا هو أن لما قاله النووي في شرح  
المهذب والتصحيح لك في الروضة والفوائد يجوز ذلك ويصح التيمم أيضاً من في حجره أو خرج يقول  
المصنف التراب غيره كبرق وسحابة خريف وخرج بالطاهر النجس ولما التراب المستعمل فلا يصح



التيسم (وهو انضه أربعة أشياء) أحدها (النية) وفي بعض نسخ المتن أربع خصال نية الفرض فان توى التيسم  
 الفرض والقيل اشياهما أو الفرض فقط اشيا مع الفل وصلاة الجنازة أيضا أو القيل فقط لم يتبع  
 معه الفرض وكذا لو توى الصلاة ويجب قرين نية التيسم بغير التراب للوجه والدين واستدانة هذه  
 النية إلى مسح شيء من الوجه ولو أحدث بعد نقل التراب لم يمسح بذلك التراب بل ينقل غيره (والثاني  
 والثالث) يمسح الوجه ومسح اليدين مع المرفقين وفي بعض نسخ المتن إلى المرفقين ويكون مسحهما  
 بغير تين ولو وضع يده على تراب ناعم فعلق يده تراب من غير ضرب يمين (والرابع) الترتيب فيجب  
 تقديم مسح الوجه على مسح اليدين سواء تيمم عن حدث أصغر أو أكبر ولو ترك الترتيب لم يصح وأما أخذ  
 التراب للوجه والدين فلا يشترط فيه ترتيب فلو ضرب يده دفعة على تراب ومسح يمينه وعجمه وخصاه  
 ثم تيمم (ثلاثة أشياء) وفي بعض نسخ المتن ثلاث خصال (التسعة) تقديم النية  
 من اليدين (على اليسرى) منها وتقدم أعلى الوجه على أسفل (والموالة) وسبق مسحها في الوضوء وتيقن  
 للتيسم فمن أخرى مذكورة في المطولات منها نزع التيسم بغيره في الضربة الأولى أما الثانية فيجب نزع  
 الحاتم فيها (والذي يبطل التيسم ثلاثة أشياء) أحدها كل ما يبطل الوضوء (وسبق بيانها في أسباب الحدث  
 وفي كان متصفاً أحدث بطل يمينه (والثاني) رؤية الماء وفي بعض النسخ وجود الماء (في غير  
 وقت الصلاة) فمن تيمم لفقد الماء ثم رأى الماء أو تيمم قبل دخوله في الصلاة بنقل يمينه فان رآه بعد دخوله  
 فيها وكانت الصلاة مثلاً لا يمسح فريضها بالتيسم كصلاة مغمضت في الحال أو بما يسقط فريضها بالتيسم  
 كصلاة مسافر فلا يبطل فريضها كانت الصلاة أو فلاً وان كان تيمم الشيخ لم يمسح ويحوى ثم رأى الماء فلا  
 أنزل يمينه بل جبهته في سجده (والثالث) الردة وهي قطع الاسلام واذا امتنع شرعاً استعمال الماء في حضور  
 فان لم يكن عليه فائز وجب عليه التيسم وعمل الصحيح ولا ترتيب بينهما للجنب أنما الحديث فيهما بالتيسم  
 وقت دخول غسل العوض الكليل فان كان غلى العوض يار من حكة فله كرك في قول المصنف (والرابع) في  
 الجائر) جمع جبرية بغير الجبر وهي اختيار أو قصص نسوي وتشتد على موضع البكر ليتح (وتيسم  
 عليها) بالماء ان لم يمكن نزعها لغير ضرر بما سبق (وبينهم) في اختيار الجائر في وجهه وتيد به كاستن (وبينهم)  
 ولا إعادة عليه ان كان وضعا أي الجائر (على ظهره) وكانت في غير أعضاء التيسم والأعاد بعد إقامته  
 كالنوى في الرخصة لكنه قال في المجموع إن إطلاق الجهر يقتضي عدم الفرق أي بين أعضاء التيسم وغيرها  
 ويشترط في الجبر أن لا تأخذ من الصحيح إلا ما لا بد منه للاستسكان والوضوء العاصي والمزهر عوما  
 على الجرح كالجبرية (وبينهم لكل فريضة) ومنه وروى لا يجتمع بين صلاتي فريضتين وأخذوا لا بين طوافين  
 ولا بين صلاة وطواف ولا بين جمعة وخطبتها وللرأة اذا تيممت تمكين الحليل من فعله مكرراً وجمع  
 بينه وبين الصلاة بذلك التيسم وقوله (وبينهم بيمين واحد) فاشاء من النوافل فباقت من بعض نسخ المتن  
 (فصل) في بيان النجاسات وأزيلها وهذا الفصل مذكور في بعض النسخ قبل كتاب الصلاة  
 والنجاسة لغة الشيء المستفاد من غير عاين حرم تناولها على الإطلاق في حالة الاختار مع سهولة التيمم  
 لاحتوائها ولا اعتقادها ولا لضررها في بدن أو عقل وتدخل في الإطلاق قليل النجاسة وكثيرها وخارج  
 بالاختار الضرورة فانها يباح تناول النجاسة وبسهولة التيمم أنكل البدن التيمم في حين أو فأكبر ونحو  
 ذلك وأخرج بقوله لا حرمها في الأدبي وبعد الاستفاد المتي ونحوه وبين الضرر الجبر والنجاسة المصنوع  
 يدين أو عقل ثم ذكر المصنف محظراً للنجس الخارج من القبل والذبح بقوله (وكل مانع خرج من السيلين  
 في نجس) هو طارد بالخارج المتنازل بالول والفانط وبالناذر كالدم والقيح (إلا المني) فمن أدبي أو جبراً غير  
 كلي وخزير وما تولد منها أو من أحدهما مع جبراً أو ظاهره وخرج بمانع اللزود وكل متصلاً لا تحله المعدة  
 (حيوان مشواخا)

وفرائضه أربعة أشياء  
 النية ومسح الوجه  
 ومسح اليدين مع  
 المرفقين والترتيب ::  
 وسننه ثلاثة أشياء  
 التسبحة وتقديم النية  
 على اليسرى والموالة  
 والذي يبطل التيسم  
 ثلاثة أشياء ما يبطل  
 الوضوء ورؤية الماء  
 في غير وقت الصلاة  
 والردة وحاجب الجائر  
 بمسح عليها ويتيمم  
 وهل ولا إعادة عليه  
 ان كان وضعا على ظهره  
 ويتيمم لكل فريضة  
 وبصلي بيمين واحد  
 ماشاء من النوافل  
 (فصل) وكل مانع  
 خرج من السيلين نجس  
 إلا المني

قلوستر كدين وينيرى أوبات  
 احوالها كى ورناء كل



الابوال والاروات  
واجب الا بول الصبي  
الذي لم يأكل الطعام فانه  
يطهر برش الماء عليه ولا  
يعنى عن شئ من  
التجاسات الا اليسير من  
الدم والقيح وما لا نفس  
له سائلة اذا وقع في الاناء  
ومات فيه فانه لا ينجسه  
والحيوان كله طاهر  
الا الكلب والخنزير  
وما تولد منهما او من  
أحدهما والميتة كلها  
نجسة الا السمك  
والجراد والادى ويفسل  
الاناء من ولوغ الكلب  
والخنزير سبع مرات  
احداهن بالتراب  
وفيل من سائر  
التجاسات مرة واحدة  
تأتى عليه والثلاث  
أفضل واذا تخللت الخمرة  
بنفسها طهرت وان  
تخلت بطرح شئ فيها  
لم تطهر

(فصل) ويخرج من  
الفرج ثلاثة دماء دم  
الحيض والنفاس  
والاستحاضة فالحيض  
هو الخارج من فرج  
المرأة على سبيل الصحة  
من غير سبب الولادة  
ولو نه أسود يخدم لذاع  
لو النفاس هو الخارج  
عقب سبب الولادة  
والاستحاضة هو الخارج  
في غير أيام الحيض

فليس ينجس بل هو متنجس بطهر بالتغسل وفي بعض النسخ وكل ما يخرج بلفظ المضارع واسقاط مانع  
(ويغسل جميع الابوال والاروات) ولو كانا من ما كوال اللحم (فواجب) وكيفية غسل التجاسة ان كانت  
مما حادثة بالعين ثم هي المسماة بالعين تكون بزوال عينا ومحاولة زوال أو صافيا من طعم أو لون أو ريح فان  
يقطع التجاسة صفة أو لون أو ريح غير زواله لم يضر وان كانت التجاسة غير مشاهدة وهي المستمارة بالحكمة  
فتكفي بخروج الماء على المتنجس لها ولو مرة واحدة ثم استنبت المصنف من الابوال قوله (الا بول الصبي  
سائل لم يأكل الطعام) أي لم يتناول طعاما ولا مشروبا على جهة التغذي (فانه) أي بول الصبي (نظير  
لمبرق الماء عليه) ولا يشترط في الرشح خيلان الماء فان أكل الصبي الطعام على جهة التغذي غسل بول  
مقطعا وخارج بالصبي الضية والخني فتغسل من بولها :: ويشترط في غسل المتنجس وزود الماء عليه ان كان  
في قفلا فان عكس لم يطهرهما الماء الكثير فلا فرق بين كون المتنجس واردا أو موزوفا (ولا يفي عن شئ  
من التجاسات الا اليسير من الدم والقيح) فتغسل عنها في ثوب أو بدن وتصح الصلاة معها (و) (الاناء)  
أي شئ (لا نفس له سائل) كذاب ونمل (اذا وقع في الاناء ومات فيه فانه لا ينجسه) وفي بعض النسخ اذا  
مات في الاناء وأقيمت قوته وقع أي بنفسه انه لم يضر طرعا ما لا نفس له سائل في المائع صفة وهو ما يخرج من بالافعي في  
الشرح الصغير ولم يضر من هذه المسألة في الكثير وأذا كثرت منه ما لا نفس له سائل وغیرت قوته وقعت فيه  
ينجسه واذا شأت هذه النجاسة من المائع كذود وخارج كذا في نجسه قطعا وتشتبي مع ما ذكره من مسائل  
مذكورة في المسوطات شق بعضها في كتاب الطهارة (والحيوان كله طاهر الا الكلب والخنزير وما تولد  
منهما أو من أحدهما) مع حيوان طاهر وبخارنه يصدق بطهارة الدود المتولد من التجاسة وهو كذلك  
(والميتة كلها نجسة الا السمك والجراد والادى) وفي بعض النسخ من آدم أي ميتة كل منها فانها طاهرة  
(ويغسل الاناء من ولوغ الكلب والخنزير سبع مرات) ثم يظهر (احداهن) فمصححة (بالتراب)  
الطهور ثم تخلل المتنجس فان كان المتنجس بما ذكر في ما يجازي سكنه في ثوب أو بدن أو في موضع آخر  
فأذا لم تخلل من التجاسة الكلمة الا بشت غلات مثلا حسبت كلها غيلة واحدة (والارض التي لا يجب  
التراب فيها على الاصح) (ويغسل من سائر) أي باقي (التجاسات مرة واحدة) وفي بعض النسخ مرة  
(تأتي عليه والثلاث) وفي بعض النسخ والثلاثة بالأساء (أفضل) واعلم أن غسالة التجاسة بعد طهارة  
المحل المستعمل طهارة ان انفصلت غير متغيرة ولم يزد وزنها بعد انفصالها عما كان بعد اعتبار مقدار  
ما يشربه المستعمل من الماء بهذا ان لم تكن قلتي فان بلغتها بالشرط فمعدم التغير :: ولما فرغ المصنف  
ما يظهر بالقبيل يترع فما يظهر بالاستحالة ثم هي انقلاب الشئ من صفة إلى صفة أخرى فقال (واذا تخللت  
الخمرة) ثم هي المتخذة من ماء العنب بجرته كانت الخمرة أم لا ومعنى تخللت ضارث فخلا وكانت خمر وزنها  
فخلا (بنفسها طهرت) وكذا لو تخللت بغيرها من شئ إلى ظل وعكبه (وان) لم تخلل الخمرة بنفسها بل  
(تخلت بطرح شئ فيها لم تطهر) واذا طهرت الخمرة بطرح شئ فيها لم تطهر  
(فصل) في بيان أحكام الحيض والنفاس والاستحاضة :: (ويخرج من الفرج ثلاثة دماء دم الحيض  
والنفاس والاستحاضة فالحيض هو) الدم (الخارج) في بين الحيض هو شئ من سنين فأكثر (من  
فرج المرأة على سبيل الصحة) أي لا لعل بل للجلية (من غير سبب الولادة) قوله (ولو نه أسود يخدم لذاع)  
ليس في أكثر نسخ المتن وفي الصحاح لخدم يخدم خمرته حتى استودك ولذاعه لئلا حتى آخره  
(والنفاس هو) الدم (الخارج) عقب الولادة من الخارج مع الولد أو قبله لا يسمى نفاسا ولا يذاع الباء  
حتى عقب ثمة قليلة ولا أكثر خذها (والاستحاضة) أي دمها (هو) الدم (الخارج) في غير أيام الحيض







(III) ای و آخره

والعصر وأول وقتها  
الزيادة على ظل المثل  
وآخره في الاختبار إلى  
ظل المتلبن وفي الجواز  
إلى غروب الشمس ::  
والمغرب ووقتها واحد  
وهو غروب الشمس  
ويعقد ما يؤذن  
وبتواً ويستمر العررة  
ويقيم الصلاة ويسلي  
خمس ركعات :: والعشاء  
وأول وقتها إذا غاب  
الشفق الأحمر وآخره  
في الاختبار إلى ثلث الليل  
وفي الجواز إلى طلوع  
الفجر الثاني :: والصبح  
وأول وقتها طلوع  
الفجر الثاني وآخره  
في الاختبار إلى الأسفار  
وفي الجواز إلى طلوع  
الشمس

(فصل) وشرائط  
وجوب الصلاة ثلاثة  
أثناء الإسلام والبلوغ  
والعقل وهو خد التكليف  
والصلوات المستوية  
حس العبدان  
والكسوفان والاستسقاء  
السر الناعة للفرائض  
سبعة عشر ركعة ركعتا  
المجر وأربع قبل الظهر  
وركعتان بعده وأربع  
قبل العصر وركعتان  
بعد المغرب وثلاث بعد  
العشاء. ثم يترى واحدة

منه وثلاث نوافل مؤكدة صلاة الليل وصلاة الضحى . صلاة التراويح

[illegible]

(فصل في محرمات وحب الصلاة ثلاثة اشياء) الحمد ما (الاسلام) فلا تحب الصلاة على الكافر الا صلى  
ولا تحب عليه فضاها اذا اسلم وانما الحمد تحب عليه الصلاة وضاها ان عاد الى الاسلام (والثاني  
البلوغ) فلا تحب على صبي لكن يؤمر ان يحل بعد سبع سنين ان يحصل التمييز بها والا فقد التميز  
ويضربان على تركها ثلث كالغير سنين (والثالث العقل) فلا تحب على مجنون (والرابعة) (وهو حد  
التكليف) فحاطق في بعض نسخ المتن (والصلوات المستوتة) وفي بعض النسخ المستوتة (خمس العبدان)  
اي صلاة عبد الفطر وعبد الاصحى (والكسوفان) اي صلاة كسوف الشمس وخسوف القمر  
(والاستسفا) اي صلاته (والسنة التابعة للفر الصلوة) ويحرم عليها انما ثلاثة الراتة وهي (ثلاثة عشر  
بكرهه ركنها الفجر واربع قبل الظهر وركعتان بعده واربع قبل العصر وركعتان بعد المغرب وثلاث  
بعد العشاء) يؤخر بواجده منها الواحدة هي اقل الوتر وركعتاه واحدة تركه تركته ثم تركه تركه صلاة  
العشاء وطلوع الفجر فلو اوتر قبل العشاء لمحمد اوسه الاعداد في ذلك انك قد من ذلك في غير ركعات  
ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء  
(وثلثا نوافل ثلث ركعات غير تابعة للفر ايضا لمحمد ما) (فصل في الليل) والمفضل المطلق في الليل افضل  
من النفل المطلق في النهار والنفل وسط الليل افضل ثم آخره ما فضل ومحمد المفضل في الليل انما (والثاني  
صلاة الصبح) وانما ركعتان وركعتاه اثنا عشر وتركه تركه ثم ارتفع في الشمس الى زوالها كما قال  
قال النووي في التحقيق وشرح المهدب (والثالث) صلاة التراويح وهي يسرون تركه يسرون تركه  
كتاب

وفي صلاة العشاء في كل

②



في كل ليلة من رمضان وبهجتها خمس رويحات وينوي الشخص في كل ركعتين منها سنة التراويح  
أوقام رمضان ولو صلى أربعمائة بسلامة واحدة لم تصح وتزمنها بين صلاة العشاء وطلوع الفجر  
(فصل) وشرايط الصلاة قبل الدخول فيها خمسة أشياء (١) النية وشرطها وجوبه لغيره العلامة وشرعا  
عما توقف صحة الصلاة عليه وليس يجوز أن يخرج بهذا القيد الزم أن فانه جزء من الصلاة الشرط الأول  
(ظواهر الاعضاء من الحديث) الأصغر والأكبر عند القدرة هما فائدة الطهورين فصلاته مع  
وجوب الإعادة عليه (و) طهارة (النجس) الذي لا يمتنع عليه في ثوب وبدن ومكان وسجد كرم  
المصنف بهذا الإخراج قريبا (و) الثاني (تستر) ثوب العورة عند القدرة ولو كان الشخص خالعا أو في  
طلعة فان تجز عن سترها محقق عارضا ولا يوجب بالركوع والسجود بل يتبعها ولا إعادة عليه ويكون  
ستر العورة (لباس طاهر) ويجب سترها أيضا في غير الصلاة عن الناس وفي الخلوة الإلحاجية من اغتسال  
ونحوه وأما سترها عن نفسه فلا يجب لكنه يكره نظره الباطن وعورة الذكور عما بين سترته وركنه وكذلك  
الإمامة والجمهورية في الصلاة فمأسوس وجبها وكفها طاهر باطنها إلى الكوعين والعمامة الحرة  
مخارج الصلاة فجميع بدنها وعورتها في الخلوة كالدخول في العورة لغيره النفس وتطهر سترها على ما يجب ستره  
سوء المزادها على ما يحرم نظره وذكره الأصحاب في كتاب النكاح (و) الثالث (الوقوف) على مكان  
طاهر فلا تصح صلاة شخص مبتلا في بعض بدنه أو رأسه بحالة في قيام أو قعود أو ركوع أو سجود  
(و) الرابع (العلم بدخول الوقت) أو ظن دخوله بالاجتهاد فلو صحت بغير ذلك لم تصح صلاته وإن  
صادف الوقت (و) الخامس (استقبال القبلة) أي العكبة سميت قبلة لأن المصلين يقابلها وكنية لا ارتفاعها  
والاستقبال بالصدر بشرط لم يقدّر عليه واستثنى المصنف سجدة كره بغيره (و) يجوز ترك استقبال  
(القبلة) في الصلاة (في حالتين في شد الخوف) في قتال متباح فرضا كانت الصلاة أو فعلا (وفي النافذة  
في السفر على الرحلة) فليسافر سفر أمباحا ولو قصر في النقل صوب مقصده وترك ركعة الدائبة لا يجب  
عليه ونصح جهته على سترها مثلا بل يومي بركوعه وسجوده ويكون سجوده أخفض من  
ركوعه ولما يأنس به ركوعه وسجوده ويستقبل القبلة فيها ولا يمتنع إلا في قيامه ونسجده  
(فصل) في أركان الصلاة: وتقدم معنى الصلاة لغة وشرعا (و) أركان الصلاة ثمانية عشر (ركن) أحدها  
(النية) ثم هي قصد الشيء بمقتضى ما يقبله من علم القلب فان كانت الصلاة فرضا وجب نية الفرض وقصد  
فعلها ونيتها من صبر أو ظهر مثلا أو كانت الصلاة نفلا ذات وقت كرايتها وذات سبب كاستسقاء وجب  
قصد فعلها ونيتها لانه النية (و) الثاني (القيام مع القدرة) عليه فان عجز عن القيام فقد كف شأ  
ورقوده مغير شأ فصل (و) الثالث (تكبيرة الأحرار) يثبتان على التقديرين بأن يقول الله أكبر فلا  
يصح الزجر الذكرو بحجوه ولا يصح فيها تقديم الخبر على البتة كقوله أكبر الله وقمن عجز عن التطق بها  
بالقرينة ترتب ما أتى لغتها ولا يبدل عنها إلى ذكر آخر ويجب قرآن النية بالتكبير ولها النوى واختار الأكثاف  
بالمقارنة للركعة بحيث يمتد غرضها منه مفتحة للصلاة (و) الرابع (قراءة الفاتحة) أو تلاها لمن  
لا يحفظها فوضا كانت الصلاة أو نفلا (وبسم الله الرحمن الرحيم) آية منها كاملة ومن أسقط من الفاتحة بحرفه  
أو شذبه أو أبدل بحرفا منها بحرف لم تصح قراءته ولا صلاته إن تعقد والآ وعجب غلب إعادة القراءة  
ويجب ترتبها بان يقول أيتها على نظمها المعروف ويجب أيضا قولها بان يصلي بعض كلماتها ببعض من غير  
قيل الإبداء التنفس فان تحلل الذكر بين مؤالها فطمتها إلا أن تعلق الله كتمصلحة الصلاة كتابا من المأمومين  
في أثناء فاتحة القراءة وأما ما فانه لا ينقطع الموعظة وتزجيل الفاتحة وتعدت عليه لعدم معناه مثلا وأحسن  
تخيرها من القرآن وعجب عليه جميع آيات مواله عوصا عن الفاتحة أو مغيرة فان عجز عن القرآن أي بذكر

(فصل) وشرايط

الصلاة قبل الدخول فيها

حسة أشياء طهارة

الاعضاء من الحدث

في النجس وستر العورة

لباس طاهر والوقوف

على مكان طاهر والعلم

بدخول الوقت

واستقبال القبلة وبحوز

رك القبلة في حالتين

في شدة الخوف

وفي النافذة في السفر

على الرحلة

(فصل) وأركان

الصلاة ثمانية عشر

ركنا النية والقيام

مع القدرة وتكبيرة

الأحرار وقراءة الفاتحة

وبسم الله الرحمن الرحيم

آية منها

تكون سنة

من ذلك ما ذكره

اشتراط الاستقبال

لأفان/أباه



لا بد لها عنها بحيث لا ينقص عن حرورها فان لم يحسن قرأنا ولا ذكر أو قبح قدر الفاتحة وفي بعض النسخ  
 وتقرأ الفاتحة بعد اسم الله الرحمن الرحيم ثم يقرأ آية الهمزة (و) الخامسة (والركوع) وتقرأ في ركعتيها  
 على الركوع معتدلة الخلقه سلم يديه ورأسه وان ينحني بغير انحناس قدر بلوغ راحتيه أو راحة  
 وضعهما عليهما فان لم يقد على هذا الركوع انحنى مقد وركوعهما على راحتيه أو راحة راسه أو راحة  
 ظهره أو راحتيه بحيث يصير ان عكصفه واحدة ونصبت ساقه وأخذت كنه يديه (و) السادسة (الطمأنينة)  
 وهي تكون بعد ركعة (فيه) أي الركوع والمصنف يجعل للطمأنينة في الأركان ركعة مستقلة وهي  
 عليه النوى في التحقيق وغير المصنف يجعلها ثلثة تابعة للأركان (و) السابعة (الرفع) من الركوع  
 (والاعتدال) قائما على الهيئة التي كان عليها قبل الركوع من قيام قادر وقعود عاجز عن القيام (و) الثامنة  
 (الطمأنينة) أي الاعتدال (و) التاسعة (السجود) من ركعتي كل ركعة وتقرأ في ركعتيها بعض جهه  
 المصنف موضع سجوده من الارض أو غيرها ولم يكله أن يكثر طوبى للسجود بل رفع يديه ونصت ركبتيه  
 يديه ثم بجته وأتته (و) العاشرة (الطمأنينة) أي السجود بحيث ينال موضع سجود ينقل رأسه ولا  
 يكفي أمساك رقبته موضع سجوده بل يتجامل بحيث لو كان تحته قنصل مثلاً لا ينكس وظاهر أنه على يديه  
 فرخصت تحته (و) الحادية عشر (الجلوس بين السجدين) في كل ركعة يسواً أحس قائماً أو قاعداً  
 أو مضطجعا أو قاله يكون بعد حركة أعضائه ولم يكله أن يادة على ذلك بالدعاء التوارد فيه فلو لم يجلس بين  
 السجدين بل صار إلى الجلوس أقرب لم يصح (و) الثانية عشر (الطمأنينة) أي الجلوس بين السجدين (و)  
 الثالثة عشر (الجلوس الأخير) أي الذي يعقبه السلام (و) الرابع عشر (التشهد) أي في الجلوس الأخير  
 :: وتقرأ التشهد التحية سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام غلبنا وعلى عباد الله الصالحين أشهد  
 أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وتقرأ كل التشهدات للباركات الصلوات الطلعات للسلام  
 عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام غلبنا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً  
 رسول الله (و) الخامسة عشر (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) أي في الجلوس الأخير بعد الفراغ  
 من التشهد وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد وأشعر كلام المصنف أن الصلاة على  
 الآل لا يجب قهراً كذلك بل هي سنة (و) السادسة عشر (التسليم الأولى) ويجب إيقاع السلام بحال  
 القعود وقوله السلام عليكم مرة واحدة ولم يكله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته (و) السابعة  
 عشر (نية الخروج من الصلاة) وهذا الوجه من وجوه وقيل لا يجب ذلك أي نية الخروج وهذا الوجه  
 هو الأصح (و) الثامنة عشر (ترتيب الأركان) حتى بين التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم فيه وقوله (على ما ذكرناه) يقتضي منه وجوب مقارنة النية لتكبيره الاحرام ومقارنة الجلوس  
 الأخير للتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (و) الصلاة (ثمها) قبل الدخول فيها ثبات الأذان  
 ثم هو لغة الأعلام وشرعا ذكر مخصوص لا علام بدخول وقت صلاة مفروضه والفاظه منفي الألتكبير  
 أوله طهرج والآلة وحد آخره فواجب (و) الإقامة (و) هو مصدر أقام ثم سمي به الذكر المختص من لا يضر  
 إلى الصلاة وأما يشرع في كل حين الأذان والإقامة للكتابة وأما غيرهما فنادي للصلاة جماعة (و) سبيلها  
 (بعد الدخول) فيها ثبات التشهد الأول والقنوت في الصبح أي في اعتدال الركعة الثانية منه وهو لغة الدعاء  
 وشرعا ذكر مخصوص قهراً هو اللهم اهديني ختم هديت وعافني عافيت الخ (و) القنوت (في) آخر  
 (الوتر في النصف الثاني من شهر رمضان) وهو ركعتي الصبح المقدم في تحلة ولفظه لا تمنى كلمات  
 القنوت السابقة فلو قنت ثمانية تضمن دعاؤه وقصد القنوت خصلت منه القنوت (و) هيأتها أي الصلاة

والركوع والطمأنينة  
 فيه والرفع والاعتدال  
 والطمأنينة فيه والسجود  
 والطمأنينة فيه والجلوس  
 بين السجدين والطمأنينة  
 فيه والجلوس الأخير  
 والتشهد فيه والصلاة  
 على النبي صلى الله عليه  
 وسلم فيه والتسليم  
 الأولى ونية الخروج من  
 الصلاة وترتيب الأركان  
 على ما ذكرناه ::  
 وسنها قبل الدخول فيها  
 ثبات الأذان والإقامة  
 وبعد الدخول فيها ثبات  
 التشهد الأول والقنوت  
 في الصبح وفي الوتر  
 في النصف الثاني من  
 شهر رمضان

(١٨) وفنسخه وهي  
 مصدر أقام سمي بها



وأيادها ما ليس ركناً فيها ولا بعضاً يجزئ سجود السهو (خمس عشرة خطبة) رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام الى الحد ومنكبيه (و) رفع اليدين (عند الركوع) وعند (الرفع منه و) وضع اليدين على الشمال ويكسونا في تحت صدره وفوق عنقه (والتوجه) أي قول المصلي عقب التحريم ويجهي للذكي فطر السموات والارض الخ والمهراد ان يقول المصلي بعد التحريم دعاء الافتتاح هذه الآية أو غير هاتين سورتي في الاستفتاح (والاستعاذة) بعد التوجه والاستعاذة والجهر في موضعه والاسرار في موضعه والتأمين وقرائة السورة بعد الفاتحة والتكبيرات عند الخفض والرفع وقول سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد والتسبيح في الركوع والسجود ووضع اليدين على الفخذين في الجلوس بسط اليسرى وقبض اليمنى الا المسحاة فانه يشير بها متشهدا والافتراش في جميع الجلسات والتورك في الجلسة الاخيرة والتسليم الثانية (فصل) والمرأة تخالف الرجل في خمسة أشياء فالرجل يجافي مرفقيه عن جنبه ويقبل بطنه عن نخذه في الركوع والسجود ويجهز في موضع الجهر ويقدم بياحه في موضعه (وكذا انابه) أي أصابه (شيء في الصلاة يسبح) فيقول سبحان الله بغير تكرار أو مع الاعلام أو أطلق ثم تطل ضلالتة أو الاعلام فقط بطلت (وعورة الرجل ثمانين سرة وركبته) أي ما بين فليساخ العورة لانهما في فليساخ تخالف الرجل في الخمس المذكورة فانها (تضم بعضها الى بعض) فتلصق بطنها بفخذها في ركوعها وسجودها (وتخفض صوتها) ان صلت بمحضرة الرجال الاجانب فان صلت منفردة عنهم جهرت (واذا نأثرت في الصلاة عفت) بضمير النبي على ظهر اليسرى فلو ضربت بطنها بطن يقصد اللعب ولهؤلاء علم التحريم بطلت ضلالتها والخشنة كالمرأة (وتجمع بدن المرأة) الجوف عورة الاوجها وكفها وهذه عورتها في الصلاة فلهذا خارج الصلاة فقورتها جميع بدن (والامة كالرجل في الصلاة) فتكون عورتها ثمانين سرة وركبتها (فصل) في عدد مبطلات الصلاة: والذي يبطل الصلاة أحد عشر شيئاً الكلام العمد الصلح الخطاب الآدميين سوء التعلق بمصلحة الصلاة أو لا (والعمل الكثير) المتوالي كثلاث خطوات عمدًا

وأراد بآياتها ما ليس ركناً فيها ولا بعضاً يجزئ سجود السهو (خمس عشرة خطبة) رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام الى الحد ومنكبيه (و) رفع اليدين (عند الركوع) وعند (الرفع منه و) وضع اليدين على الشمال ويكسونا في تحت صدره وفوق عنقه (والتوجه) أي قول المصلي عقب التحريم ويجهي للذكي فطر السموات والارض الخ والمهراد ان يقول المصلي بعد التحريم دعاء الافتتاح هذه الآية أو غير هاتين سورتي في الاستفتاح (والاستعاذة) بعد التوجه والاستعاذة والجهر في موضعه والاسرار في موضعه والتأمين وقرائة السورة بعد الفاتحة والتكبيرات عند الخفض والرفع وقول سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد والتسبيح في الركوع والسجود ووضع اليدين على الفخذين في الجلوس بسط اليسرى وقبض اليمنى الا المسحاة فانه يشير بها متشهدا والافتراش في جميع الجلسات والتورك في الجلسة الاخيرة والتسليم الثانية (فصل) والمرأة تخالف الرجل في خمسة أشياء فالرجل يجافي مرفقيه عن جنبه ويقبل بطنه عن نخذه في الركوع والسجود ويجهز في موضع الجهر ويقدم بياحه في موضعه (وكذا انابه) أي أصابه (شيء في الصلاة يسبح) فيقول سبحان الله بغير تكرار أو مع الاعلام أو أطلق ثم تطل ضلالتة أو الاعلام فقط بطلت (وعورة الرجل ثمانين سرة وركبته) أي ما بين فليساخ العورة لانهما في فليساخ تخالف الرجل في الخمس المذكورة فانها (تضم بعضها الى بعض) فتلصق بطنها بفخذها في ركوعها وسجودها (وتخفض صوتها) ان صلت بمحضرة الرجال الاجانب فان صلت منفردة عنهم جهرت (واذا نأثرت في الصلاة عفت) بضمير النبي على ظهر اليسرى فلو ضربت بطنها بطن يقصد اللعب ولهؤلاء علم التحريم بطلت ضلالتها والخشنة كالمرأة (وتجمع بدن المرأة) الجوف عورة الاوجها وكفها وهذه عورتها في الصلاة فلهذا خارج الصلاة فقورتها جميع بدن (والامة كالرجل في الصلاة) فتكون عورتها ثمانين سرة وركبتها (فصل) في عدد مبطلات الصلاة: والذي يبطل الصلاة أحد عشر شيئاً الكلام العمد الصلح الخطاب الآدميين سوء التعلق بمصلحة الصلاة أو لا (والعمل الكثير) المتوالي كثلاث خطوات عمدًا

و جميع بدن الحرة عورة الاوجها وكفها والامة كالرجل في الصلاة (فصل) والذي يبطل الصلاة احد عشر شأ الكلام



والعمل الكثير والحدث  
وحدوث النجاسة  
وانكشاف العمرة  
وتغير النية واستدبار  
القبلة والاكل والشرب  
والفقهه والردة

**(فصل) وركعات**  
الفرائض سبعة عشر  
ركعة فيها أربع وثلاثون  
سجدة وأربع وتسعون  
تكبيرة وتسع تشهدات  
وعشر تسليمات ومائة  
وثلاث وخمسون تسبيحة  
وجملة الاركان في الصلاة  
مائة وستة وعشرون  
ركنا في الصبح ثلاثون  
ركنا في المغرب اثنان  
واربعون ركنا في  
الرباعية اربعة وخمسون  
ركنا ومن عجز عن القيام  
في الفريضة صلى جالسا  
ومن عجز عن الجلوس  
صلى مضطجعا

**(فصل) والمتروك من**  
الصلاة ثلاثة اشياء  
فرض وسنة وهبة  
فالفرض لا ينوب عنه  
سجدة السهو بل ان ذكره  
والزمان قريب اتي به وبني  
عليه وسجد للسهو والسنة  
لا يعود اليها بعد التلبس  
بالفرض لكنه يسجد  
للسهو عنها والهبة لا يعود  
اليها بعد تركها ولا يسجد  
للسهو عنها واذا شك في  
عددا ما اتي به من الركعات  
بنى على البقين وهو الاقل

وسجد للسهو وسجد السهوية وحله قبل السلام

كان ذلك اوسهوها العمل القليل فلا تبطل الصلاة به (والحدث) الا صغروا الا كبر (وحدث)  
النجاسة التي لا يتحقق عليها ولو وقع على ثوبه نجاسة بائنة فنقص ثوبه حالاً لم تبطل صلاته (وانكشاف  
العمرة) فمجرد ان كشفها الرمح قسرها في الحال لم تبطل صلاته (وتغير النية) كان نوى الخروج  
من الصلاة (واستدبار القبلة) كان يجعلها خلف ظهره (والاكل والشرب) كشفاً كان اكله  
والشراب او قليلاً الا ان يكون الشخص في هذه الصورة مجاهلاً بحال ذلك (والفقهه) ومنهم من يفتي  
عنها بالضحك (والردة) وهي قطع الاسلام بقوله او فاعل

**(فصل) في عدد ركعات الصلاة** (وزكعات الفرائض) أي في كل يوم وليلة في صلاة الحصر الا يوم الجمعة  
(سبعة عشر ركعة) اتم يوم الجمعة في عدد ركعات الفرائض في يومها خمسة عشر ركعة ولما عدد ركعات صلاة  
السفر في كل يوم في الفرائض احدى عشرة ركعة وهو له (في حاله) ولا نون سجدة واربع وتسعون تكبيرة  
وتسعة تشهدات وعشر تسليمات ومائة وثلاث وخمسون تسبيحة وجملة الاركان في الصلاة مائة وستة  
وعشرون ركناً في الصبح ثلاثون ركناً في المغرب اثنان واربعون ركناً في الرباعية اربعة وخمسون  
ركناً الى آخره ظاهر غنى عن الترخيص (ومن عجز عن القيام في الفريضة) تسعة وتسعون تسبيحة (على حاله)  
على أي حاله شاء ولكن الفريضة في موضع قيامه افضل من ركعة في الاظهر (ومن عجز عن الجلوس صلى  
مضطجعا) فان عجز عن الاضطجاع على مكانه على ظهره في ركعة فاجلته للقبلة فان عجز عن ذلك كله أو ما يظنه  
ونوى قلبه وتجنب عليه اشتغالها بوجهه بوضع شيء تحت راسه ويؤتي برأسه في ركوعه وسجوده وان  
عجز عن الائمة برأسه أو ما يظنه فان عجز عن الائمة بها أخرى اركان الصلاة على قلبه ولا يتركها  
ثم اقام علة ثابتة والمصل فاعاد الاضائة عليه ولا ينقص أجره لانه يحدو في ركوعه وسجوده صلى الله عليه وسلم من  
صلى فاعاد قلبه نصف أجر القائم ومن صلى قائماً فله نصف أجر القاعية فحمل على التقل عند القدرة

**(فصل) والمتروك من الصلاة ثلاثة اشياء** فرض وسنة وهبة (ويستحب بالركن المصطفى) وسنة وهبة وهي ما عدا  
الفرض وبين المصنف الثلاثة في قوله (فالفرض لا ينوب عنه سجدة السهو بل ان ذكره) أي الفرض وهو  
في الصلاة اتي بوقت صلاته أو ذكره بعد السلام (والزمان قريب اتي به وبني عليه) ما بين من الصلاة  
(وسجد للسهو) وهو سنة كاستباني لكن عند ترك ما مؤثر في الصلاة أو فعل مهيئ عنه قبل (والسنة) ان تركها  
كل المصطفى (لا يعود اليها بعد التلبس بالفرض) في ترك التسهو الا وكل مثلاً ذكره بعد اعدائه مطعوماً لا يعود  
اليه فان عاد اليه حالاً بغير عيبه فله ان يركبها في الصلاة أو جاهلاً فلا تبطل صلاته وبذلك يتم  
عند تذكره وان كان غاموفاً عاد وجوباً لمائة امامه (لكنه يستجد للسهو عنها) في صورة عدم العود  
أو العود ناسياً أو اراد المصنف بالسنة هنا الاما من السنة وهي التشهد الاول وقعوده والقنوت في الصبح  
وفي آخر الوتر في النصف الثاني من رمضان والقنوت في الفريضة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد  
الاول والصلاة على الاله في التشهد الاخير (والهبة) كالنسيات ونحوها مما لا يجزئها السجود  
(لا يعود) المصلي (اليها بعد تركها ولا يستجد للسهو عنها) سواء تركها عمداً أو سهواً (واذا شك) المصلي  
(في عود ما اتي به من الركعات) كمن شك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً (بنى على البقين وهو الاقل) كاللانو  
في هذا المثال واتي بركعة (وسجد للسهو) ولا ينقص علة الظن بانه صلى أو بقاء ولا يعمل بقوله  
غيره لانه صلى اربعة ولو بلغ ذلك القائل عذراً (وسجدة السهوية) كاستس (وحله قبل السلام)  
فان سلم المصلي عمداً عالياً بالسهو أو ناسياً وطال الفضل ثم قاتل حله وان قصر الفضل  
طعراً لم يفتت وخبره في الصبح سجدة وتركه



(فصل) وخمسة أوقات لا يصلى فيها الصلاة لها سبب بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس وعند طلوعها حتى تكامل وترفع قدر رح وإذا استوت حتى تزول وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس وعند الغروب حتى يتكامل غروبها (فصل) وصلاة الجماعة مستحبة مذكدة وعلى المأموم أن ينوي الانتماء دون الإمام ويجوز أن يأتيه الحر بالعبد والبالغ بالمراهق ولا تصح قذوة رجل بامرأة ولا قارىء بأبى وأى موضع صلى في المسجد صلاة الإمام فيه وهو عالم بصلاته أجزاء ما لم يتقدم عليه وإن صلى في المسجد والمأموم خارج المسجد قريباً منه وهو عالم بصلاته ولا حائل هناك جاز (فصل) ويجوز للسافر قصر الصلاة الرابعة بخمس شرائط أن يكون سفره في غير معصية وأن تكون مسافته ستة عشر فرسخاً وأن يكون مؤدياً للصلاة لرابعة وإن ينوى القصر مع الإحرام وأن لا يأتيه بمقيم ويجوز للسافر أن يجمع بين



صَلَاتِي (الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ) يُقَدِّمُهَا وَتَأْخِرُهَا هُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ (فِي وَقْتِ أَهْمَا شَاءَ) أَنْ يَجْمَعَ (بَيْنَ)  
 صَلَاتِي (الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ) يُقَدِّمُهَا وَتَأْخِرُهَا هُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ (فِي وَقْتِ أَهْمَا شَاءَ) وَيُشْرِطُ جَمْعَ التَّقْدِيمِ  
 فِي ثَلَاثَةِ الْأَوَّلِ أَنْ يَدَّ بِالظُّهْرِ قَبْلَ الْعَصْرِ وَبِالْمَغْرِبِ قَبْلَ الْعِشَاءِ فَلَوْ عَكَسَ كَانَ تَدَا بِالظُّهْرِ قَبْلَ الظُّهْرِ  
 مَثَلًا لَا يَصِحُّ وَيُقَدِّمُهَا بَعْدَهَا إِذَا ارَادَ الْجَمْعَ وَالثَّانِي تَبْجِيعُ أَوَّلِ الصَّلَاةِ الْأُولَى بِأَنْ يَقْبِضَ تَبْجِيعًا جَمْعًا  
 فَلَا يَكُنِي يُقَدِّمُهَا عَلَى التَّخَرُّمِ وَلَا تَأْخِرُهَا عَنْ السَّلَامِ مِنَ الْأُولَى وَتَجُوزُ فِي تَأْنِثِهَا عَلَى الظُّهْرِ ... وَكَانَ  
 الْمَوَاقِفُ بَيْنَ الْأُولَى وَالْثَانِيَةِ بِأَنْ لَا يَطُولَ الْفَضْلُ بَيْنَهُمَا فَإِنْ طَالَ عَزَّ وَجَلَّ طَوِيلًا كُنْتُمْ وَجِبَتْ تَأْخِيرُ  
 الصَّلَاةِ الثَّانِيَةِ إِلَى وَقْتِهَا لَا يَصْرُفُ الْمَوَاقِفَ بَيْنَهُمَا فَضْلٌ شَرِيفٌ عَزَّ وَجَلَّ وَلَمْ يَجْعَلِ التَّأْخِيرَ فِجْبًا فَهِيَ أَنْ يَكُونَ  
 فَنِيَّةُ الْجَمْعِ وَتَكُونُ الْبَيِّنَةُ هَذِهِ فِي وَقْتِ الْأُولَى وَتَجُوزُ تَأْخِيرُهَا إِلَى أَنْ يَبْقَى مِنْ وَقْتِ الْأُولَى زَمْرٌ  
 لَوْ أَبْتَدِئْتُ فِيهِ كَأَنَّهُ أَدَاءٌ وَلَا يَجِبُ فِي جَمْعِ التَّأْخِيرِ تَرْجِيحٌ وَلَا مَوَاقِفٌ وَلَا تَبْجِيعُ جَمْعٌ عَلَى الصَّبْرِ فِي الثَّلَاثَةِ  
 (وَيَجُوزُ لِلْحَاضِرِ) أَيِ الْمُقِيمِ (فِي) وَقْتِ (الْمَطَرِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا) أَيِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ  
 لَا فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ (فِي وَقْتِ الْأُولَى مِنْهُمَا) أَنْ يَتَأَمَّلَ الْمَطَرُ أَعْلَى الثَّوْبِ وَأَسْفَلَ الثَّوْبِ وَوُجِدَتْ الشَّرْطُ  
 السَّابِقَةُ فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ وَتَشْتَرِطُ أَيْضًا وَجُودُ الْمَطَرِ فِي أَوَّلِ الصَّلَاةِ وَلَا يَكُنِي وَجُودُهُ فِي آثَارِ الْأُولَى مِنْهُمَا  
 وَتَشْتَرِطُ أَيْضًا وَجُودُهُ عِنْدَ السَّلَامِ مِنَ الْأُولَى سَوَاءً أَسْتَمَرَ الْمَطَرُ يَنْتَدِ ذَلِكَ أَمْ لَا وَتُخَصَّصُ فِي جَمْعِ الْجَمْعِ  
 بِالْمَطَرِ بِالْمَصْلِيِّ فِي جَمَاعَةٍ مَشْجِدٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ مَوَاضِعِ الْجَمَاعَةِ يُقَدِّمُهَا وَيَتَأَدَّى الذَّاهِبُ لِلْمَسْجِدِ أَوْ غَيْرِهِ  
 مِنْ مَوَاضِعِ الْجَمَاعَةِ بِالْمَطَرِ فِي طَرِيقِهِ  
 (فَيُفْصَلُ) وَتَشْرُطُ وَجُوبُ الْجَمْعِ سَبْعَ أَشْيَاءَ الْأَسْلَامَ وَالْبُلُوغَ وَالْعَقْلَ وَهَذِهِ شَرْطُهَا أَيْضًا لِغَيْرِ الْجَمْعِ  
 مِنَ الصَّلَاةِ (وَالْحُرِيَّةُ وَالذِّكُورُ وَالصَّحَّةُ وَالْإِسْطِطَانُ) فَلَا يَجِبُ الْجَمْعُ عَلَى كَافِرٍ أَوْ صَبِيٍّ وَجُنُونٍ  
 وَرَقِيقٍ وَآثَى وَمَرِيضٍ وَنَحْوِهِ وَمُسَافِرٍ (وَتَشْرُطُ) (فَيُفْصَلُ) ثَلَاثَةً (الْأَوَّلُ) دَارُ الْإِقَامَةِ الَّتِي تَسْتَوِطُهَا  
 فَالْعَدَدُ الْجَمْعِيُّ شَوَاهِدُ ذَلِكَ الْمَدِينُ وَالْقَرْيَةُ الَّتِي تُخَيِّدُهَا وَطَنُهَا وَغَيْرُ الْمُصَنَّفِ عَنْ ذَلِكَ يَقُولُ (أَنْ يَكُونَ  
 الْبَلَدُ مُصْغَرًا) كَأَنَّهُ الْبَلَدُ (أَوْ قَرْيَةً) وَالثَّانِي (أَنْ يَكُونَ الْعَدَدُ) فِي جَمَاعَةٍ الْجَمْعِ (أَرْبَعِينَ) وَثَلَاثَةً  
 (مِنْ فَجَلِ الْجَمْعِ) وَهِيَ الْكَلْفُورُ الذِّكُورُ الْأَحْرَارُ الْمُشْتَطُونَ بِحَثِّ لَا يَطْعَمُونَ عَمَّا اسْتَطَوْهُ  
 عِيشَةً وَلَا صَفًا إِلَّا لِحَاجَةٍ (وَالثَّالِثُ) (أَنْ يَكُونَ الْوَقْتُ مُبَاقِيًا) وَهُوَ وَقْتُ الظُّهْرِ فَيُشْتَرِطُ أَنْ تَقَعَ  
 فِي الْجَمْعِ كُلِّيًّا فِي الْوَقْتِ فَلَوْ صَاقَ وَقْتُ الظُّهْرِ عَنْهَا بِأَنْ يَبْقَى مِنْهُ ثَلَاثُ أَشْيَاءَ الَّتِي لَا يَدَّ مِنْهَا مِنْ خَطْبَتِهَا  
 وَرَكَعَتِهَا صُلِبَتْ ظَهْرًا (فَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ أَوْ عَدِمَتْ الشَّرْطُ) أَيِ جَمْعِ وَقْتِ الظُّهْرِ بِحَقِّهَا أَوْ ظَلَمَ  
 فِيهَا (صُلِبَتْ ظَهْرًا) بِنَاءً عَلَى مَا قِيلَ مِنْهَا وَفَاتَتْ الْجَمْعَ سَوَاءً لَمْ يَدْرِكُوا مِنْهَا رُكْعَةً أَمْ لَا وَلَوْ شُكُوا  
 فِي خُرُوجِهَا مِنْهَا وَفِيهَا وَفِيهَا أَيْضًا جَمْعُهَا عَلَى الصَّحِيحِ (وَقَرَأَ الْخُطْبَةَ) وَفِيهَا جَمْعُهَا عَلَى الشَّرْطِ  
 (ثَلَاثَةً) أَحَدُهَا وَثَانِيَا (خُطْبَتَانِ يَتَقَوَّمُ) الْخُطْبَةُ (فِيهَا وَتُجْلِسُ بَيْنَهُمَا) قَالَ الْمُتَوَكِّلُ يَقْدَرُ الطَّائِفَةُ بَيْنَ  
 الْمَسْجِدَيْنِ وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ وَخُطْبَتَا قَاعِدًا أَوْ مَضْطَجِعًا مَضْجَعًا وَتَجَارَ الْأَقْدَابُ بِهِ فُلُوهُ مَعَ الْجَمْعِ لِلْحَالِ  
 وَحَيْثُ خُطِبَتْ قَاعِدًا فَخُطْبَتَا خُطْبَتَيْنِ مُسَكَّنَةٍ لَا بِاضْطِجَاعٍ ... وَلَوْ كَانَ الْخُطْبَتَيْنِ جَمْعًا جَمْعًا لِلَّهِ تَعَالَى  
 ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْفُطُوبُ بِمَعْنَى الْوَصِيَّةِ بِالْتَقْوَى وَلَا يَتَعَيَّنُ لَفْظُهَا عَلَى  
 الصَّبْرِ وَقِرَاءَةِ آيَةٍ فِي أَحَدِهَامَا وَالدَّعَاءُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ فِي الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ وَيُشْتَرِطُ أَنْ تَسْمَعَ  
 الْخُطْبَةَ لَكَانَ الْخُطْبَةُ لَا يَرْبِعِينَ تَعْقِدُ بِهِمُ الْجَمْعَ وَيُشْتَرِطُ الْمَوَاقِفَ بَيْنَ كَلِمَاتِ الْخُطْبَةِ وَبَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ  
 فَلَوْ فَرَّقَ بَيْنَ كَلِمَاتِهَا وَلَوْ بَعْدَ بَعْدٍ بَعْدَ بَعْدٍ وَيُشْتَرِطُ فِيهَا شَرْطُ الْعُورَةِ وَطَهَارَةُ الْحَدِيثِ وَالْخَبَثِ فِي ثَوْبِ  
 وَبَدَنِ وَمَكَانٍ (وَالثَّالِثُ) مِنْ فَرَائِضِ الْجَمْعِ (وَأَنْ تَصَلِّيَ) بِحَقِّهِ أَوَّلَهُ (وَتَكُنَّ فِي جَمَاعَةٍ)  
 تَعْقِدُ بِهِمُ الْجَمْعَ وَيُشْتَرِطُ فَوْقَ هَذِهِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْخُطْبَتَيْنِ بِخِلَافِ صَلَاةِ الْعِيدِ فَهِيَ قَبْلَ الْخُطْبَتَيْنِ (وَهِيَ تَأْتِي)  
 مَعَ أَرْبَعِينَ تَرْجِيحًا

تظهر والعصر في وقت  
 أيهما شاء وبين المغرب  
 والعشاء في وقت أيهما  
 شاء ويجوز للحاضر في  
 المطر أن يجمع بينهما  
 في وقت الأولى منهما  
 (فصل) وشرائط  
 وجوب الجمعة سبعة أشياء  
 الاسلام والبلوغ والعقل  
 والحرية والذكورية  
 والصحة والاستيطان  
 : وشرائط فعلها ثلاثة  
 أن تكون البلد مصرا  
 أو قرية وأن يكون  
 العدد أربعين من أهل  
 الجمعة وأن يكون الوقت  
 باقيا فان خرج الوقت  
 أو عدمت الشروط  
 صليت ظهرا : وفرائضها  
 ثلاثة خطبتان يقوم  
 فيها ويجلس بينهما  
 وأن تصلي ركعتين  
 في جماعة : وهياتها



أربع خصال الغسل  
وتظيف الجسد ولس  
التياب البيض وأخذ  
الظفر والطيب ::  
ويستحب الأضحية في  
وقت الخطبة ومن  
دخل والإمام يخطب  
صلى ركعتين خفيفتين  
ثم يجلس  
(فصل) وصلاة  
العيدين سنة مؤكدة  
وهي ركعتان يكبر في  
الأولى سبعا سوى  
تكبيرة الإحرام في الثانية  
خمس سوى تكبيرة  
القيام ويخطب بعدها  
خطبتين يكبر في الأولى  
سبعا وفي الثانية سبعا  
ويكبر من غروب  
الشمس من ليلة العيد إلى  
أن يدخل الإمام في  
الصلاة وفي الأضحية  
خلف الصلوات  
المفروضة من صبح  
يوم عرفة إلى العصر  
من آخر أيام التشريق  
(فصل) وصلاة  
الكسوف سنة مؤكدة  
فإن قامت لم تقض  
ويصلى لكسوف  
الشمس وخسوف  
القمر ركعتين في كل  
ركعة قيامان يطيل  
القراءة فيها وركوعان  
يطيل التسيح فيها  
دون السجود ويخطب  
بعدهما خطبتين

وسبق معنى الغنية (أربع خصال) الجسد (الغسل) من تركه يحد محض زها من ذكر أو أنثى خراو  
عبد فقيم أو مسافر ووقت غسلها في القيح الثاني وترتبه من ذهابه أفضل فإن عجز عن غسلها فمضم  
بنية الغسل (الغسل) (تظيف الجسد) بازاء التزيين التكره منه كضمان فتعاطى بها من  
مقربك ومخوف (الغسل) (تظيف الجسد) فأنها أفضل التياب (و) (الرابع) (أخذ الظفر)  
إن حال والشعر كذلك فتنظف الخطبة وتفيض على كفه ويحلق عاتقه (والطيب) باحسن ما وجد منه  
(ويستحب الأضحية) وهو الضحوة مع الأصغرة (في وقت الخطبة) ويستحب من الأضحية أن يقرأ  
مذكرة في المطولات منها المنادى أعني أن يكف في يده ويحذف اليه عفره بماء (و) (دخول المسجد)  
(والإمام يخطب صلى ركعتين خفيفتين ثم يجلس) (ويغير المصنف بدخولهم من الحاضر لا ينشئ  
صلاة ركعتين بسواهما سنة لا جملة أم لا ولا يظهر من هذا المذهب أن فعلهما جزء من أو مكروه لكن  
النووي في شرح المذهب صرح بالحرمة ونقل الإجماع عليها عن المأزوي  
(فصل) وصلاة العيدين (أي الفطر والأضحية) سنة مؤكدة (ويشرع جماعة والمفرد ومسافر وحر  
وعبد وخنثى وامرأة لا جملة ولا ذات هيئة أهل العجوز فحضر العيد في ثياب تيمنا بلا طيب ووقت  
صلاة العيد ما بين طلوع الشمس وزوالها (وهي) أي صلاة العيد (ركعتان) يحرم بها نية عيد  
الفطر أو الأضحية وبأن يدعو الاقتراح (و) (يكبر في) الركعة (الأولى) سبعا سوى تكبيرة الإحرام ثم  
يتعوذ ويقرأ الفاتحة ثم يقرأ بعدها سورة في جهرا (و) (يكبر في) الركعة (الثانية) خمس سوى تكبيرة  
القيام ثم يتعوذ ثم يقرأ الفاتحة وسورة أم يقرأ جهرا (ويخطب) (بدنها) أي الركعتين (خطبتين)  
(يكبر في) ابتداء (الأولى) تسعا (ولا) (و) (يكبر في) ابتداء (الثانية) تسعا (ولا) ولو فصل بينهما  
بتمجيد تهليل وثناء كان غشنا أو التكبير على قسمين ثم سئل وهو عما لا يكون عقب صلاة ومقتضى وهو  
فما يكون عقبها قبل المصنف بالآقول فقال (ويكبر) بدنها يكبر من ذكر وأنثى وحاضر ومسافر في المنازل  
والطريق والمساجد والأسواق (من غروب الشمس من ليلة العيد) أي عيد الفطر ويستمر هذا  
التكبير (إلى أن) يدخل الإحرام في الصلاة) للعيد ولا يستمر التكبير ليلة عيد الفطر عقب الصلاة  
ولكن في النووي في الأذكار اختار أنه سنة :: ثم شرع في التكبير المقيّد فقال (و) (يكبر في) عيد  
(الأضحية) خلف الصلوات المفروضة (من موداة وفاتنوك كذا) خلف راتية ونقل مطلقا وصلا فجنارة  
(من صبح يوم عرفة إلى العصر من آخر أيام التشريق) (و) (صيغة التكبير) الله أكبر الله أكبر الله أكبر  
لا إله إلا الله لا إله إلا الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر  
لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأمر عبده ورسوله لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأمر عبده ورسوله  
(فصل) وصلاة الكسوف (للشمس) وصلاة الخسوف (للقمر) في كل منهما (سنة مؤكدة) فإن قامت هذه  
الصلاة لم تقض أي لم يشرع قضاءها (ويصلى لكسوف الشمس وخسوف القمر ركعتين)  
يحرم نية صلاة الكسوف ثم بعد الاقتراح والتعوذ يقرأ الفاتحة ويركع ثم يقرأ الفاتحة من الركوع ثم  
يعتدل ثم يقرأ الفاتحة ثانيا ثم يركع ثانيا (أخف من) الذي قبله ثم يعتدل ثانيا ثم يسجد السجدة  
بطما ينشئ في الكل ثم يصلي ركعة ثانية بقائمين وهو آتين وركوعين وأعدائين وسجودين وهذا  
مثنى قوله (في كل ركعة) (فيلتان) يطيل القراءة فيها (كما سباني) (و) (في كل ركعة)  
(ركعتان) يطيل التسيح فيها دون السجود فلا يطوله وهو أحد وجهين لكن الصحيح أنه يطوله  
نحو الركوع الذي قبله (ويخطب) (الإمام) (بدنها) أي بعد صلاة الكسوف والخسوف (خطبتين)  
خطبتين في الأركان والشروط ويحذف النحر في الخطبتين على التوبة من الذنوب وعلى فعل















والحرية والملك التام  
والنصاب والحصول  
والسوم :: وأما الأمان  
فشأن الذهب والفضة  
وشرائط وجوب الزكاة  
فيها خمسة أشياء الاسلام  
والحرية والملك التام  
والنصاب والحول ::  
وأما الزروع فتجب الزكاة  
فيها بثلاثة شرائط أن  
يكون مما يزرعه  
الآدميون وأن يكون قوتا  
مدخرا وأن يكون نصابا  
وهو خمسة أوسق لا قشر  
عليها :: وأما الثمار  
فتجب الزكاة في شيئين  
منها ثمرة النخل  
وثمرة الكرم، وشرائط  
وجوب الزكاة فيها  
أربعة أشياء الاسلام  
والحرية والملك التام  
والنصاب :: وأما عروض  
التجارة فتجب الزكاة  
فيها بالشرائط المذكورة  
في الأمان

ولما أكرهنا الصالح أن ماله موقوف فإن عاد إلى الاسلام وجبت عليه والأفلا (والحرية) فلا زكاة على  
رفق ولما أكرهنا فتجب عليه الزكاة فيما يملكه بعضه الحر (والملك التام) أي الملك المصنف لا زكاة فيه  
كالشعير فيقول ففضله لا تجب عليه الزكاة كما يقتضيه كلام المصنف في القول القديم لكن الجدة الوجوب  
(والنصاب والحول) فلو نقص كل منها فلا زكاة (والسوم) وهو الرمي في كذا مائة فلو غلفت ثلثه فمئة  
الحول فلا زكاة فيها وأن غلفت نصفه فأقل من مائة لا زكاة فيه بلا ضرورة في جرت زكاتها والأفلا (أو ثلثه)  
الأمان فشأن الذهب والفضة (مضرومين) كالأفلا وسياقي نصابا (وشرائط وجوب الزكاة فيها) أي  
الأمان (خمس أشياء الاسلام والحرية والملك التام والحول) وسياقي ثمان ذلك (وأما الزروع)  
وأراد المصنف بها الفئات من خمسة وشعير وعديس وأرز وقندس وأما نباتات احتاروا كدرو وحصى  
(فتجب الزكاة فيها بثلاثة شرائط أن يكون مما يزرعه) أي تستنته (الآدميون) فإن نبت بنفسه بمحل ماء أو هو  
فلا زكاة فيه (وأن يكون قوتا مدخرا) أي يصيق قويا يباعان الفئات وخرج بالقوت عما لا يفتات من الأزار  
نحو الكرم (وأن يكون نصابا) خمسة أوسق لا قشر (عليها) وفي بعض النسخ (وأن يكون خمسة أوسق  
باسقاط نصاب) (وأما الثمار فتجب الزكاة في شيئين منها ثمرة النخل وثمرة الكرم) (والملك التام) أي  
والحرية (وشرائط وجوب الزكاة فيها) أي الثمار (أربعة أشياء الاسلام والحرية والملك التام  
والنصاب) وفي آتو شرط من ذلك فلا وجوب (وأما عروض التجارة) فتجب الزكاة فيها بالشرائط  
المذكورة (في الأمان) (في التجارة) وفي المال العريض الربح (وفي خمسة أوسق لا قشر)  
(فصل) وأما نصاب الأبل خمس وفيها شاة (أي خمسة ضأن لها حنة ودخلت في الثانية أو ثمانية منهن لها شتان  
ودخلت في الثالثة وقوله) (وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمسين  
وعشرين بنت مخاض من الأبل وفي خمس وثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين حقة وفي إحدى وستين  
سبعة ذرة وفي ست وسبعين بنت لبون وفي إحدى وتسعين شحان وفي مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنات لبون)  
الحظائر غني عن الشرح وبنت المخاض لها حنة ودخلت في الثانية وبنت اللبون لها شتان ودخلت في الثالثة  
والحقة لها ثلاث شين ودخلت في الرابعة والخمسة لها أربع شين ودخلت في الخامسة ثم قوله (ثم في كل) أي  
ثم بعد زيادة التسع على مائة وأحدى وعشرين وزيادة عشر بقدر زيادة التسع وسبعة ذلك ثمانية وأربعون  
تقسيم الحقات على أن في كل (أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) وفي مائة وأربعين  
مخقتان وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقات وهكذا  
(فصل) وأما نصاب البقر ثلاثون (فصل) (فيها) وفي بعض النسخ وفيه أي النصاب (تبع) ابن سته  
ودخلت في الثانية ثم في ذلك التسعة ثمانية في المزعى ولو أخرج تسعة أخرى بطريق الأولى (و) (فصل) (في أربعين  
مئة) لها شتان ودخلت في الثالثة ثم في ذلك تسعة ثمانية في المزعى ولو أخرج تسعة أخرى بطريق الأولى (و) (فصل) (في أربعين  
الصحيح) (وعلى هذا إذا قس) وفي مائة وعشرين ثلاث فئات أو أربعة أبعنة  
(فصل) وأما نصاب الغنم أو بقون وفيها شاة جذعة من الضأن أو ثنية من المعز (وسق ثمان) الجذعة  
والثنية وقوله (وفي ثمان وأحدى وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي أربعين  
أربع شياه ثم في كل مائة شاة) الحظائر غني عن الشرح  
(فصل) وأما نصاب النمل (زكاة) الشخص (الواحد) والحظيرة قد نفذ الشرع يكن  
دفعه لو كان كافيا فافهموا أن الزكاة

(فصل) وأما نصاب  
الأبل خمس وفيها شاة  
وفي عشر شاتان وفي خمسة  
عشر ثلاث شياه وفي  
عشرين أربع شياه وفي  
خمس وعشرين بنت  
مخاض

مخاض من الأبل وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين حقة وفي إحدى وستين بنت لبون وفي إحدى وتسعين  
مخقتان وفي مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ثم في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة (فصل) وأما نصاب البقر ثلاثون  
وفيها تبع وفي أربعين مئة وعلى هذا إذا قس (فصل) وأما نصاب الغنم أربعون وفيها شاة جذعة من الضأن أو ثنية من المعز وفي مائة  
واحدى وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي أربعين أربع شياه ثم في كل مائة شاة (فصل) والحظائر بركان زكاة الواحد







وقدره خمسة أرطال  
ونك بالعراق  
(فصل) وتدفع الزكاة  
الى الاصناف الثمانية  
الذين ذكرهم الله تعالى  
في كتابه العزيز في قوله  
تعالى انما الصدقات  
للفقراء والمساكين  
والعالمين عليها والمؤلفة  
قلوبهم وفي الرقاب  
والغارمين وفي سبل الله  
وابن السبل والى من  
يوجد منهم ولا يقتصر  
على اقل من ثلاثة من  
كل صنف الا العا  
مل وخمسة لا يجوز  
دفعها اليهم الغنى  
بمال أو كسب والعبد  
وبنو هاشم وبنو المطلب  
والكافر ومن  
تلزم المزكى ثقفته  
لا يدفعها اليهم باسم  
الفقراء والمساكين  
(كتاب الصيام)  
وشرائط وجوب الصيام  
ثلاثة أشياء الاسلام  
والبلوغ والعقل والقدرة  
على الصوم : وفرائض  
الصوم أربعة أشياء  
النية والامساك عن  
الاكل والشرب والجماع  
وتعمد النية : والذي  
يفطر به الصائم عشرة  
أشياء ما وصل عمدا  
الى الجوف أو

أقوات غلب بعضها وجب الآخر ارج منه ولو كان الشخص في بادية لا قوت فيها أخرج من قوت  
أقرب البلاد اليه ومن لم يوسر يصاع بل ببعضه عزمه ذلك البعض (وقدره) أى الصاع (خمس) أرطال  
ونك بالعراق) وسبق فكانت الرطل العراقي في صاب الزروع  
(فصل) وتدفع الزكاة الى الاصناف الثمانية الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز في قوله تعالى  
(انما الصدقات للفقراء والمساكين والعالمين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبل الله  
وابن السبل) الخ هو ظاهر غنى عن الشرح الامع في الاصناف المذكورة من الفقر في الزكاة هو الذي  
لا مال له ولا كسب يقع موقعه من حاجته اليها فقير الغارم من لا نقد يده والمساكين من قدر على ماله  
أو كسب يقع موقعه من كفايته ولا يكفيه كذا يحتاج الى عشرة دراهم وعنده شعبة والعامل من  
استعمله الامام على اخذ الصدقات ودفعها لمستحقها والمؤلفة قلوبهم من أربعة أقسام أحدها مؤلفة  
المسلمين وهم من أسلموا من قبله ضغينة في الاسلام وثالث دفع الزكاة وبقيته الاقسام المذكورة في المسولات  
وفي الرقاب وهم المكاتبون في كتابه صحبة انما المكاتب كتابه فاسدة فلا يعطى من سهم المكاتبين والغارم  
من ثلاثة أقسام أحدها من استدان ذنبا لشك في فقهه من طائفتين في قبل ان يظهر ثبته فتقبل ذنبا بحسب  
ذلك فمضى بدينه من سهم الغارمين غنى كان أو فقيرا وأما يعطى الغارم عند بقاء الدين عليه فان أكاده من  
ماله أو دفعه لئلا يبدل لم يعط من سهم الغارمين وبقيته أقسام الغارمين في المسولات ولما سئل الله في هذه الآية  
الذين لا يستمروا لهم في ديوان المزة بل هم متطوعون بالجهاد ولما أسبب السبل ففهم من يشيء بكفر من يك  
الزكاة أو يكون محتارا ببلدها ويشترط نفعه الحاجة وعدم المعصية وقوله (والى من يوجد منهم) أى  
على اصناف في هذه الآية إذا قيد بعض الاصناف ووجد البعض تصرف لمن يوجد منهم فان قيلوا  
كلهم تحفظت الزكاة حتى يوجدوا كلهم أو بعضهم (ولا يقتصر) في أعطاء الزكاة (على اقل من ثلاثة من كل صنف)  
صنف من الاصناف الثمانية (الا لعامل) فانه يجوز ان يكون واحدا أن حصلت له الحاجة فان صرف  
لثنتين من كل صنف غرم للثالث لقل متمول وقيل غرم له الثلث (وخمسة لا يجوز دفعها) أى الزكاة  
(اليهم) الغنى بمال أو كسب والعبد وبنو هاشم وبنو المطلب) سواء هم من محسن الحسن أم لا وكذا  
يعتقوا ولم لا يجوز دفع الزكاة اليهم ويجوز لكلهم منهم (أخذ صدقة التطوع على المشرك والكافر)  
وفي بعض النسخ ولا تصح للكاfer (ومن تلزم المزكى ثقفته لا يدفعها) أى الزكاة (اليهم) باسم الفقراء  
والمساكين) ويجوز دفعها اليهم باسم كونهم غزاة وغارمين من أهل  
(كتاب) بيان أحكام (الصيام)

وهو والصوم مفردان معهما لغة الامساك وشرعا امساك عن مفطر ثلثة خصوصية تجمع نهار  
قابل للصوم من مسلم متماثل ظاهرا من حبس ونفاس (وشرائط وجوب الصيام ثلاثة أشياء) وفي بعض  
النسخ أربعة أشياء الاسلام والبلوغ والعقل والقدرة على الصوم) وهذا هو الساقط على نسخة الثلاثة  
فلا يجب الصوم على المتصيف بالصداد ذلك (وفرائض الصوم أربعة أشياء) أحدها (النية) بالقلب فان  
كان الصوم فرضا كرمضان أو نذرا فلا بد من إيقاع النية لئلا ويحب التحسين في صوم الفريض كرمضان  
ولكل نية صومه أن يقول الشخص نويت صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى (والثاني  
الامساك عن الأكل والشرب) وإن قل المأكول والمشروب عند التعمد فان أكل ناسيا أو جاهلا  
لم يفطر أن كان قويت عهد بالاسلام أو نشأ هكذا عن العلماء (والثالث) (الجماع) معامدا  
ولما الجماع ناسيا فكل ما كسب (والرابع) (تعمد النية) فلو غلب النية على ضمومه (والذي  
يفطر به الصائم عشرة أشياء) أحدها وثانيها (ما وصل عمدا الى الجوف) (أو) غير المتفطر كالوصول  
بطن النية عشرة عشرة



الرأس والحقة في أحد  
السبلين والقي عمدا  
والوط. عمدا في الفرج  
والانزال عن مباشرة  
والحيض والنفاس  
والجنون والردة ::  
ويستحب في الصوم ثلاثة  
أشياء تعجيل الفطر  
وتأخير السحور وترك  
المعجر من الكلام ::  
ويحرم صيام خمسة أيام  
العيدين وأيام التشريق  
الثلاثة ويكره صوم يوم  
الشك إلا أن يوافق عادة  
له ومن وطئ في نهار  
رمضان عمدا في الفرج  
فعليه القضاء والكفارة  
وهي عتق رقبة مؤمنة  
فإن لم يجد فصيام شهرين  
متتابعين فإن لم يستطع  
فاطعام ستين مسكينا  
لكل مسكين مد ومن  
مات وعليه صيام من  
رمضان أطعم عنه لكل  
يوم مد والشيخ الهرم إذا  
عجز عن الصوم يفطر  
ويطعم عن كل يوم مدا  
والحامل والمرضع أن  
خافا على أنفسهما أفطرا  
وعليهما القضاء. وإن  
خافا على أولادهما  
أفطرا وعليهما القضاء.  
والكفارة عن كل يوم  
مد وهو رطل وثلاث  
بالعراق والمريض  
والمسافر أطول بلا

من ما مودة إلى (الرأس) وللمراد إمساك الصائم عن وصول عين إلى ما يستحق تحجوا (والمالك  
في أحد السبلين) وهي ذواته تحقن به المني في كل أودى أو كثر المعز عنها في المني بالسبلين (والمالك  
القي عمدا) فإن لم يتعمد يطل صومه كما ينبغي (والمالك خمس) (الوط عمدا في الفرج) فلا يفطر الصائم بالجماع  
حاشية كاسبق (والمالك) (الانزال) وهو خروج المني (عن مباشرة) بلا جماع عتقا كما خراجه بكده  
أو غير محرمة كما خراجه بكده أو جارية واحترز بمباشرة عن خروج المني باحتلام فلا يفطر من جماع  
(والمالك) إلى آخر العشرة (الحيض والنفاس والجنون والردة) ففي طهر أي منها في أثناء الصوم أفطره  
(ويستحب في الصوم ثلاثة أشياء) (تعجيل الفطر) أن يحق الفطر غرقت الشمس فإن شك  
فلا تعجل الفطر ويستأن بفطر على غير الألفاء (والمالك) (تأخير السحور) فالحكم يقع في شك ولا  
تحصل السحور بقليل الأكل والشرب (والمالك) (ترك المعجر) أي الفحش (من الكلام)  
الفاطر فيصوم الضائم لكأنه عن الكذب والغيب نحو ذلك كالشك أن شتمه أحد فليقل من بين أولئك  
على صائم إماما سانه كما قال النووي في الأذكار أو قبله كما نقله الزاوي عن الأئمة وأقصر عليه  
(ويحرم صيام خمسة أيام العيدين) أي صوم يوم عيد الفطر وعيد الأضحي (وأما التشريق) وهي (الثلاثة)  
التي بعد يوم النحر (وتكره) (صوم يوم الشك) بلا يجب يقضي صومه وأشار تاليف لبعض مفسري  
هذا السبب بقوله (الأن يوافق عادة) في تطوعه كمن تلاه في صيام يومه وأفطر يومه فوافق صومه يوم  
الشك وله صيام يوم الشك أيضا عن قضاء ونذر ويحرم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا لم يزل لها  
مع الصحو أو تحدث الثامن برؤيته ولم يعلم عدل من أهله أو شهدوه في صليان أو عياد أو فسقه (ومن وطئ في  
نهار رمضان) حال كونه (عمدا في الفرج) وهو مكلف بالصوم ونوى من الليل وهو أم هذا الوط لا لجل  
الصوم (فتبطل القضاء والكفارة) وهي عتق رقبة مؤمنة (وفي بعض النسخ تهلية من العتق المضرة  
بالعقل والكسب) (فإن لم يجد) ما (فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع) فطعام ستين مسكينا  
أو فقيرا (لكل مسكين) أي ثمانية في صدقة الفطر فإن عجز عن الجمع استغوث بالكفارة في وقت  
فاذا قدر بعد ذلك على تحصيله من خصال الكفارة فعليا (أو من مات من عليه صيام) فمات (من رمضان)  
بعد تركه أفطره في المرض ولم يتمكن من قضاءه كان استغوثه حتى مات فلا شيء عليه في هذا القائل  
ولا تدارك له بالفدية وإن مات بعد غير ذلك قبل التمكن من قضاءه (أطعم عنه) أي أخرج الخولى  
عن الميت من تركه (لكل يوم) مات (طعام) وهو رطل وثلاث بالعدا أي هو بالكل نصف قدح  
مصري وما ذكره المصنف من القول الجند في الفدية لا يمين الأطعمة بل يجوز للولي أيضا أن يقوم عنه  
بل يسق له ذلك كما في شرح المذهب وصوب في الروضة المحرم بالقديم (أو الشيخ الهرم) والعجوز  
والمرريض الذي لا يجزى برؤيه (إذا عجز) أكل منهم (عن الصوم يفطر) ويطعم عن كل يوم مدا ولا يجوز  
تعجيل المد قبل رمضان ويجوز بعد جركل يوم (والحامل والمرضع) أن خافا على أنفسهما ففطرهما  
بالصوم كقصر المريض (أفطرا) وجب (عليهما القضاء) (والكفارة) أيضا  
في الحامل بقوله اللين في المرض (أفطرا) وجب (عليهما القضاء) (والكفارة) أيضا  
والكفارة أن يجزى (عن كل يوم) (وهو) كما سبق (الرطل) وثلاث بالعراق (وتعثر عنه بالعدا  
(والمريض والمسافر أطول بلا) متابعان نصرا بالصوم (يفطران ويقضيان) والمرريض أن كان مرضه  
مستقرا تركه الله من الليل وإن لم يكن غططا كالوكان حتم وقادون وقت وكان وقت الشروع في الصوم  
محموما فله تركه الله والأفطره (لأنه) فإن عادت الحمى واحتاج للفطر أفطر وسكت المصنف عن صوم  
الطير عقره في المطولات منه صوم عقره وعاشوراء وأيام البيض ورس من شوال



(فصل) في أحكام الاعتكاف :: وهو لغة الإقامة على الشيء من خير أو شر وكثر ما أقام بمسجد بصفة مخصوصة (ولم الاعتكاف منه مستحبة) في كل وقت وهو في الفرض <sup>مومني</sup> الأواخر من رمضان <sup>مومني</sup> أفضل منه في غيره <sup>تور</sup> لا أجل طلب ليلة القدر <sup>تور</sup> وهي بمحمد الشافعي رضي الله عنه منحصرة في العشر الأخير من رمضان <sup>مومني</sup> فكل ليلة جملة <sup>مومني</sup>

(فصل) والاعتكاف

سنة مستحبة وله شرطان

## النية واللبث في المسجد

ولا يخرج من الاعتكاف

لنذور الحاجة الانسان

او عذر من حیض او

مرضى لا يمكن المقام

مع ويطل بالوطه.

و کتاب الحج

وَسِرَاطٍ وَجْهِهِ  
الْمُحْسِنِينَ

السلام والادغ والعفا

والحيمة ووجوه الزاد

والراحلة، وتخلط الطير.

امكان المسير :: وأركان

الحج أربعة الاحرام

مع النية والوقوف

السعي بين الصفا والمروة

∴ وأركان العمرة ثلاثة

الاحرام والطواف

والسعي والحلق أو

التفصير في أحد التولدين

∴ واجبات الجمع غير

الاركان ثلاثة اشياء.

هذا الكتاب إلى الورثا وجاهها ونحوه إلى الورثة الحادي أو الثالث والعشرين (قوله) أي للاعتكاف  
المذكور (شرطان) أحدهما (إلته) ويتوحي في الاعتكاف المندور على طرفة أو الذر (والثاني) (اللبث  
في المسجد) ولا يكتفي في اللبث قدر الطمانينة بل الزيادة عليه بحيث يسقط ذلك اللبث عكوفه وشرط الاعتكاف  
في الإسلام وعقله ونفاه عن حيض أو نفاس وجنونه وحائضه ونفسه ويجب  
ولو اراد الاعتكاف أو سكر نخل اعتكافه (ولا يخرج) الاعتكاف (من الاعتكاف المندور) إلحاجة الإنسان  
من بول وغائط وما في معناه كما كفست حائضه (أو عذره من حيض أو نفاس فتخرج المرأة من المسجد  
لا إلهما (أو) عذره من (أو) لا تمك (المقام معه) في المسجد بان كان تحت حائضه لقائه وغاديه طيب

أَوْ يَخَافُ تَلَوُّثَ الْمَسْجِدِ كَسَاهِلِهِ وَأَذْرَارِ بُولِهِ وَخَرَجَ بِقَوْلِ الْمَصْنُفِ لَا يُمْكِنُ الْخُرُوضُ الْخَفِيفُ حُمَّى  
خَفِيفَةً فَلَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ تَبَسُّطًا (وَيَبْطُلُ الْأَعْتِكَافُ بِالْوُطْءِ) مَحْضًا إِذَا كَرِهَ

للاعتكاف عالمًا بالتحريم ولها مباشرة المعتكف بمهنة فبطل اعتكافه إن أنزل والأفلا  
 حاربع تورعاليه مرام ووطو (تكملة كتاب) احكام (الحج) انزال ٨

ثم هو لغة التقيّد والمنع بما قصد البيت الحرام للنسك (أو شرائه وجوب الحجّ بشعّة أُنشأه) وفي بعض النسخ  
 سمح خصال (الإسلام أو البلوغ والعقل والحريّة) فلا يجب الحجّ على النصف بهذا (ووجود الزايد)  
 وأورثته أن احتاج الثبا وقد لا يحتاج إليها كشخص قريب من مكة ويشترط أيضاً وجود الماء في المواضع  
 المعتادة لجمع الماء منها شئ المثل (و) وجود (الراحلة) التي تصلح لثله شراء أو استئجار هذا إذا كان الشخص  
 قادراً على المشي أو ركوب الدابة أو غيرها من الوسائل المعتادة لجمع الماء منها شئ المثل (و) وجود (الراحلة) التي تصلح لثله شراء أو استئجار هذا إذا كان الشخص

بنيته وبين مكة من حيثين <sup>أبو موسى</sup> استرسوا <sup>أبو موسى</sup> فهدى علي النبي <sup>أبو موسى</sup> ثم قال كان بيني وبين مكة <sup>أبو موسى</sup> من حيثين <sup>أبو موسى</sup> لم هوأ <sup>أبو موسى</sup> على المني <sup>أبو موسى</sup> لزمه <sup>أبو موسى</sup> فخرج بلا راحلة <sup>أبو موسى</sup> واسترط <sup>أبو موسى</sup> كون <sup>أبو موسى</sup> ما ذكر <sup>أبو موسى</sup> فاضلاً <sup>أبو موسى</sup> عن <sup>أبو موسى</sup> دونه <sup>أبو موسى</sup> وعن <sup>أبو موسى</sup> قومه <sup>أبو موسى</sup> من <sup>أبو موسى</sup> بني <sup>أبو موسى</sup> نهم <sup>أبو موسى</sup> بعد <sup>أبو موسى</sup> ذهابه <sup>أبو موسى</sup> و إياه <sup>أبو موسى</sup> وفاضلاً <sup>أبو موسى</sup> أيضاً <sup>أبو موسى</sup> عن <sup>أبو موسى</sup> مسكنه <sup>أبو موسى</sup> اللاتقي <sup>أبو موسى</sup> به <sup>أبو موسى</sup> وعن <sup>أبو موسى</sup> عبد <sup>أبو موسى</sup> يلق <sup>أبو موسى</sup> به <sup>أبو موسى</sup> (و <sup>أبو موسى</sup> بخلة <sup>أبو موسى</sup> الطريق <sup>أبو موسى</sup>) <sup>أبو موسى</sup> لا <sup>أبو موسى</sup> راد <sup>أبو موسى</sup> بالتي <sup>أبو موسى</sup> خيلة <sup>أبو موسى</sup> فبنا <sup>أبو موسى</sup> من <sup>أبو موسى</sup> الطريق <sup>أبو موسى</sup> فلما <sup>أبو موسى</sup> بحيث <sup>أبو موسى</sup> ما <sup>أبو موسى</sup> يلق <sup>أبو موسى</sup> بكل <sup>أبو موسى</sup> مكان <sup>أبو موسى</sup> فلو <sup>أبو موسى</sup> لم <sup>أبو موسى</sup> يأمن <sup>أبو موسى</sup> الشخص <sup>أبو موسى</sup> على <sup>أبو موسى</sup> نفسه <sup>أبو موسى</sup> أو <sup>أبو موسى</sup> ماله <sup>أبو موسى</sup> أو <sup>أبو موسى</sup> بضعه <sup>أبو موسى</sup> لم <sup>أبو موسى</sup> يجب <sup>أبو موسى</sup> عليه <sup>أبو موسى</sup> فخرج <sup>أبو موسى</sup> في <sup>أبو موسى</sup> قوله <sup>أبو موسى</sup> (و <sup>أبو موسى</sup> إمكان <sup>أبو موسى</sup> المسير <sup>أبو موسى</sup>) <sup>أبو موسى</sup> نأت <sup>أبو موسى</sup> في <sup>أبو موسى</sup> بعض <sup>أبو موسى</sup> النسخ <sup>أبو موسى</sup> ولم <sup>أبو موسى</sup> أذهب <sup>أبو موسى</sup> إلا <sup>أبو موسى</sup> مكان <sup>أبو موسى</sup> أن <sup>أبو موسى</sup> تم <sup>أبو موسى</sup> من <sup>أبو موسى</sup> إلى <sup>أبو موسى</sup> ما <sup>أبو موسى</sup> بعد <sup>أبو موسى</sup> وجو <sup>أبو موسى</sup> دال <sup>أبو موسى</sup> الراد <sup>أبو موسى</sup> و <sup>أبو موسى</sup> الراحلة <sup>أبو موسى</sup>

فما يمكن فيه العذر المعهود الى الحج فان افكنا الا انه يحتاج لقطع من حلتين في بعض الايام لم يلزمه الحج  
للضرب (و) ان كان الحج اربعة ارجحها (الاحرام مع النية) أي نية الدخول في الحج (و) الثاني (الوقوف  
بعرفة) والزمه اذ حضور الحجر من الحج فلهذا روي في الشرح يوم عرفه وهو اليوم التاسع من ذي الحجة  
بشرط كون الواقف أهلاً للعبادة ولا مجنوناً ولا ممتعاً عليه ويستتبرأ وقت الوقوف الى غروب النحر وهو

[illegible]

المعروف بمكة ويقع من أركان الحج الحلق أو التقصير أن جعلنا <sup>لأنه</sup> كلاً منها شكاً وهو المشهور فإن قلنا أن كلا  
منهما اشتباحة <sup>بأنه</sup> محظور فعلياً من الأركان <sup>بأنه</sup> ويجب تقديم الإحرام على كل الأركان السابقة <sup>بأنه</sup> (ولم يكن العمرة  
ثلاثة) <sup>بأنه</sup> كما في بعض النسخ وفي بعضها أربعة أشياء (الإحرام والطواف والسعي والحلق أو التقصير في  
أحد القولين) <sup>بأنه</sup> هو الرابع كما سبق قوابل والأفلا يكون من أركان العمرة (ولم يجز الحج غير الأركان







وقتل الصيد وعقد  
النكاح والوطء والمباشرة  
بشهوة وفي جميع  
ذلك الفدية الا عقد  
النكاح فانه لا ينعقد  
ولا يفسده الا الوطء  
في الفرج ولا يخرج منه  
بالفساد ومن فاته الوقوف  
بعرفة تحلل بعمل غرة  
وعليه القضاء والهدى  
ومن ترك ركنا لم يحل  
من احرامه حتى يأتي به  
ومن ترك واجبا لزمه  
الدم ومن ترك سنة  
لم يلزمه بتركها شيء  
(فصل) والدماء  
الواجبة في الاحرام  
خمسة اشياء احدها الدم  
الواجب بترك نسك  
وهو على الترتيب شاة  
فان لم يجد فصيام  
عشرة ايام ثلاثة  
في الحج وسبعة  
اذا رجع الى اهله  
والثاني الدم الواجب  
بالحلق والترفه وهو  
على التخيير شاة أو صوم  
ثلاثة ايام أو تصدق  
بثلاثة أصع على سنة  
مساكين والثالث  
الدم الواجب بالاحصار  
فتحلل ويهدى شاة  
والرابع الدم الواجب  
بقتل الصيد وهو على  
التخيير ان كان  
الصيد مما له مثل

وكافور في ثوبه بان يلقه على الوجه المعتاد في استعماله وفي بدنه ظاهره أو باطنه كما كلة الطيب ولا فرق في  
تسليم الطيب بين كونه ذكرا أو امرأة أو كونه حيا أو ميتا أو كونه من الحيوان أو من النبات أو كونه من المعدن أو من  
على استعماله أو جعله تحريمه أو سببه تحريمه فانه لا فدية عليه فان علم تحريمه وجعل الفدية وجبت (و) السابع  
(قتل الصيد) البري المأكول أو مافي إكله مأكول من وحش وطير وتحريم أيضا صيده ووضعه الدلع  
والتعريض لحزنه وشعره وزيشه (و) الثامن (عقد النكاح) فيحرم على المحرم أن يعقد النكاح لنفسه أو غيره  
بوكالة أو ولاية (و) التاسع (الوطء) من عاقل عالم بالتحريم غوا أو جازع في حجب أو عمرة في قيل أو دبر من  
ذكر أو أنثى زوجة أو مملوكة أو أجنبية (و) العاشر (المباشرة) فبإذن الفرج كس وقلة (بشهوة) أما بغير  
شهوة فلا يحرم (وفي جميع ذلك) أي المحرمات السابقة (الفدية) وسباني غنائها والجماع الذي كونه يفسد به الغمرة  
المفردة إما التي في ضمن حج في فرائضها تابعة له صحة وفساد أو لها الجماع فيفسد الحج قبل التحلل الأول بعد  
الوقوف أو قبله أو بعد التحلل الأول فلا يفسد (الا عقد النكاح) فانه لا ينعقد ولا يفسده (الا الوطء في الفرج)  
بمخلاف المباشرة في غير الفرج فانه لا يفسده (ولا يخرج) المحرم (منه بالفساد) بل يجب عليه المضيق  
في فائده وسقط في بعض النسخ قوله في فائده أي النسك من حج أو عمرة بان يأتي بفدية أعماله (و) ثامن  
أي والحاج الذي (فاته الوقوف بعرفة) بغيره وغيره (تحلل) حتما (بعمل عمره) فيأتي بطواف  
وسعى إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم (وعليه) أي الذي فاته الوقوف (للحج) فورا أو ماضيا كان  
نسكه أو نفلا وإنما يجب القضاء في فواته لبنا عن حصره فان أحصر شخص وكان له طريق غير التي وقع  
الحصر فيها لزمه شلوها وإن علم الفوات فأن مات لم يقض عنه في الأصح (و) عليه مع القضاء (الهدى)  
وتوجد في بعض النسخ زيادة هي (ومن ترك ركنا) مما توقف عليه الحج (لم يحل من احرامه حتى يأتي  
به ولو لا يحرم ذلك الركن بدم (فمن ترك وجبت) من واجبات الحج (بذمة الدم) وسباني بيسان الدم  
(ومن ترك بعتنه) من سنن الحج (لم يلزمه بتركها شيء) وظهر من كلام المتن الفرق بين الركن والواجب والسنة  
(فصل) في أنواع الدماء الواجبة في الاحرام بترك وأجب أو فعل حرام (و) الدماء الواجبة في الاحرام  
خمسة اشياء أحدها الدم الواجب بترك نسك أي ترك ما موزه بترك الاحرام من المقامات (فمن)  
أي هذا الدم (على الترتيب) فيجب أولا بترك المأمور به (شاة) بخياري في الأصح (فان لم يجد) هذا  
عاصلا أو جدها بزيادة على من مثلها (فصيام عشرة ايام ثلاثة في الحج) تسن قبل يوم عرفة فيصوم شاة  
ذي الحجة وسابقه وثانيه (و) صيام (سبعة) إذا رجع الى اهله ووطئه ولا يجوز ضمها في أثناء الطريق  
فان أراد الإقامة بمكة ضمها كافي المحررو لو لم يصم الثلاثة في الحج ورجع لزمه صوم العشرة وفرق بين الثلاثة  
والسبعة بأربعة ايام وتقدم مكان السير الى الوطن وبما ذكره المصنف من كون الدم المذكي قد دم ترتيب  
مواضع لما في الروضة وأصلها وشرح المذهب لكن الذي في المنهاج يتبع المحررو أنه دم ترتيب وتعديل فوجب  
مأولا لا يشاة فان عجز عنها اشترى قيمتها طعاما وتصدق به فان عجز هضم عن كل مائة يوم (والثاني) الدم الواجب  
بالحلق والترفه كالطيب والدهن والحلق اما جميع الرأس أو ثلاث شعرات (فمن) أي هذا الدم (على  
التخيير) فيجب إما (شاة) بخياري في الأصح (أو صوم ثلاثة ايام أو تصدق بثلاثة أصع على سنة  
مساكين) أو فقراء لكل منهم نصف صاع من طعام بخياري في الفطرة (والثالث) الدم الواجب بالاحصار  
فتحلل المحرم ببينة التحلل بان يقصه الخروج من نسكه بالاحصار (ويهدى) أي يذبح (شاة)  
لحج أحصر ويحلل رأسه بعد الذبح (والرابع) الدم الواجب بقتل الصيد وهو (أي هذا الدم) (على  
التخيير) بين ثلاثة أمور (ان كان) الصيد مما له مثل (و) المراد بمثل الصيد مما يقاربه في الصورة  
ميتة



أخرج المثل من التعم  
أوقمه واشترى بقمته  
طعاما وتصدق به أو صام  
عن كل مديوما وأن كان  
الصيد مما لا مثل له أخرج  
بقيته طعاما أو صام عن  
كل مديوما والخامس  
الدم الواجب بالوطء  
وهو على الترتيب بدنة  
فان لم يجدها بفقرة فان  
لم يجدها نفع من النعم  
فان لم يجدها قوم البدنة  
واشترى بقيتها طعاما  
وتصدق به فان لم يجد  
سام عن كل مديوما ولا  
يجزئه الهدى ولا  
الاطعام الا بالحرم  
ويجزئه أن يصوم حيث  
شاء ولا يجوز قتل صيد  
الحرم ولا قطع شجره  
والحل والحرم في ذلك  
سواء

**(كتاب البيوع)**  
وغيرها من المعاملات  
البيوع ثلاثة أشياء بيع  
هين مشاهدة لجائز وبيع  
شيء موصوف في الذمة  
جائز اذا وجدت الصفة  
على ما وصف به وبيع  
عين غائبة لم تشاهد فلا  
يجوز ويصح بيع كل  
ظاهر منتفع به مملوك  
ولا يصح بيع عين نجسة  
ولا مالا منفعه فيه

وذكر المصنف الأول من هذه الثلاثة في قوله (أخرج المثل من التعم) أي بذكر المثل من التعم وتصديق به على مساكين الحرم وقرأه فيجب في قتل النعام مائة من تمر أو نحوها وفي القفال  
فغيره ونفقة صور والذي لا يملك من النعم فمذكورة في المطولات وذكر الثاني في قوله (أو قومه) أي المثل  
بغيره بقمته مكة فيوم الأخراج (واشترى بقمته طعاما) وتصديق به (أو صام عن كل مديوما) أي مساكين  
الحرم وقرأه وذكر المصنف أيضا الثالث في قوله (أو صام عن كل مديوما) فان لم يملك من مديوما  
عنه يوتا (وأن كان الصيد مما لا مثل له) فبغيره بقمته مكة فيوم الأخراج (واشترى بقمته طعاما) وتصديق به (أو صام عن كل مديوما) أي مساكين  
وتصدق به (أو صام عن كل مديوما) وان لم يملك من مديوما (والخامس الدم الواجب بالوطء) وهو على الترتيب بدنة  
من عاقل عالم بالتحريم سواء جازع في قبل أو ذكر ما يتبع (وهو) أي هذا الدم الواجب (على الترتيب)  
فيجب به أولا (بدنة) وتطلق على الذكر والأنثى من الإبل (فان لم يجدها بفقرة) فان لم يجدها فسام  
من النعم فان لم يجدها فقوم البدنة) بدرهم بغير مكة وقت الوجوب (واشترى بقيتها طعاما وتصدق به)  
على مساكين الحرم وقرأه ولا تقدر في الذي يدفع لكل فقير ولو تصدق بالدرهم لم يجزه (فان لم يجد  
طعاما) (صام عن كل مديوما) وأعلم أن الهدى على قسمين أحدهما عما كان عن إحصاء من هذا لا يجزئ  
ثمنه إلى الحرم بل يدفع في موضع الإحصاء والثاني الهدى الواجب بسبب ترك واجب أو فعل حرام  
ويخص من دفعه بالحرم وذكر المصنف لهذا في قوله (ولا يجزئه الهدى ولا الاطعام الا بالحرم) وأقل  
ما يجزئ أن يدفع الهدى إلى ثلاثة مساكين أو فقراء (ويجزئه أن يصوم حيث شاء) من حرم أو غيره  
(ولا يجوز قتل صيد الحرم) ثم لو كان مكره على قتله ولو أحرم ثم جاز فقتل بغيره لا يفسد في الأظهر  
(ولا) يجوز (قطع شجره) أي الحرم ويضمن للشجرة الكبيرة بغيره والصغيرة بشجره كل منهما  
نصفه الا ضحية ولا يجوز أيضا قطع ولا قتل نبات الحرم الذي لا يستنبه الناس بل ينبت بنفسه  
فلم الحشيش الشابس فيجوز قطعه لأقله (والحل) بضم الحاء أي الحلال (والحرم في ذلك)  
الحكم السابق (فما فرغ المصنف من معاملة الحال وهي العادات أخذ في معاملة الخلائق فقال

**(كتاب أحكام البيوع وغيرها من المعاملات)**  
كفراهن وشركة والبيوع تجمع بين البيع وكفاية شيء بشيء فدخل في البيوع ماله حرم والمأشترعا  
فأحسن ما قيل في تعريفه أنه تملك عين ماله بما وضع باذن شرعي أو تملك منفعة صاحبه على التام  
بشئ ماله فخرج بما وضع القرض وبأذن شرعي الزنا ودخل في منفعة تملك حق البناء وخرج  
بشئ الأجرة في الإجارة فانها لا تنسب بمنا (البيوع ثلاثة أشياء) أحدها (بيع عين متناهية) أي حاضرة  
(الجائز) اذا وجدت الشروط من كون المبيع ظاهرة منفعة ما في مقدور على تسليمه للعائد عليه  
ولا في كونه في البيع من إيجاب وقبول من الأول وكقول النافع أو القائم بمقامه بملك وملكك بكذا  
والثاني كقول المشتري أو القائم بمقامه أشتريت وملكك وبوجهها (والثاني من الأشياء) (بيع شيء  
موصوف في الذمة) ويسمى بهذا السلم (الجائز اذا وجدت) (غاية) (الصفة على ما وصف به) من صفات  
السلم الآية في فصل السلم (والثالث) (بيع عين غائبة لم تشاهد) للعائد بين (فلا يجوز) (بيعها) المراد  
بالجواز في هذه الثلاثة الصفة وقد شهد قوله لم تشاهد بأنها إن شوهت ثم غابت عند العقد أنه يجوز  
ولكن يحل هذا في عين لا تتغير غالب في المدة المتخللة بين الرتبة والشراء (وبصحة بيع كل ظاهر منتفع به  
مملوك) وصرح المصنف بمفهوم هذه الأشياء في قوله (ولا يصح بيع عين نجسة) ولا منتفعة كحرم وكهن  
وخل منتفعين بغيرها مما لا يمكن تظهيره (ولا) بيع (مالا منفعه فيه) كعقرب وبل لا يصح لا ينعف



(فصل) في الربا بف مقصورة: لغة الزيادة وشكراً فباله عوض بآخر مجهول التام في بيع الشرع  
 لحالة العقد أو مع تأخير في العوضين أو أحدهما (أو) بآخر أو وأما يكون في الذهب والفضة (و) في  
 (المطعمات) وهي مما قصد غالباً للطعم أقبانا أو تفكها أو تداءوا ولا تجري الزاني غير ذلك (ولا يجوز بيع  
 الذهب بالذهب ولا الفضة بالفضة) أي بالفضة مضروبة بين كذا أو غير مضروبة بين (الامتثال) أي مثلاً مثلاً  
 فلا يصح بيع شيء من ذلك متفاضلاً بقوله (نقداً) أي حالاً لا بد أن يدفع شيء من ذلك مؤجلاً لا يصح (ولا)  
 يصح (بيع ما ابتاعه) الشخص (حتى يقضيه) سواء ابتاعه للناقص أو لغيره (ولا) يجوز (بيع اللحم بالحويان)  
 سواء كان من جنسه كبيع لحم شاة بشاة أو من غير جنسه لكن من ما كولي كبيع لحم بقرة بشاة (ويجوز  
 بيع الذهب بالفضة متفاضلاً) لكن (نقداً) أي حالاً مقبوضاً قبل الفرق (وكذلك المطعمات لا يجوز  
 بيع الجنس منها مثله الامتثال نقداً) أي حالاً مقبوضاً قبل الفرق (ويجوز بيع الجنس منها بغيره متفاضلاً)  
 لكن (نقداً) أي حالاً مقبوضاً قبل الفرق فلو تفرق المتبايعان قبل قبض كله فطل - أو بعد قبض بعضه  
 بغيره فله لا يفرق الصفة (ولا يجوز بيع الفرر) كبيع عليه من عسده أو طير في الهواء  
 (فصل) في أحكام الخيارات: (والمبتاع بالخيار) بين أمضاء البيع وفسخه أي ثبت لهما خيار المجلس في  
 أنواع البيع كالشراء (فالم يفرق) أي عمدة عدم تفرقهما تفرق أي ينقطع خيار المجلس أما بفرق المتبايعين  
 عليه من مجلس العقد أو بان يختار المتبايعان لزوم العقد فلو اختار أحدهما لزوم العقد ولم يختار الآخر  
 فله فزاد اشققت شقة من الخيار وبقي الحق للآخر (ولهما) أي المتبايعين وكذا إذا أحدهما إذا وافقه الآخر  
 (أن يشترط الخيار) في أنواع المقام (التي ثلاثة أيام) وتحت من العقد لا من التفرق فلو زاد الخيار على  
 الثلاثة بطل العقد ولو كان المبيع مما يقصد في المدة المشتري بطل العقد (وإذا وجد بالمبيع عيب) موجود قبل  
 القبض فيقص به القيمة أو العين نقضاً بقوت به عوض صحيح وكان الغالب في جنس ذلك المبيع عدم ذلك  
 العيب كزاد قبض أو سرقته وإياقه (فلمشتري ثمرة) أي المبيع (ولا يجوز بيع الثمرة) المنفردة عن الشجرة  
 (مطلقاً) أي عن شرط القطع (إلا بعدد) أي ظهور (صلاحها) وهو فملا يتلون انتها صلاحها إلى ما قصد  
 منها غالباً كالأوراق وقصب وحوصلة زمان ولكن بين وفما يتلون بأن يأخذ في شجرة أو سواد أو صفة كالغالب  
 والأجاص واللبخ لها قبل يذوق الصلاح فلا يصح بيعها مطلقاً لمن صاحب الشجرة ولا من غيره إلا بشرط  
 القطع سواء بخرت البادئة بقطع الثمرة أم لا ولو قطعت شجرة على شجرة بجزأ ثمرها بلا شرط قطعيها ولا يجوز  
 بيع الزرع الأخضر في الأرض إلا بشرط قطعيه أو قبله فإن بيع الزرع مع الأرض أو منفرداً عنها بعد اشتداد  
 الخبز جاز بلا شرط ومن باع ثمرة أو زرعاً لم يندخله لزومه بغيره قدر ما تنمو به الثمرة وتنتج عن التلف  
 ولو لم يخل الكافع بين المشتري والمبيع أو لم يخل (ولا) يجوز (بيع ما فيه العيب) بغيره (سكون الطائر المهمة)  
 وأشار بذلك إلى أنه يعتد في بيع الزوايا بمقالة الكال فلا يصح مثلاً بيع عنب عيب ثم استعمل المصنف مما  
 سبق قوله (الالبن) أي فانه يجوز بيع بعضه بعض قبل مجبه وأطلق المصنف المثل في مثل الخلب والرائب  
 والخصن والخاصن والخصار في اللبن الكحل حتى يصح بيع الرائب بالخلب ككلاً وان نقا تأوؤه  
 (فصل) في أحكام السلم: وهو السلف لغة بمعنى واحد وشرايع شيء وهو صوفي في الذمة ولا يصح إلا  
 لما يجاب وقبول (وبصغ السلم حالاً أو مؤجلاً) فان أطلق السلم تعديلاً لا في الأصح وأما بصغ السلم (فما)  
 أي في شيء (شككاً) فيه خمس شرائط (أ) أن يكون (السلم) في (مضبوط بالصفة) التي يختلف بها الغرض  
 في السلم فيه بحيث تنق بالصفة الجمالية فيه ولا يكون ذكر الأوصاف على وجه يؤدي ليزق الموجود في السلم فيه  
 كزاد كيار وجار يمو وأختها أو وليها (و) أن لا يكون (السلم) مختلطاً به غيره (فلا يصح السلم المختلط  
 المقصود بالاختلاف الذي لا يتصط كثر سبه ومعجون فان انضبطت أجزأؤه فصح السلم فيه كمن أقطب والشروط  
 من سبها ذلك غيري

(فصل) والربا حرام

وأما يكون في الذهب

والفضة والمطعمات

ولا يجوز بيع الذهب

بالذهب ولا الفضة

كذلك الامتثال نقداً

ولا بيع ما ابتاعه حتى

يقضيه ولا بيع اللحم

بالحيوان ويجوز بيع

الذهب بالفضة متفاضلاً

نقداً وكذلك المطعمات

لا يجوز بيع الجنس منها

بمثله الامتثال نقداً

ويجوز بيع الجنس منها

بغيره متفاضلاً نقداً

ولا يجوز بيع الفرر

(فصل) والمتبايعان

بالخيار مالم يفرقا ولهما

أن يشترط الخيار إلى

ثلاثة أيام وإذا وجد

بالمبيع عيب فلمشتري

رده ولا يجوز بيع الثمرة

مطلقاً إلا بعد بدو

صلاحها ولا بيع ما فيه

الربا بخسره طبا إلا اللبن

(فصل) ويصح السلم

حالا ومؤجلاً فيما تكامل

فيه خمس شرائط أن

يكون مضبوطاً بالصفة

وأن يكون جنساً لم

يختلط به غيره







(والمريض) الخوف عليه من مرضه ولا يجوز عليه (فما زاد على الثلث) ثم ثلثا التركة لا دخل حتى الورثة  
هذا ان لم يكن على المريض دين فان كان فخله من مستغفره ودينه في الثلث وما زاد عليه (والعبد  
الذي لم يؤذن له في التجارة) فلا يصح تصرفه بغير اذن سيده .. وسكت المصنف عن اشتاء من الحجر  
مذكورة في المطول لايت من الحجر على المتردد لحي المسلمين ومنها الحجر على الراهن لحي الميراث (وتصرف  
الصبي والمجنون بالسفيه غير صحيح) فلا يصح منهم بيع ولا شراء ولا هبة ولا عتقها من التصرفات ولما  
السفيه فيصح نكاحه باذن وليه (وتصرف المفلئ يصح في ذمته) فلو باع سلبا طعاما او غيره او اشترى  
بعضا منها بدين في ذمته صح (دون تصرفه في اعيان ماله) فلا يصح وتصرفه في نكاح مملوك او طلاق  
او خلع صحيح ولما المرأة المفلئة فان اخلت على عين لم يصح اركب في ذمته (وتصرف المريض فيما  
زاد على الثلث موقوف على اجازة الورثة) فان اجازوا والاذا ائذ على الثلث وضعوا الاذلة واجازة الورثة  
وذكر في حال المريض لا يعتبر ان واما يقتصر ذلك (من بعده) أي من بعد موت المريض واذا اجاز الورثة  
ثم قال اما اجزت لظني ارب المال قليل وقد بان خلافه مستوفى بكمته (وتصرف العبد الذي لم يؤذن له  
في التجارة) (فكون في ذمته) ومعنى كونه في ذمته انه (يتبعه) اذا عتق فان ائذ له السيد  
على التجارة وضع تصرفه بحسب ذلك الاذن

(فصل في الصلح) وهو لغة قطع المنازعة وسرعا عقد يحصل به قطعها (ويصح الصلح مع الاقرار) أي  
اقرار المدعي عليه بالمدعى به (في الاموال) ثم هو ظاهر (و) كذا (ما افضى اليها) أي الاموال التي كانت له  
على شخص فصاحته عليه على مال بلفظ الصلح فانه يصح أو بلفظ البيع فلا (وهو) أي الصلح (نوعان)  
أحدهما مقارضة فالأبراء أي صلح (اقتصاري من حقه) أي دينه (على بعضه) فإذا صالحه من الألف الذي له  
في ذمته شخص على خمسين فما كان له أعطى خمسينه وأبرأه من خمسينه (ولا يجوز) بمعنى لا يصح  
(تعلقه) أي تعلق الصلح بمعنى الأبراء (على شرط) كقوله اذا جاءك من الشهر فقد صالحتك (والمعاوضة)  
أي صلحها (بعد وله عن حقه الى غيره) كان ادعى عليه دأرا أو شقصا منها أو أقل له بذلك وصالحه منها على  
معين ككوب فانه يصح (ويجوز عليه) أي على هذا الصلح (حكم البيع) فكله في المال المذكور وباعه الكفار  
بالتوب ونحوه ثبت في المصالح عليه أحكام البيع كالأدب والعيب ومنع التصرف قبل القبض ولو صالحه على  
بعض العين المذمومة فيه من بعضها المبروك منها ثبت في هذه الآية أحكامها التي ذكر في بابها ويستحق بعدا  
صلح الخطيئة ولا يصح بلفظ البيع للبعض المبروك كان يبيعه العين المذمومة بعضها (ويجوز للإنسان)  
المسلم (أن يشترع) بضم أوله وكسر ما قبل آخره أي يخرج (نفسا) ويستحق أيضا التنازع وهو اخراج  
خشب على جدار (في) هو (طريق نافذ) ويستحق أيضا التنازع (بحيث لا يتضرر المارة) أي الترتيب  
بل يرفع بحيث يمر تحت المارة التامة الطويلة منتصفا واعترا المار ودي أن يكون على رأسه الخوالة الغالبة وان  
كان الطريق النافذ يمر فرسان وهو أقل فليرفع الرأس من بحيث يمر تحت الخوالة على البعير مع أخشاب المظلة  
الكانت فوق المحمل (الذي يمنع من اشترار) وشو والتأباط وان جاز له المرور في الطريق النافذ  
(ولا يجوز) اشتراء الرؤوس (فصل في الدرب المشترك) (الآباني المشترك) في الدرب والبرادهم  
من قذاب داره منهم الى الدرب وليس المراتبهم من لا صفة منهم جداره بلا نفوذ باب اليه وكل من  
الشركاء يشتركون في استناع من باب داره الى رأس الدرب دون ما يلي الدرب (ويجوز تقديم الباب  
على الدرب المشترك ولا يجوز تأخيرها) أي الباب (الآباني المشترك) حيث منوعة لم يجوز تأخيرها  
وحيث منع من التأخير فصاحته شركاء الدرب مثال صلح

والمريض فيما زاد على  
الثلث والعبد الذي لم  
يؤذن له في التجارة  
وتصرف الصبي والمجنون  
والسفيه غير صحيح  
وتصرف المفلئ يصح  
في ذمته دون اعيان ماله  
وتصرف المريض فيما  
زاد على الثلث موقوف  
على اجازة الورثة من بعده  
وتصرف العبد يكون  
في ذمته يتبع به اذا عتق  
(فصل) ويصح الصلح  
مع الاقرار في الاموال  
وما افضى اليها وهو  
نوعان ابراء ومعاوضة  
فالأبراء اقتصاريه من  
حقه على بعضه ولا يجوز  
تعلقه على شرط  
والمعاوضة عدوله عن  
حقه الى غيره ويجوز  
عليه حكم البيع ويجوز  
للإنسان أن يشترع  
روشنا في طريق نافذ  
بحيث لا يتضرر المارة  
ولا يجوز في الدرب  
المشترك الا باذن الشركاء  
ويجوز تقديم الباب  
في الدرب المشترك ولا  
يجوز تأخيرها الا  
باذن الشركاء

TERA

دالان  
٩٠











على الاستئذان أن لا يستغفر المستغفر منه فإن استغفره نحو زيد على عشرة<sup>١٠</sup> أو عشرة<sup>١٠</sup> مئة (أو مئة) أي الأقرار  
(في حال الصحة والمرض سواء) حتى لو أقر شخص على صحتي بدين لزيد وفي مرضه بدين لغيري فلم يقدم  
الأقرار الأول وتحت قسم المقر به شيئا بالسوءة.

وهو في حال الصحة  
والمرض سواء .

(فصل) وكل ما أمكن  
الارتفاع به مع بقاء عينه

جازت اعارة اذا كانت  
منافعه آثارا وتجوز

العارية مطلقا ومقيدا  
بمدة وهي مضمونة على

المستعير بقيمتها يوم تلفها  
(فصل) ومن غضب

مالا لا أحد لزومه رده  
وأرش نقصه وأجرة

مثله فان تلف ضمنه بمثله  
ان كان له مثل أو بقيته

ان لم يكن له مثل اكثر  
ما كانت من يوم الغصب

الى يوم التلف.

(فصل) والشفعة

واجبة بالخلطة دون  
الجوار فيما ينقسم دون



فلا تكلف الأمر على خلاف عادته بعدو أو غيره بل الضابط في ذلك أن ماعد توافقه في طلب الشفعة على شغلها والافاض (فان آخرها) أي الشفعة (مع القدرة عليها بطلت) فلو كان بغيره الشفعة مريضاً أو غائبة عن بلد المشتري أو نحو ذلك أو خائفة من عدو فلو كان قدره والافاض على الطلب فان ترك المقدور عليه من التوكيل أو الأضداد بطلت فحقه في الأضداد ولو قاله الشفع لم أعلم أن حق الشفعة على الفور وكان بمن يحن عليه ذلك يصدق بيمينه (وإذا تزوج) شخص امرأة على شفعها أخذته أي أخذ (الشفع) الشفع (بمهر المثل) تلك المرأة (وأن كان ذلك جماعة استحقوها أي الشفعة على قدر حصصهم من (الأملاك) فلو كان لآلهم نصف عقار وللآخر ثلثه وللآخر ثلثه عقار

فان آخرها مع القدرة عليها بطلت وإذا تزوج امرأة على شفع أخذته الشفع بمهر المثل وان كان الشفع جماعة استحقوها على قدر الأملاك

(فصل) في أحكام القراض وهو غلبة يشتق من القرض وهو القسط وهو ما يدفع المالك لأحد من اثنين (أو القراض أربعة شرائط) أحدها (أن يكون على ناض) أي نقد (من الدراهم والدنانير) والخالصة فلا يجوز القراض على ثمر ولا على موقوف ولا على موقوف ومنها الفلوس (والمقاني) (أن ياذن رب المال للعامل في التصرف) إذاً (مطلقاً) فلا يجوز للمالك أن يضيق بالتصرف على العامل كقوله لا تشتري شيئاً حتى تشاورني أو لا تشتري إلا الحنطة الخضراء مثلاً ثم عطف المصنف على قوله سابقاً بطلقاً قوله لها (أو فيما) أي في التصرف في شيء (لا ينقطع وجوده غالباً) فلو شرط عليه شيء يندثر وجوده كالحل بالقر لم يصح (والتالك) (أن يشترط له) أي يشترط المالك للعامل (جزءاً معلوماً من الربح) كصفه أو ثلثه فلو قال المالك للعامل قارضتك على هذا المال على أن لك فيه شراكة أو نصيباً منه فقد القراض أو على أن الربح ينقسم ويكون الثلج نصفين (والم الرابع) (أن لا يقدر) القراض (بمدة) معلومة كقوله قارضتك سنة وأن لا يتحقق بشرط كقوله إذا جاء رأس الشهر قارضتك في القرض أمانة (والتحقيق) (الاضمان على العامل) في مال القراض (الاجتهاد) وفي بعض النسخ بمرادون (أو إذا حصل) في مال القراض (الربح والخسران) جبر الخسران بالربح واعلم أن عقد القراض نجاز من الطرفين فكل من المالك والعامل فسخه

(فصل) في أحكام المساقاة وهي غلبة يشتق من الشقي ثم شرعاً دفع النخل أو غيره على ثمن يتعده بسخ وقيمة على أنه له قدر معلوماً من ثمره (والمساقاة تجازة على) شقين فقط (النخل والكرم) فلا يجوز المساقاة على غيرهما كبنين ومشين وتصح المساقاة من تجاز التصرف لنفسه ولصبي ومجنون بالولاية عليهما عند المصلحة وجميعها فأنتك على هذا النخل بكذا أو سكتك اليك لتعده ونحو ذلك ويشترط قبول العامل (ولها) أي المساقاة (لشرطان أحدهما أن يقدرها) المالك (بمدة معلومة) كسنة أو ثلاثة ولا يجوز تقديرها بأدراك الثمرة في الأصح (والثاني أن يقدر) المالك (للعامل) جزءاً معلوماً من الثمرة كصفه أو ثلثها فلو قال المالك للعامل على أن تأخذ مني من الثمرة ثلثها فكون غنيماً فتح وجعل على المناصفة (ثم العمل فيها على ضربين) أحدهما (محمل يعود نفعه إلى الثمرة) كسقي النخل وتلقيحه بوضع شيء من طلق الذكور في طلع الأنثى (فهو على العامل في الثاني) (عمل يعود نفعه إلى الأرض) كنصب الدواليب وحفر الأنهار (فهو على رب المال) ولا يجوز أن يشترط للمالك على العامل شيئاً ليس من أعمال المساقاة كحفر بئر ويشترط أن يقر العامل بالعمل فلو شرط رب المال للعامل غلامه مع العامل لم يصح : واعلم أن عقد المساقاة لازم من الطرفين ولو خرج الثمر مستحقاً كان أوصى بشجرة النخل المساقى عليها للعامل على رب المال بشجرة المثل لعله

جاءت على النخل والكرم أحدهما أن يقدرها بمدة معلومة والثاني أن يعين للعامل جزءاً معلوماً من الثمرة ثم العمل فيها على ضربين عمل يعود نفعه إلى الثمرة وعمل يعود نفعه إلى الأرض فهو على رب المال المال

عند قاضيها (فصل) في أحكام المساقاة وهي غلبة يشتق من الشقي ثم شرعاً دفع النخل أو غيره على ثمن يتعده بسخ وقيمة على أنه له قدر معلوماً من ثمره (والمساقاة تجازة على) شقين فقط (النخل والكرم) فلا يجوز المساقاة على غيرهما كبنين ومشين وتصح المساقاة من تجاز التصرف لنفسه ولصبي ومجنون بالولاية عليهما عند المصلحة وجميعها فأنتك على هذا النخل بكذا أو سكتك اليك لتعده ونحو ذلك ويشترط قبول العامل (ولها) أي المساقاة (لشرطان أحدهما أن يقدرها) المالك (بمدة معلومة) كسنة أو ثلاثة ولا يجوز تقديرها بأدراك الثمرة في الأصح (والثاني أن يقدر) المالك (للعامل) جزءاً معلوماً من الثمرة كصفه أو ثلثها فلو قال المالك للعامل على أن تأخذ مني من الثمرة ثلثها فكون غنيماً فتح وجعل على المناصفة (ثم العمل فيها على ضربين) أحدهما (محمل يعود نفعه إلى الثمرة) كسقي النخل وتلقيحه بوضع شيء من طلق الذكور في طلع الأنثى (فهو على العامل في الثاني) (عمل يعود نفعه إلى الأرض) كنصب الدواليب وحفر الأنهار (فهو على رب المال) ولا يجوز أن يشترط للمالك على العامل شيئاً ليس من أعمال المساقاة كحفر بئر ويشترط أن يقر العامل بالعمل فلو شرط رب المال للعامل غلامه مع العامل لم يصح : واعلم أن عقد المساقاة لازم من الطرفين ولو خرج الثمر مستحقاً كان أوصى بشجرة النخل المساقى عليها للعامل على رب المال بشجرة المثل لعله

أي عا قدين

على



(فصل) وكل ما لم يكن

الاتفاق به مع بقاء عينه  
صحت اجارته اذا قدرت  
منفعته بأحد أمرين  
بمدة أو عمل وإطلاقها  
يفتضي تعجيل الاجرة  
الا أن يشترط التأجيل  
ولا يبطل الاجارة بموت  
أحد المتعاقدين وتبطل  
بتلف العين المستأجرة  
ولا ضمان على الاجير  
الابعدوان

(فصل) والجعالة

جائزة وهو أن يشترط  
في رد ضلته عوضا معلوما  
فاذا ردها استحق ذلك  
العوض المشروط

(فصل) وحرر ادفع الى

رجل أرضا ليزرعها  
وشرط له جزأ معلوما  
من ريعها لم يجز وان  
اكره اياها بذهب أو  
فضة أو شرط له طعاما  
معاوما في ذمته جائز

(فصل) واحياء الموات

جائز بشرطين أن يكون  
الحجي مسلما وأن تكون  
الأرض حرة لم يجز عليها  
ملك لاسلم

٥) ذمى = لا فرق بين دينه فاجله  
معاهدة = كافر بائع ليرين نزل  
مستأمن = كافر دين عقدي -  
امان .

(فصل) في أحكام الإجارة: وهي بكسر الهمزة في المشهور وحكى ضمها وهي لغة اسم للأجرة

وشرعا تعقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة للذيل والآخر بقوى معلومة بشرط كل من المؤجر  
والمستأجر الرشد وعدم الأكره وخرج بمعلومة الجمالة ومقصود الاستئجار نفاذها لغيرها  
لذيل منفعة التصنع والعقد عليها لا يستحق الجارة وبالأجرة الجارة الجواري للوط. ويجوز في الأجرة  
والمعلوم يتوض المسافة ولا تنص الإجارة إلا باليجاب كاجرتك وقول كاستأجرت وذكر المصنف  
مما لا يتصلح إجارته بقوله (وركل ما لم يكن الاتفاق به مع بقاء عينه) كاستئجار دار للسكنى ودار  
للركوب (صحت إجارته) والا فلا وتصلح إجارة ما ذكره من شرط ذكرها بقوله (اذا قدرت منفعة بأحد  
أمرين) (أما بعد) كاجرتك هذه الدار سنة (أو عمل) كاستأجرتك لتخطي هذا الثوب وتجب الأجرة  
في الإجارة بنفس العقد (وإطلاقها يقتضي تعجيل الأجرة إلا أن يشترط) فيها (التأجيل) فتكون الأجرة  
مؤجلة حينئذ (ولا يبطل الأجرة بموت أحد المتعاقدين) أي المؤجر والمستأجر ولا بموت المتعاقدين  
بل تبقى الإجارة بعد الموت إلى انقضاء مدتها ويقوم بوارث المستأجر بمقابلة في استيفاء منفعة العين المؤجرة  
(وتبطل) الإجارة (تلف العين المستأجرة) كانهدم الدار وموت الدابة المقتضية وتبطل الأجرة بما ذكر  
في النظر للمستقبل لا الماضي فلا تبطل الإجارة في الأظهر بل تسقط في قطعه من المستأجر باعتبار إجرة المثل  
وتقوم المنفعة حال العقد في المدد الماضية فإذا قيل كذا فيؤخذ تلك النسبة من السقي وما تقدم من عدم  
الانقضاء في الماضي معقد بما بعد قبض العين المؤجرة وبعد قبض مدتها إجارة والإدخال في المستقبل  
والماضي وخرج بالمعنى فإذا كانت الدابة المؤجرة في الذمة فإن المؤجرة إذا حضرها وماتت في أثناء المدد  
فلا تنفسخ الإجارة بل يجب على المؤجر ابدانها: واعلم ان يد الأجير على العين المؤجرة بزمان (و)  
تجب (لا ضمان على الاجير الابدوان) فيها كان ضرب الدابة فوق العادة أو أركبها شخصاً أثقل سمته.  
(فصل) في أحكام الجمالة: وهي غنيل الجسيم وزعمها لرفعها ما يجعل لشخص على شيء منفعة

(فصل) وشرعا التزم مطلق التصرف في عوض معلوم ما على عمل معين أو بجعل لمعين أو غيره (وللجمالة فجازة)

من الطرفين بطرف الجاعل والجعل (وهو) أن يشترط في رد ضلته عوضا معلوما (كقول  
مطلق التصرف في رد ضلته) فله كذا (فاذا ردها استحق) الراد (ذلك العوض المشروط) له.  
بشرط (في أحكام الإجارة: وهي) عمل العايل في أرض المالك لبعض ما يخرج منها بالذرة

(فصل) (واذا دفع) الجعل (الى رجل ليزرعها) بشرط لزومها معلوما من ريعها لم يجز

ذلك لكن المتووى تبعاً لابن المنذرة اختار بجواز الإجارة وعقد المزارعة وهي يعمل العايل  
في الأرض بعض ما يخرج منها بالذرة من المالك (وأن اشترط) أي شخص (أياها) أي أرضاً  
(بذهب أو فضة أو شرط له معلوماً معلوماً في ذمته بجاز) أمالو دفع لشخص أرضاً فيها شغل كثير  
أو قليل فمسافة عليه وزاد على الأرض فتجوز هذه المزارعة بغير المسافة.

(فصل) في أحكام أحياء الموات: وهو ما قاله الرافعي في الشرح الصغير أرض لا مالك لها ولا ينفع بها

أحد (واحياء الموات بجائز بشرطين) أحدهما (أن يكون الحجي مسلماً) فليس له أخاه الأرض ملكه سواء  
أذن له الإمام أم لا اللهم الا أن يتعلق بالموات حق كان تحت الإمام فقطعه منه فأحياها بغير فلا يملكها  
الاباديين إلا ما في الأصح (والذي) والمعاهد والمستأمن فليس لهم الأحياء ولو أذن لهم لا امام (والثاني) أن  
تكون الأرض حرة لم يجز عليها ملك لاسلم (وفي بعض النسخ) أن تكون الأرض حرة ولم يرد من كلام المصنف  
أن ما كان مقصوراً لم يجز ولا أن يخرجها من الملك كان أو ذمياً ولا يملك هذا الخراب إلا لأحياء  
فان لم يعرف مالكه والتمتازة أملا منه فهذا المعمور ما لا ضار فيه إلا رأي الإمام في حفظه أو تبعة  
ما







وكل ما جاز يبعه جازت  
 بهته ولا تلزم الهبة الا  
 بالقبض واذا قبضها  
 الموهوب له لم يكن  
 للواهب ان يرجع فيها  
 الا ان يكون والداه  
 واذ اعرضها او ارقه  
 كان للبعث او للقرق  
 ولورثته من بعده  
 (فصل) واذا وجد  
 لقطه في موات او طريق  
 له اخذها وتركها  
 واخذها اول من تركها  
 ان كان على نقة من القيام  
 بها واذا اخذها وجب  
 عليه ان يعرف ستة اشياء  
 وهما ما وعفاها  
 ووكاها وجنسها  
 وبعدها ووزنها  
 ويحفظها في حرز مثلها  
 اذا اراد تملكها عرفها  
 ستة على ابواب المساجد  
 وفي الموضع الذي وجدها  
 فيه فان لم يجد صاحبها  
 كان له ان يملكها  
 بشرط الضمان واللقطة  
 على اربعة اضرب احدها  
 ما سبق على الدوام فهذا  
 حكم الثاني ما لا يبق  
 كالطعام الرطب فهو غير  
 بين اكله وغرمه او يبعه  
 وحفظ ثمنه والثالث  
 ما يبق بعلاج كالرطب

والوصية ولا تصح الهبة الا بانجاب وقبول الملقط وذكر الملقط صاحب الموهوب في قوله (او كل ما جاز تبعه)  
 تجازت ثمنه (وما لا يجوز ثمنه كجوز لا تجوز ثمنه الا حتى خطبه ونحوها فلا يجوز ثمنها وبجوز  
 ثمنها وتملك (ولا تلزم الهبة الا بالقبض) باذن الواهب فلو مات الموهوب له او الواهب قبيل قبض  
 الهبة لم يفسخ الهبة وقام واره مقامه في القبض والقبض (واذا قبض الموهوب له لم يمكن للواهب ان  
 يرجع فيها الا ان يكون والداه) وان علا (واذا اعترض شخص شيئا) اي دارا مثلا كقوله اعترضك  
 هذه الدار (او ارقه) اي ارقها كقوله ارقك هذه الدار وجعلها لك رقبتي اي ان ميت قبل مصادرة ابيته وان  
 ميت قبلك استقرت لك قبيل وقصص (كان) ذلك الشيء (للمعتر أو للرقب) بلفظ اسم المفعول فيها  
 (ولورثته من بعده) واللقط والشرط المذكور  
 (فصل) في احكام اللقطة: وهي بفتح القاف اسم للشيء الملقط ومنها ما شرع عاملا صناع من مال  
 بسقوط او غفلة ونحوهما (واذا وجد) شخص باللقط كان او لا يملكه كان او لا يفسق كان او لا  
 على موات او طريق فله اخذها وتركها (لكن) (لمخذاها اول من تركها ان كان) (الاخذها) (على نقة  
 من القيام بها) فان تركها من غير اخذ لم يضمنها ولا يجب الاشارة على القاطن لملك او حفظ ونقطة  
 القاطن اللقطة من الفايق ويضمنها عند عدله ولا يعتمد بغيره فبالقطة بل يضمن القاطن الموقوف  
 لا يضمن من الخيانة فيها ويترفع الولي اللقطة من يد القاطن ويترفعها من بعد التعريف بملك اللقطة للصبي  
 ان رآى المصلحة في تملكها له (واذا اخذها) اي اللقطة (وجب عليه ان يعرف) في اللقطة ثمانية  
 اخذها (نقطة اشياء وعفاها) من جلد او خرقه مثلا (وعفاها) هو بمعنى الوعاء (ويوكاها) بالمد  
 وهو الخط الذي ترط به (وجنسها) من ذهب او فضة (وبعددها ووزنها) ويعرف بفتح اوله وسكون  
 ثانياه من المعرفة لا من التعريف (و) ان (يحفظها) تحت (في حرز مثلها) بعد ما ذكر (اذا اراد  
 تملكها عرفها) بثلاثة اركان (وفي الموضع الذي وجدها فيه) وفي الاسواق ونحوها من مجامع الناس  
 ويكون التعريف على العادة زمانا ومكانا ولزمت السنة في وقت التعريف لا من وقت الا لقاط  
 ولا يجب اخذ ثمانية اشياء بالتعريف بل يعرف ما لا يملكه كل يوم من طريق النهار لا ليلا ولا وقت القبولة  
 ثم يعرف بعد ذلك كل ما سبق من مرقين ويذكر الملقط في تعريف اللقطة بغير او صفا فان قال فيها  
 يضمن ولا يلزمه معرفة التعريف ان اخذ اللقطة ليحفظها على مالكها بل يبرئها القاض من المال او يقرضها  
 على المالك وان اخذ اللقطة لملكها وجب عليه تعريفها ولزمت معرفة تعريفها بما عليها بعد ذلك  
 أم لا وحينئذ يفتى في حقها لا يفتى في حقها بل يعرفه زمانا يضمن ان فاقده يقرض عنه بعد ذلك الزمان  
 (فان لم يجد صاحبها) بعد تعريفها سنة (كان له ان يملكها بشرط الضمان) لها ولا يملكها الملقط  
 بمجرد مقتضى السنة بل لا بد من لفظ يدل على التملك كتملك هذه اللقطة فان تملكها وظن مالكها  
 كونه باقية وانما على رغبها او بدله لا مزبها واضمح وان تنازع اقلها المالك واراد الملقط العدول  
 الى بدلهما اجبت المالك في الاضمح وان يملك اللقطة بعد تملكها غرم الملقط غفلتها ان كانت سنة او خمس  
 ان كانت متفرقة يوم التملك لها وان نقصت بغيره اخذها مع الارض في الاضمح (واللقطة) وفي بعض  
 النسخ وحلة اللقطة (على اربعة اضرب) لحد منها ما يبق على الدوام كذهب وفضة (فقد) اي  
 ما شق من تعريفها سنة وتملكها بعد السنة (غركم) اي حكم ما يبق على الدوام (ولم يضر) (الثاني ما لا يبق)  
 على الدوام (كالطعام الرطب فهو) اي الملقط له (خبر من) خصلين (الكله وغرمه)  
 اي غرم قيمته (او يبعه وحفظ ثمنه) الى ظهور مالكه (والثالث مما يبق بعلاج) (كالرطب) والصف



فيفعل ما فيه المصلحة من  
 بيعة وحفظ ثمنه  
 أو تجفيفه وحفظه  
 والرابع ما يحتاج إلى  
 نفقة كالحبوان  
 وهو ضربان حبوان  
 لا يمتنع بنفسه فهو مخير  
 بين أكله وغرم ثمنه  
 أو تركه والتطوع  
 بالاتفاق عليه أو بيعه  
 وحفظ ثمنه وحبوان  
 يمتنع بنفسه فإن وجد  
 في الصحراء تركه وإن  
 وجد في الحضر فهو مخير  
 بين الأشياء الثلاثة فيه .  
 (فصل) وإذا وجد  
 لقط يقارعه الطريق  
 فآخذه وتربيته وكفاله  
 راجبة على الكفاية  
 لا يقر إلا بدأين فإن  
 وجد معه مال أنفق  
 عليه <sup>فإن كان له مال</sup> كالم  
 وإن لم يوجد معه مال  
 فنزله في بيت المال .  
 (فصل) والودعة <sup>وهي ما يودع في بيت المال</sup>  
 أمانة ويستحب قبولها  
 لمن قام بالأمانة فيها ولا  
 يضمن إلا بالتعدي  
 وقرول المودع مقبول في  
 ردها على المودع وعليه  
 أن يحفظها في حرز مثلها  
 وإذا طوّل بها فلم  
 يخرجها مع القدرة عليها  
 حتى تلفت ضمن .

(فمفعول ما فيه المصلحة من بابه وحفظ منه أو تحفيقه وحفظه) إلى ظهور ما له (والأربع ما يحتاج إلى  
نقطة كالحجران وهو ضربان) أحدهما (مخبر) لا يمتنع بقوله من صغار السباع كغريم وعجل (فهو) أي  
الملتقط (مخبر) فيه (ثلاثة أشياء) أولها (أو غريم منه أو تركي) بلا أكله (والثاني) أي (أو يبيع  
وحفظ منه إلى ظهور ما له) (أو الثاني) (مخبر) لا يمتنع بقوله من صغار السباع كغريم وقبيل (فإن وجدته  
الملتقط (في الصحراء تركي) وحرّم التقاطه للملوك ولو أخذته للملك (فإن وجدته) (الملتقط (في الحضر  
فهو مخبر ثلث الأشياء الثلاثة) (أو المراد الثلاثة الصالحة فيها للملوك) (أو ما كان  
فصل) في أحكام اللقط: وهو قسمي منوّدلا كافلا لمن أريد وجد أو ما يقوم مقامهما وملتحق بالصبي كما  
قال بعضهم المخبون باللع (وأذا وجد لقط) بمعنى ملقوظ (بمارة الطريق فلا حرج منه) (أو يبيعه أو كفالته  
وأجبه على الكفاية) فإذا التقطه بغض ممن هو أهل لحضه اللقط سقط الإثم عن الباقي فإن لم يلقطه أحد  
أثم الجميع ولو علم به أحد فقط يتعين عليه وجب في الأصح الإشادة على التقاطه وأشار المصنف لشرط  
الملتقط بقوله (ولا يقر) اللقط (الا في يد أمين) محرر مسلم وحاشيت (فإن وجد معه) أي اللقط (مثال) أنفق  
عليه الحرام منه (ولا ينفق الملتقط عليه منه إلا بآذان الحاكم) (وإن لم يوجد معه) أي اللقط (مثال) خفيته  
مكانة (في بيت المال) إن لم يكن له فإلّا عدام كالوقوف على القطاء.

(فصل) في أحكام الودعة: هي قبلة على ودع إذا ترك وتطلق لغة على الشيء المودع عند غير صاحبه وللحفظ وتطلق شرعا على العقد المقتضى للاسحفاظ (و الودعة ما مائة في يد الوديع أو تسبعت قبولا لمن قام بالإمائه قبله) إن كان ثم غيره والأوجب قبولها كما أطلقه الشيخ قال في الرضة كاصلا وهذا محمول على أصل القول دون اتلاف منفعة وحرقه بلحاظ أن الودع لا يضمن (الابن العدي) فظاهر ضرورة التعدي كثيرة مذكورة في المطولات منها أن يودع الودعة عند غيره فلا أدنى من المالك ولا عذر من الوديع ومما إن ينفقها من محله أو دار إلى أخرى دونها في الحرق (وتقول المودع) بفتح الدال (يقبله) في ردّها على المودع) بكسر الدال (وعليه) أي الوديع (أن يحفظها في حرق مثلا) فإن لم يفعل ضمن (وإذا ظلم) الوديع (أي بالودعة) فلم يخبر بها مع القدرة عليها حتى يلفظ ضمن) فإن آخر آخر طبعها لا قدر لم يضمن (كتاب) أحكام (الغرائب والوصايا)

[illegible]







وتسقط الجدات بالام  
والاجداد بالاب  
ويسقط ولد الام مع  
اربعة الولد ولد الابن  
والاب والجد ويسقط  
الاخ للاب والام مع  
ثلاثة الابن وابن الابن  
والاب ويسقط ولد  
الاب بهولاء الثلاثة  
وبالاخ للاب والام  
واربعة يعصون  
أخواتهم الابن وابن  
الابن والاخ من الاب  
والام والاخ من الاب ::  
واربعة يرثون دون  
أخواتهم وهم الاعمام  
وبنو الاعمام وبني  
وعصبات المولى الملقق  
(فصل) وتجوز  
الوصية بالمعلوم والمجهول  
وبالموجود والمعدوم  
وهي من الثلث فان زاد  
وقف على اجازة الورثة  
ولا تجوز الوصية لو ارث  
الا ان يجيرها باقي الورثة  
وتصح الوصية من كل  
بالغ عاقل لكل متملك  
وفي سبيل الله تعالى  
وتصح الوصية الى من  
اجتمعت فيه خمس  
خصال الاسلام والبلوغ  
والعقل والحرية والامانة  
(كتاب النكاح وما  
يتعلق به من الاحكام  
والقضايا) والنكاح  
مستحب لمن يحتاجه

أو أنى (و تسقط الجدات) سواء قرين أو بقدر (بالأم فقط) (و تسقط) (الأجداد بالآب ويسقط ولد الأم) أي الأخ للأم (مع) وجود (أربعة الولد) ذكره كان أو أنثى (و) (مع) (ولد الابن) كذلك (و) (مع) (الاب والجد) وان علا (و يسقط الاخ للاب والام مع ثلاثة الابن وابن الابن) (و) (مع) (الاب ويسقط ولد الاب) (بأربعة) (بهولاء الثلاثة) أي الابن وابن الابن والاب (وبالاخ للاب والام) (واربعة يعصون أخواتهم) أي الأناث للذكر مثل حظ الأنثيين (الابن وابن الابن والاخ من الاب والام والاخ من الاب) (أما الاخ من الأم فلا يعصب أخيه بل له مثل ملك) (واربعة يرثون دون أخواتهم) هم الاعمام وبني الاعمام وبني الاخ وعصبات المولى الملقق (و اما انقرضوا عن أخواتهم لأمهم عصبة) (وارثون) (و أخواتهم من ذوي الارحام لا يرثون) (فصل) في أحكام الوصية :: وتصح نعمتها هالفة وشرعاً أو ائلي كتاب الفرائض وتشتري في الموصي به أن يكون مقلوماً موجوداً (أو) خبيئاً (يجوز الوصية بالمعلوم والمجهول) كاللبن في الضرع (وبالموجود والمعدوم) كالوصية بثمر هذه الشجرة قبل وجود الثمرة (وهي) أي الوصية (في الثلث) أي ثلث مال الموصي (فان زاد) على الثلث (وقف الزائد) على اجازة الورثة (المطلقين التصرف فان اجازوا فاجازوا) (و) (تفصيل) (بالأب) (و) (ان زاد) (و) (تفصيل) (في الزائد) (ولا تجوز الوصية لو ارث) (فان) (كانت بعض الثلث) (الا ان يجيرها باقي الورثة) (المطلقين التصرف) وذكر المصنف شرط الموصي في قوله (وتصح) وفي بعض النسخ (و تجوز الوصية) (من كل) (بالتعاقب) أي بتتابع (وان كان كافراً أو مجبوراً عليه بسقوط نصه) (ووصية مجنون ومفتي عقله وصبي ومكره) وذكر شرط الموصي (ان كان متعاقباً في قوله) (لكل متملك) أي لكل من يصور له الملك من صغير وكبير وكامل ومجنون وحمل موجود بعد الوصية بان يفصل لا قبل من ستة أشهر وقت الوصية وخرج بمقتضى ثمانية أركان الموصي (ان كان عامة فان الشرط في هذا ان لا تكون الوصية جهة مقصية كعمارة كنيسة من مسلم أو كافراً لتعديسها) (و) (تصح الوصية) (في سبيل الله تعالى) (وتصرف للزوجة وفي بعض النسخ) (سبيل الله وفي سبيل الرأى) (كالوصية للفقر أو أئلاء مسجدين) (وتصح الوصية) (أي الشخص) (اجتمعت فيه خمس خصال الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والامانة) (واكتفى بالمصنف عن العدالة فلا يصح الا بقاء) (ضداد من ذكر لكن الاصح يجوز وصية) (دعوى على عدل في دينه على اولاد الكفار ويشترط ايضا الوصي ان لا يكون عاجزاً عن التصرف في ماله عاجز عنه ككفر أو هزم مثلاً لا يصح الا بقاء) (واذا اجتمعت في أم الطفل الشروط المذكورة فهي أولى من غيرها) (كتاب) (احكام النكاح وما يتعلق به) وفي بعض النسخ (من الاحكام والقضايا) (وهذه) (الكلمة شاقطة من بعض نسخ المتن والنكاح يطلق لغة على الضرب والوطء والعقد يطلق شرعاً على عقد مشتمل على الاركان والشروط) (والنكاح) (مستحب لمن يحتاجه) (و) (فان نفسه للوطء ويجوز ان يكتفى كتمه ونفقة فان فقدت انفسه لم تستحب له النكاح) (و يجوز للحر ان يجتمع بين اربع حرار) (فقط الا ان تبين الزناحدة في حقه كنكاح سفيه ونحوه مما يتوقف على الحاجة) (و) (يجوز للعبد) (ولو مدبراً أو متعاقباً أو مكاتباً أو متلفاً يخفه بصفه) (ان يجتمع بين اثنتين) أي زوجتين فقط (ولا نكح الحر أمة) (لغيره) (الابشر طين تقدم صداق الحرية) (أو فقدت الحرية أو عدم رضاها به) (وخوف العنت) أي الزنا مدة فقدت الحرية وترك المصنف شرطين آخرين أحدهما ان لا يكون نكاحاً محرماً أو كتابياً (وتصلح للاستمتاع) (والثاني) (اسلام الأمة التي نكحها الحر فلا يحل له أمة كتابية) (و اذا نكح الحر أمة بالشرط المذكور ثم أعتق ونكح حره لم يفسخ نكاح الأمة) (ونظر المولى الى المرأة على تسعة أضرب أحدها نظرة) (ولو كانت شيخاً ما عاجزاً عن الوطء) (الى أجنبية لغير حاجة)

اليه ويجوز للحر أن يجتمع بين أربع حرار وللعبدان يجتمع بين اثنتين ولا ينكح الحر أمة الابشر طين عدم صداق الحرية وخوف العنت :: ونظر الرجل الى المرأة على تسعة أضرب أحدها نظره الى أجنبية لغير حاجة







ضربين ثيات وأبكار  
فالبكر يجوز للاب  
والجد اجبارها على  
النكاح واليب لا يجوز  
نزويها الا بعد بلوغها  
واذنها.  
(فصل) والمحرمات  
بالنص أربع عشرة  
وسبع بالنسب وهن الام  
وان علت والبنت وان  
سفلت والاخت والحالة  
والعمة وبنت الاخ  
وبنت الاخت واثنان  
بالرضاع الام المرضعة  
والاخت من الرضاع  
وأربع بالمصاهرة أم  
الزوجة والريبة اذا  
دخل بالام وزوجة  
الاب وزوجة الابن  
وواحدة من جهة الجمع  
وهي اخت الزوجة ولا  
يجمع بين المرأة وعنها  
ولا بين المرأة وخالتها  
ويحرم من الرضاع  
ما يحرم من النسب  
ويحرم المرأة بخسة  
عوب بالجنون والجذام  
والبرص والرنق  
والقرن: ويرد الرجل  
بخسة عوب بالجنون  
والجذام والبرص  
والجب والعمى.  
(فصل) ويستحب  
تسمية المهر

ضربين ثيات وأبكار) والليت من زالت بكارها بوطء حلال أو حرام والبكر عكسها (فالبركة يجوز  
للأب والجد) عند عدم الأب أصلاً أو عدم أمه (الخيار) أي البكر (على النكاح) أن وجدت شروط  
الأجبار بكون الزوجة غير موطوءة بقلد وأن تزوج بكف مهر مثلاً من نقد البلد (والليت لا يجوز)  
لولاها (نزويها الا بعد بلوغها) ليطبق لا تسكو  
(فصل: والمحرمات) أي المحرمات نكاحاً (بالنص أربع عشرة) وفي بعض النسخ ثمانية عشر  
(سبع بالنسب وهن الام وان علت والبنت وان سفلت) أي المخلوقة من ما دون نكاح فحل لهم على الأصح  
ليكن مع الكراهة وسواء ظنن أن نكاحاً أو لا ولا سيما المرأة فلا يحل لها ولدها من الزنا (والاخت)  
شقيقة كانت أو لا بد أو لا لم (والحالة) محقة أو بتوسط كالحالة الاب أو الأم (والعمة) محقة أو بتوسط  
كعمة الاب (وبنت الاخ) وبنت أو لاد من ذكره أو أنثى (وبنت الاخت) وبنت أو لادها من ذكر  
أو أنثى وعطف المصنف على قوله ما يقتضيه (وانسان) أي المحرمات بالنص اثنتان (بالرضاع)  
وهما (الام المرضعة والاخت من الرضاع) وانما اقتصر المصنف على الاثنين للنص عليهما في الآية والآ  
خامس المحرمات بالنسب تحرم بالرضاع أيضاً كما سيأتي التصرح به في كلام المتن (والمحرمات بالنص) أربع  
بالمصاهرة (وهي) أم الزوجة (وان علت أمها سواء من نسب أو رضاع نحو الموطوءة دخول الزوج بالزوجة  
أم لا (والريبة) أي بنت الزوج (إذا دخل بالام وزوجة الاب) وان علّا (وزوجة الابن) ثم ان سفل  
والمحرمات النكاحية محرمات على التابيد (وكم أحده) تحريمها لأعلى التابيد بل (من جهة الجمع) فقط (وهي)  
اخت الزوجة) فلا يجمع بينها وبين أخيها من أب أو أم أو بينهما نسب أو رضاع أو لو رخصت أخياً بالجمع  
(ولا يجمع) أيضاً (بين المرأة ولا بين المرأة وخالتها) فان جمع الشخص بين من تحرم الجمع بينهما  
بغير واحد كجمعها فيه نكاحاً أو لم يجمع بينهما بل نكحها فحرمها فالكلي هو الباطل ان عكست القاعدة  
فان تحل نكاحاً في نكاحها وان عكست القاعدة ثم نسبت بينهما فممن يحرم فجمعها بنكاح محرم فجمعها  
ما عكست في الوطء ملك العين وكذا لو كانت اخداً من زوجة والاخرى مملوكة فان وطئ واحدة من  
المملوكتين حرمت الاخرى حتى يحرم الأولى بطريقه من الطريق كيمي أو نزويها وأشار لطباطي كل  
بقوله (ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) وسبق أن الذي يحرم من النسب سبع فيحرم بالرضاع تلك  
السبع أيضاً: ثم شرع في عيوب النكاح المثبتة للخيار فيه فقال (وردة المرأة) أي الزوجة (بخسة عيوب)  
أحدها (بالجنون) سواء بطل أو قطع قبل العلاج أو لا يخرج إلا عما فلا يثبت به الخيار في فسخ النكاح  
ولودام خلافاً للقول (و) ناهياً بوجوب (الجذام) بذال متحمة وهو علة تحرم منها العضون بسوء ثم  
تقطع ثم ينافر (و) الثالث بوجوب (البرص) هو مرض يفسد في الجلد يذهب ثم الجلد وعلامة من اللحم  
في خرج العين وهو ما يقع في الجلد من غير أذاه دمه فلا يثبت به الخيار (و) الرابع بوجوب (الزرق)  
وهو انشداد محل الجماع بالحمى (و) الخامس بوجوب (القرن) وهو انشداد محل الجماع بقطر ومما علة هذه  
العيوب كالخبر والصانع لا يثبت به الخيار (وردة الرجل) أيضاً أي الزوج (بخسة عيوب بالجنون  
والجذام والبرص) وسبق معناها (و) بوجوب (الجت) وهو قطع الذكر كله أو بعضه وبالباق من موطوء  
محتملة فان بقيت قدراً فأكبر فلا خيار (و) بوجوب (العمى) بضم العين وهو عجز الزوج عن الوطء في الفل  
السطوط والقوة الناضجة والضعف في قلبه أو ألكه ويشترط في العيوب المذكورة الزرع فيها إلى القاضي ولا  
ينفذ الزوجان بالتراضي بالفسخ فيها كما ينصه كلام الماوردي وغيره لكن مظهر النص خلافه  
(فصل) في أحكام الصداق: وهو مسمى من كره ما سبق من الصديق بفتح الصاد (وهو اسم  
لشد بد الصلح من شرطه اسم ما لا يوجب على الرجل نكاح أو وطء شبهة أو موت (ويستحب تسمية المهر







تخرج لها القرعة وإذا  
 زوج جديدة خصها  
 ببيع لئلا أن كانت  
 بكرًا وثلاث أن كانت  
 ثيبًا وإذا خاف نشوز  
 المرأة وعظها فان أبت  
 إلا النشوز هجرها فان  
 أقامت عليه هجرها  
 وضربها وبسقط  
 بالنشوز قسمها ونفقها.  
**(فصل)** والخلع جائز  
 على عوض معلوم وتملك  
 به المرأة نفسها ولا  
 رجعة له عليها إلا بنكاح  
 جديد ويجوز الخلع  
 في الطهر وفي الحيض  
 ولا يلحق المختلعة الطلاق  
**(فصل)** والطلاق  
 ضربان صريح وكنابة  
 فالصريح ثلاثة الفاظ  
 الطلاق والفراق  
 والسراح ولا يفترق  
 صريح الطلاق إلى النية  
 والكنابة كل لفظ  
 احتمل الطلاق وغيره  
 ويفترق إلى النية والنساء  
 فيه ضربان ضرب في  
 طلاقهن سنة وبدعة  
 وهن ذوات الحيض  
 فالسنة أن يوقع الطلاق  
 في طهر غير مجامع فيه  
 والبدعة أن يوقع  
 الطلاق في الحيض أو في  
 طهر جامعها فيه  
 وضرب ليس في طلاقهن  
 سنة ولا بدعة وهن  
 أربع الصغيرة والآبنة  
 والحامل والمختلعة التي  
 لم يدخل بها

تخرج لها القرعة) ولا يقضي الزوج المسافر للبتخلفات مدة سفره ذهبا فان وصل بمقصده وصار بمقام  
 تولى إقامة موثرة أو عدو وصول بمقصده أو غفل وصوله يقضي هذه الأقامة إن ساكن المحصورة  
 مقيم في السفر كما قاله الماوردي واللام يقضي المدة الرجوع فلا تجب على الزوج قضاءها بعد إقامته (وإذا  
 تزوج) (الجددة خصها) (مختارًا ولو كانت آمنة وكان عند الزوج غير الجديدة وهو بيت عندها) (سبع  
 لئلا) (متراليت) (أن كانت) (تلك الجديدة) (فكرًا) ولا يقضي للباقيات (وخطها ثلاث) (متراليت) (أن  
 كانت) (تلك الجديدة) (يقيم) (فلو فرق الخطيالي بنومه ليلة عند الجديدة) (وليلة في مسجد) (لأنه يحسب لها ذلك بل  
 يوفي الجديدة حقها من الباقية ويقضي ما فرقه للباقيات (وإذا خاف) (الزوج) (نشوز المرأة) (وفي بعض النسخ  
 ولذا) (إن نشوز المرأة) (أى ظهر) (وعظها) (زوجه) (بلا ضرب ولا هجر) (لما أتى الله في الحق الواجب  
 رط عليك) (وأعطي) (بأن النشوز يسقط النفقة والتمس) (وليس) (التمس) (لزوج) (من النشوز) (بل) (تسقط) (به) (التأديب  
 من الزوج) (في الأصح) (ولا رفق) (إلى القاضي) (فإن أت) (بعد الرعوط) (إلا النشوز) (فجرح) (في مضجعه  
 وهو غير أشبه) (فلا يقضي) (بما فيها) (بالكلام) (عزائم) (فيما زاد على ثلاثة أيام) (وقال في الرزوه) (أنه في العجز  
 بغير عذر شرعي) (والأبلا) (عزائم) (المادة) (على الثلاثة) (فإن أقامت) (عليه) (أي النشوز) (بكرهه) (مضجها  
 وضربها) (ضربت) (تأديب) (لها) (وإن أقضي) (ضربها) (إلى التلف) (وعجب العزم) (ويستقط) (بالنشوز) (فيسقط) (نفقتها)  
**(فصل)** في أحكام الخلع: وهو ضم الحائض المختلعة من الخلع فبها هو النزاع وهو ما فرقة  
 بقوى مقصود تخرج الخلع على دم ونحوه (والخلع) (جائز) (على عوض معلوم) (مقدور على تسليمه) (فإن  
 كان على عوض مجهول) (كان) (خالها) (على) (نوب غير معين) (بأنتم المثل) (والخلع) (الصحيح) (بأنتم) (به  
 المرأة) (نفسها) (ولا رجعة له) (أي الزوج) (عليها) (سواء) (مكّن) (الزوج) (في جميعها) (أو لا) (وتوكله) (إلا بنكاح جديد)  
 شاقط في أكثر النسخ (ويعجز الخلع في الطهر وفي الحيض) (ولا يكون عزائمًا) (ولا يلحق  
 المختلعة الطلاق) (بخلاف الرجعية) (فلحقها) (وإذا طلق) (أع  
**(فصل)** في أحكام الطلاق: وهو مله حل القيد وشرعاً اسم لحل قيد التكاح ويشترط لفعوله التكلف  
 والاختيار أمثال الشكر أن يفيد طلاقه بثبوت له (والطلاق) (ضربان صريح وكنابة) (فالصريح) (مألا) (محتمل) (غير  
 الطلاق) (والكنابة) (ما) (محتمل) (غيره) (ولو تلفظ الزوج) (بالصريح) (وقال) (أن زوجه الطلاق) (لم يقبل قوله) (فالصريح  
 ثلاثة ألفاظ الطلاق) (وما استثنى منه) (كطلفك) (ولزيت طالق) (ومطلقة) (والفراق) (والترخي) (كفارتك  
 ولزيت مفارقة) (وسر حنك) (ولزيت مشرحة) (وغير الصريح) (أيضا) (الخلع) (أن ذكر المال) (وكذا) (المقادة) (أو لا يفترق  
 صريح الطلاق إلى النية) (ويستثنى الشكرة على الطلاق) (فظهر) (بأنه) (سنة) (في حقها) (إن توي) (وقرر) (الأفلا  
 (والكنابة) (كل لفظ) (احتمل) (الطلاق) (وغيره) (يفترق) (إلى النية) (فإن توي) (بالكنابة) (الطلاق) (وقع) (والأفلا  
 وكنابة الطلاق) (كانت) (تستحق) (الحق) (بأنك) (وغير ذلك) (معه) (في المطولات) (والنساء) (فيه) (أي الطلاق  
 (ضربان صريح) (في طلاقهن سنة وبدعة) (وهن ذوات الحيض) (وإذا المصنف بالسنة الطلاق الجائز وبالبدعة  
 الطلاق الحرام) (فإن السنة) (الزوج) (الطلاق) (في طهر غير مجامع فيه) (والبدعة) (أن يوقع) (الزوج  
 (الطلاق) (في الحيض) (أو في طهر جامعها فيه) (وغيره) (ليس) (في طلاقهن سنة ولا بدعة) (وهن أربع الصغيرة  
 والآبنة) (وهن التي) (انقطع) (خصها) (والحامل) (والمختلعة التي) (لم يدخل بها) (الزوج) (وتقسم الطلاق باعتبار  
 آخر إلى واجب كطلاق المؤبد ومنه ذوب كطلاق امرأة غير مستقيمة الحال كسنة  
 الخلق ومكروه كطلاق مستقيمة الحال وحرام كطلاق بالبدعة وقد سبق وأشار  
 إلى ما من الطلاق المباح بطلاق من لا يهواها الزوج ولا تسحق نفسه بمؤثها بلا استئذانها  
 إمام الحرمين



میں مبین، کادولاکر مردیکا شارب  
ولائب، کادولاکر عقدہ چیلان  
کلون سیبی  
مہتر، کادولاکر مردیکا لرن -  
سیبی مان

(فصل) وبملك الحر  
ثلاث تطليقات والعبد  
تطليقتين ويصح  
الاستثناء في الطلاق  
إذا وصله به ويصح  
تعليقه بالصفة والشرط  
ولا يقع الطلاق قبل  
النكاح : وأربع لا يقع  
طلاقهم الصبي والمجنون  
النائم المكة .

(فصل) واذا طلق  
امرأته واحدة أو اثنتين  
فله مراجعتها ما لم تنقض  
عدتها فان انقضت  
عدتها حل له نكاحها  
بعقد جديد وتكون  
معه على ما بقى من  
الطلاق فان طلقها ثلاثا  
لم يحل له الا بعد وجود

عدها منه و تزويجها  
بغيره و دخوله بها  
و احباتها و بينو نها منه  
و انقضاء عدها منه.  
(فصل) و اذا حلف  
ان لا يلاط زوجته مطلقا  
او مدة تزيد على اربعة  
اشهر فهو بول

(في فصل) في طلاق الحرة والعمة غير ذلك: (وَمِلْكُ الزَّوْجِ) (الحرة) على زوجها ولو كانت أمة (ثلاث) (نكاحات) (وَمِلْكُ) (العبد) عليها (يطلقين) فقط حرة كانت الزوجة أو أمة في العقب والمكاتب والمذنب  
 يكلمه الفير (و) يصح الاستنساخ في الطلاق إذا وصلة أي وصّل الزوج لفظ الاستنساخ بالمتني منه  
 ما نصها لا يعرف بأن بعد في العرفي كلاهما واحدا ويشرط أيضا أن ينوي الاستنساخ قبل فراغ العين ولا يكفي  
 في اللفظ له من غير الاستنساخ ويشرط أيضا عدم استنساخ المتني منه فان استنسخ قبل كانت  
 طلاقا ثلاثا لا ثلاثا بطل الاستنساخ (و) يصح بلفظه أي الطلاق (بالصفة والشرط) كان دخلت الآثار  
 فأنزلت طلاقا فطلق إذا دخلت (و) الطلاق لا يقع إلا على زوجة وتجب (لا يقع الطلاق قبل النكاح)  
 فلا يصح طلاق الأجنبية تسخيرا كقول له لها طلقك ولا تعلّقك كقول له لها إن تزوجتك فلانت طلاق وإن  
 تزوجت فلا نه في طلاق (ولو بيع لا يقع طلاقهم الضبي والمجنون) وفي معنى المعنى محله (والناظم والمكره)  
 أي غير حي فان كان غيب وقع وتصوره كما قال جمهوره ذكره القاضى للتولي بعد مدة الإيلاء على الطلاق بشرط  
 الاكراهة وقدره المكره بكسر الراء على تحقيق ما هذا يدعى المكره بفتحها ولا يكره أو تنكب وعجز المكره بفتح الراء  
 عن دفع المكره بكسر هاء ترمي به أو استغناء ممن يخلصه ويحوز ذلك وطنة فإن امتنع بما ذكره عليه قفل  
 كما خوّفه ويحصل الاكراه بالكسوف بضمير شديد أو حبس أو انلاف مالي ويحوز ذلك وإذا ظهر  
 من المكره بفتح الراء قرينة اختيار بان ذكره يخص على طلاق ثلاث طلاقا واحدا ويقع الطلاق  
 وإذا صدر تعليق الطلاق بصفة من مكلف ووجدت تلك الصفة في غير مكلف فإن طلاقا ملق بها  
 يقع بهاء المكره ان نفذ طلاقه كما سبق

[illegible][illegible]







و يسقط الحد عنها بان  
تلتعن فتقول أشهد بالله  
ان فلا ناهذا لمن الكاذبين  
فيأمراني به من الزنا  
أربع مرات وتقول في  
المرة الخامسة بعد أن  
بعظها الحناكم وعلى  
غضب الله ان كان  
من الصادقين.

**(فصل)** والمعتدة على  
ضرب بين متوفى عنها  
وغير متوفى عنها فالمتوفى  
عنها ان كانت حاملا  
فعدتها بوضع الحمل وان  
كانت ماثلا فعدتها أربعة  
أشهر وعشر وغير المتوفى  
عنها ان كانت حاملا  
فعدتها بوضع الحمل وان  
كانت حائلا وهي من  
ذوات الحيض فعدتها  
ثلاثة قروء وهي  
الاطهار وان كانت صغيرة  
وأيسة فعدتها ثلاثة  
أشهر والمطلقة قبل  
الدخول بها لعدة عليها  
وعدة الامة بالحمل كعدة  
الحره وبالأقراء أن  
تعتمد بقرأين وبالشهور  
عن الوفاة أن تعمد  
بشهرين وخمس ليال وعن  
الطلاق أن تعمد بشهر  
ونصف فان اعتدت  
بشهرين كانت أولى.

**(فصل)** ويجب للمعتدة  
الرجعية السكنى والنفقة  
ويجب للبائن السكنى  
دون النفقة الا أن  
تكون حاملا ويجب على  
المتوفى عنها الاحداد

الزوج ان لم تلعن حتى لو قد فها بربنا بعد ذلك لا يحد (ويسقط الحد عنها بان تلتعن) أي تلعن الزوج  
يحد تمام لعانها (فتقول) في لعانها ان كان الملاعن ناضرا (أشهد بالله ان فلا ناهذا لمن الكاذبين فيأمراني  
به من الزنا) وتكرر الملاعة هذا الكلام (أربع مرات وتقول في المرة الخامسة) من لعانها (بعد أن  
يعظها الحناكم) أو الحكم بنحو يفه حكما من عذاب الله في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا (وعلى  
مخضت الله ان كان من الصادقين) فيأمراني به من الزنا وتوابعي كمن القول المذكور عمله في الناطق لها  
الاخرين فلاعن بأشارة مفهومة ولو أتدل في كلمات اللعان لفظ الشهادة بالخلف فتقول الملاعن  
أحلفت بالله أو لفظ الغضب باللعن أو عكسه كقولها لعنة الله علي وقوله غضب الله علي أو ذكره بكل من  
الغضب والتعفن فمثل تمام الشهادات الأربع لم ينص في الجميع.

**(فصل)** في أحكام العدة وأنواع المعتدة: وهي ثلثة الاسم من اعتدوا بشر ما تزوج المرأة مدة يعرف  
لغيرها براءة زوجها أو أشهر أو وضع حمل (والمعتدة على ضربين متوفى عنها) زوجها (وغير متوفى عنها)  
فالميتة في عنها زوجها (ان كانت) حرة (حاملة فعدتها) عن وفاة زوجها (بوضع الحمل) كله حتى تأتي نواقض  
مع امكان نسف الحمل للثبوت ولو احتيا لا كنسف بيلان فلو ماتت حتى لا تولد لثبوتها عن حامل فعدتها بالأشهر  
لا بوضع الحمل (وان كانت) حائلا فعدتها أربعة أشهر وعشر من الايام بليا لها وتعتبر الأشهر بالاهلة  
تماما (وتكمل المنكسر ثلاثين يوما) (وغير المتوفى عنها) زوجها (ان كانت) حاملة فعدتها بوضع الحمل  
المنقرب لطاحب العدة (وان كانت) حائلا وهي من ذوات الحيض (الحض فعدتها ثلاثة قروء  
وهي الاطهار) وان طلقت طهرا بان بقي من زمن طهرها بقية بعد طلاقها انقضت عدتها بالطقن في حيضه  
مماثلة أو طلقت حائلا أو نفساء انقضت عدتها بطبعها في حيضه رابعة وما بقي من حيضها لا يحسب قرا  
(وان كانت) تلك المعتدة (ضغيرة) أو كبيرة لم تحض حائلا ولم تبلغ سن اليأس أو كانت غنيرة (أو أيسة  
فعدتها ثلاثة أشهر) فلا كراهة ان انطق طلاقها على أول الشهر فان طلقت في أثناء شهر بعدة فلا لأن  
وتكمل المنكسر ثلاثين يوما من الشهر الرابع فان حاضت المعتدة في الأشهر وجب عليها العدة بالأقراء  
أو بعد انقضاء الأشهر لم تحض الأقراء (والمطلقة قبل الدخول بها لا عدة عليها) شو أمباشرها الزوج فيما  
دون الفرج أم لا (وعدة الامة) الحائلا اذا طلقت طلاقا مبيحا أو بائنا (بالحمل) أي بوضعه بشرط  
نسبته إلى صاحب العدة وقوله (كأيدة الحرة) الحامل على في جميع ما سبق (وبالأقراء ان تعمد بشهرين  
نور المعتدة والمكانة وأم الولد كالأمة) (وبالشهور عن الوفاة أن تعمد بشهرين وخمس ليال وعن  
عن الطلاق أن تعمد بشهر ونصف) على النصف وفي قولين شهرين وكلام الغزالي يقتضي ترجحه وأما  
المصنف فجعله أول حيث قال (فان اعتدت بشهرين كانت أولى) وفي قولين عدتها ثلاثة أشهر وهو  
الاحوط كما قال بالشافعي رضي الله عنه وعليه جمع من الأصحاب.

**(فصل)** في أنواع المعتدة وأحكامها: ويجب للمعتدة الرجعية السكنى (في مسكن فرأها ان لاق هله  
أو النفقة) والكسوة الا أن تكون ناشرة قبل طلاقها أو في أثناء عدتها وكما يجب لها النفقة بحد ما فيه  
المؤمن الآلة التنظيف) ويجب للبائن السكنى دون النفقة الا أن تكون حاملا فتجب لها النفقة بسبب  
الحمل على الصحيح وقيل ان النفقة للحمل (ويجب على المتوفى عنها) زوجها (الأحداد وهي) ثلثة ما أخذ  
من الحطب هو المنع وشتر ما (الامتناع من الزينة) بترك الجنس مقصود بقصد به الزينة كقوب أصغر أو أحر  
وبإباح غير المصوغ من قطن وصوف وكتان ولزئيم ومصنوع لا يقصد به الزينة (و) الامتناع من  
(الطبخ) أي من استعماله في بدن أو ثوب أو طعام أو غسل غير محرم أما المحرم كالأكل الذي  
لا يطبخ فيه فحر أم لا الحاجة كمن يفرخص فيه للمعتدة ومنع ذلك فستعمله لا وتمنعه فحرام الا أن ادعت  
واعتدت في ذلك.



وعلى المتوفى عنها زوجها  
والمتوفى ملازمة البيت  
الالحاجة.

(فصل) ومن

استحدث ملك أمة حرم  
عليه الاستمتاع بها حتى  
يستنبرها ان كانت  
من ذوات الحيض  
بتيقظه وان كانت من  
ذوات الشهور بشهر فقط  
وان كانت من ذوات  
الحمل بالوضع واذامات  
سيد أم الولد استبرأت  
نفسها كالامة.

(فصل) واذا أرضعت

المرأة بلبنها ولدا صار  
الرضع ولدها بشرطين  
أحدهما أن يكون  
له دون الحولين والثاني  
أن ترضعه خمس  
رضعات متفرقات  
وبصير زوجها أباه  
ويحرم على الموضع  
التزويج اليها والى كل  
من ناسها ويحرم عليها  
التزويج الى الموضع  
وولده دون من كان  
في درجته أو أعلى  
طبقة منه.

(فصل) ونفقة

العمودين من الاهل  
واجبة للوالدين  
والولودين

ضرورة لاستعماله نهاراً وللاًءة لمن تحدد على غير زوجها من قريب لها أو أجنبي ثلاثة أيام فأقل  
وتحرم الزناذة عليها ان قصدت ذلك فان زادت عليها بلا قصد لا يحرم (و) يجب (على المتوفى عنها  
زوجها والمتوفى عنها زوجها) اي وهو المستكن الذي كانت فيه عند الفراق ان لاقى بها وتكس  
ولا يخرج ولا غيره اخراجها من مسكن فراقت ولا لها خروج منه وان رضى زوجها (الإلحاجة)  
فيجوز لها الخروج كان تخرج في النهار لشرائها طعام أو كسائها ويبيع غزل أو قطن ويحو ذلك ويجوز  
لها الخروج ليلاً الى دار جارية لغزل أو حديث ويحوها بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها ويجوز  
لها الخروج أيضاً اذا خافت على نفسها أو ولدها وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات.

(فصل) في أحكام الاستبراء... وهو غلظت المرأة فشرع لها ان ترضع المرأة بحسب حديث الملك  
فيها أو زواله عنها تعتد أو لمرأة زوجها من الحمل لا الاستبراء فيجب شبيبت أحدهما زوال الفرائش  
وساني في قول المتن واذا مات فسد أم الولد الخ والسبب الثاني فحدثت الملك وذكره المصنف  
في قوله (ومن استحدثت ملك أمة) بخبره لا خلاف فيه أو بارث أو وصية أو جهة أو غير ذلك من  
طرق الملك لها ولم تكن زوجته (بحرم عليه) عند زاده وظلها (الاستمتاع بها حتى يستنبرها ان كانت  
من ذوات الحيض) أي لو كانت حرة أو لو استبرأها كانها قبل بتمامها لو كانت متفلة من صبي أو امرأة  
(وان كانت) الأمة (من ذوات الشهور) فحرمها (فبشهر فقط وان كانت من ذوات الحمل) فحرمها  
(بالوضع) واذا استبرأ زوجته من له اعتد أو لها أو لأمه المتزوجة أو المعتدة اذا استبرأها شخص  
فلا يجب استبرأؤها حالاً فاذا زالت الزوجية والعدة كان طلق الأمة فيل التزويج أو بعده وأقصت  
العدة وجب الاستبراء بختند (واذا مات شيد أم الولد) وليست في زوجة ولا عدة نكاح (استبرأت)  
حتماً (نفسها كالامة) أي فيكون استبرأؤها مشهور ان كانت من ذوات الأشهر والأفصح ان كانت  
من ذوات الأفرأ ولو استبرأ الشيد أمه المتزوجة سم أعفها فلا استبراء عليها ولها ان تزوج في الحال.

(فصل) في أحكام الرضاع... بفتح الراء وكسر ما وهو غلظت أمة لثدي وشرب لبنه وشربها  
في قول ابن آدمه مخصوصه لحرف أدبي مخصوص على وجه مخصوص وأما ثبت الرضاع بلبن امرأة  
مجهة بلغت سنين فمرة بكراً كانت أو ثيباً خلية كانت أو من زوجة (واذا أرضعت المرأة بلبنها ولداً)  
صوات شرب منها اللبن في حياتها أو بعد موتها وكان يجلو في حياتها (صار الرضع ولدها بشرطين  
أحدهما أن يكون له) أي الرضيع (دون الحولين) أي لاهله ولها ولدها من تمام انفصال الرضيع  
فمن بلغ سنين لا يؤثر الرضاعة محرماً (و) الشرط (الثاني) أن ترضعه أي المرضعة (خمس  
رضعات متفرقات) وأصله جوف الرضيع وضبطه بالعرف فاقضى بكونه رضعة أو رضعات  
فاعتبر والأفلا فلو قطع الرضيع الرضاعة بين كل من الخمس أعراضاً عن الثدي تعدد الرضعات  
(ويصير زوجها) أي المرضعة (والأمة) أي الرضيع (ويحرم على الموضع) بفتح الضاد (التزويج اليها)  
أي المرضعة (والى كل من ناسها) أي انتسب اليها بنسب أو رضاع (ويحرم عليها) أي المرضعة  
(التزويج الى الموضع وولده) فوان سفل ومن انتسب اليه وان علا (دون من كان في درجته)  
أي الرضيع كأخوته الذين لم يرضعوا أمه (أو أعملى) أي دون من كان على (طبقة منه) أي الرضيع  
كأعمامه ونقدم في فصل محرمات النكاح فبالحرم بالنسب والرضاع مفضلاً فأرجح اليه  
(يفصل في أحكام نفقة الاقارب) وفي بعض نسخ المتن تأخير هذا الفصل عن الذي بعده ونفقة ما خوزة  
من الأقارب وهو الآخر أيج ولا يستعمل الا في الخير والنفقة أسباج ثلاثة ألقاب أو ملك العين والزوجية  
وذكر المصنف السبب الأول في قوله (ونفقة العمودين من الاهل واجبة للوالدين والولودين) أي ذكراً



فأما والدون فتجب نفقتهم بشرطين الفقر والزمانة أو الفقر والجنون وأما المولدون فتجب نفقتهم بثلاثة شرائط الفقر والصغر أو الفقر والزمانة أو الفقر والجنون ونفقة الرقيق والبهائم واجبة ولا يكلفون من العمل مالا يطيقون ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها واجبة وهي مقدرة فان كان الزوج موسرا فدان من غالب قوتها ويجب من الادم والكسوة ما جرت به العادة وان كان معسرا فدان من غالب قوت البلد وما يأتد به المعسرون ويكسونه وان كان متوسطا فدان ونصف من الادم والكسوة الوسط وان كانت ممن يخدم مثلها فعليه اخدا مها وان أعسر بنفقتها فلها فسخ النكاح وكذلك ان أعسر بالصداق قبل الدخول (فصل) واذا فارق الرجل زوجته وله منها ولد فهي أحق بمحضاته الى سبع سنين .

[illegible]



التي تقع فيها غالباً لكن المداير انما هي على التميز نحو احوال قبل سبع سنين او بعدها (ثم) بعدها (مخير)  
فالمميز (بين) ابويه فانهما اختار سبل الدين فان كان في احد الا بون نقص جنون فلهن فلا خرمادام النقص  
بقاياه واذ لم يكن الا بون وجودا اختر الوالد بين الجنود الاثم وكذا بقع التمييز بين الاثم ومن على حاشية  
النسب كالج وعم (مخير) انط الحضانة (ع) (احدها) (العقل) فلا حضانة لمجنونة اطلق جنونها او يقطع فان  
قل جنونها كونه في سبيل لم يطل بحق الحضانة بذلك (و) الثاني (الحزمية) فلا حضانة لرفقة وان اذن لها  
سيدها في الحضانة (و) الثالث (الدين) فلا حضانة لكافرة على مسلم (و) الرابع (الحامس) (العفة والامانة)  
فلا حضانة لفاسقة ولا يشترط في الحضانة تحقق العدالة الظاهرة بل تكفي العدالة الظاهرة (و) السادس  
(الاقامة) في بلد المميز بان يكون ابواه غيبين في بلد واحد ولو اراد احدهما الحفر حافة الحج ونجارو طوبلا  
كان الشفر او قصير كان الولد المميز وغيره مع المقيم من الابوين حتى يعود الكافر منهما ولو اراد احدهما  
الابوين مخير فله ان يات اولي من الاثم حضانته فخير عه فيها (و) الشرط السابع (الخلية) اي خلوة ام المميز  
(من زوج) ليس بين محارم الطفل فان نكحت شخصاً من محارمه كعم الطفل او ابن عمه او ابن اخيه ورضي  
كل منهم بالمميز فلا تسقط حضانته بذلك (فان اختل شرط منها) اي السبعة في الاثم (تسقط)  
نحضانها كما تقدم شرحة مفصلاً

(كتاب) احكام الجنابات

جمع جنابة اعر من ان تكون قتيلاً او قطعاً او جرحاً (القتل على ثلاثة اقسام) لا رابع لها (عند محض) (او هو  
مصدر عند بوزن ضرب ومهناه القصد) (وخطأ محض) (وخطأ) وذكر المصنف تفسير القصد في قوله  
فالمقتل المحض هو ان يعبد الجاني (الى ضربه) اي الشخص (بما) اي شئ (يقتل غالباً) وفي بعض  
النسخ غير الغالب (ويقصد) الجاني (قتله) اي الشخص (بذلك) الشئ وجنب (ووجب القود)  
اي القصاص (عليه) اي الشخص الجاني وما ذكره المصنف من اعتبار قصد القتل ضعيف والراجح خلافه  
ويشترط لجوب القصاص في نفس القتل او قطع اطر افه اعتلاط او امان فهدر الحربي والمرئقي  
حق المسلم (فان عفا عنه) اي عفا عن قتله عن الجاني في صورة العمد المحض (ووجب) على القاتل  
دية مغلظة حالة في مال القاتل) وسد كذا المصنف بيان تغلظها (والخطأ المحض ان يرمي الى شئ) كصيد  
(فصيد) (وخطأ محض) فلا قود عليه) اي الرأى (بل يجب عليه دية مخففة) وسد كذا المصنف بيان تخففها  
(على العاقلة مؤجلة عليهم) (في ثلاث سنين) يؤخذ آخر كل سنة منها فكل سنة دية كاملة او على الغني  
من العاقلة من اصحاب الذهب آخر كل سنة نصف دينار ومن اصحاب الفضة ستة دراهم كماله المتوازي وغيره  
والمراد بالعاقلة غلبة الجاني لا اصله وفرغه (وعمد الخطأ ان يقصد ضربه بما لا يقتل به) كان ضربه  
بعضاً خفيفة (فيموت) (المضوت) (فلا قود عليه بل يجب دية مغلظة على العاقلة مؤجلة في ثلاث سنين)  
وسد كذا المصنف بيان تغلظها (في شرع المصنف في ذكر من يجب عليه القصاص المأخوذ من اقتصاص  
الانزاي ثلثة لان الجاني عليه غلبة الجنابة فاخذ منها فيقال (وغير انط وجوب القصاص) اي القتل  
(اربعة) وفي بعض النسخ فصل من شرط انط وجوب القصاص اربع الاول (ان يكون القاتل بالغاً) فلا  
قصاص على صبي ولو قال لنا الان صبي صدق بلا عين الكافي ان يكون القاتل (عاقلاً) فمستم القصاص من  
مجنون الا ان يقطع جنونه فيقتل منه من افاقته ويجب القصاص على من زال عقله بشرط مسكر معتد  
في شره يخرج من لم يعتد بان شره شيطانه غير مسكر فزال عقله فلا قصاص عليه (و) الثالث (فان لا يكون)  
القاتل (والد للقتول) فلا قصاص على والد يقتل ولده وان سفل الولد قال ابن كج ولو حكى حاكم بقتل  
والد لولده يقض حكمة (و) الرابع (ان لا يكون المقتول انقص من القاتل بكفر او رقة) فلا يقتل مسلم  
بما تدين

مخير بين ابويه فانهما  
اختار سبل اليه وشرائط  
الحضانة سبع العقل  
والحرية والدين والعفة  
والامانة والاقامة  
والخلو من زوج فان  
اختل شرط منها سقطت  
(كتاب الجنابات)  
القتل على ثلاثة اضراب  
عند محض وخطأ محض  
وعند خطأ فالعمد المحض  
هو ان يعمد الى ضربه  
بما يقتل غالباً ويقصد  
قتله بذلك فيجب القود  
عليه فان عفا عنه وجبت  
دیه مغلظة حالة في مال  
القاتل والخطأ المحض ان  
يرمي الى شئ فيصيب  
رجلاً فيقتله فلا قود عليه  
بل يجب عليه دية مخففة  
على العاقلة مؤجلة في  
ثلاث سنين وعند الخطأ  
ان يقصد ضربه بما لا  
يقتل غالباً فيموت فلا  
قود عليه بل يجب دية  
مغلظة على العاقلة مؤجلة  
في ثلاث سنين وشرائط  
وجوب القصاص اربعة  
ان يكون القاتل  
بالعاقلة وان لا يكون  
والداً للمقتول وان لا  
يكون المقتول انقص  
من القاتل بكفر او رقة  
اوليه دين فاقدين وبعثوا



















من منع اي غيرة ككواتان

كلوان سيدان عثمان

(فصل) ويقاتل اهل

البنى ثلاث شرائط ان  
يسكونوا في منعة وان  
يخرجوا عن قبضة الامام  
وان يكون لهم تاويل  
سائق ولا يقتل اسيرهم  
ولا يفتن ما لهم ولا يذوق  
على جرحهم

(فصل) ومن ارتد عن

الاسلام استتيب ثلاثا  
فان تاب والاقبل ولم  
يفسل ولم يصل عليه ولم  
يدفن في مقابر المسلمين

(فصل) وتارك الصلاة

على ضربين احدهما ان  
يركها غير معتقد  
لوجوبها لحكمه حكم  
المرتد والثاني ان يركها

كلام معتقدا لوجوبها

فيستتاب فان تاب

وصلى والاقبل حدوا كان

حكمه حكم المسلمين

(كتاب الجهاد)

وشرائط وجوب الجهاد

سبع خصال الاسلام

(فصل) في احكام النفاة... وهم فرقة مسلمون مخالفون للامام العادل ويعرفون النفاة بامع من النفي

وهو الظلم (ويقاتل) يفتح ما قبل آخره (اهل الطغاة) اي بقائهم بالامام (ثلاث شرائط) شروط

ان يكونوا في منعة بان يكون لهم قوة وعقد وخطاع فتيهم وان لم يكن المطاع تاما متصرا بحيث

يحتاج الامام العادل في رد مطاعه الى كفوف من بذل مالو وحفظ رجال فان كانوا افرادا يستلزم عليهم

فليسوا نفاة (والتاوي) ان يخرجوا عن قبضة الامام العادل كما تترك الانقياد او يمنع حتى يؤمجه عليهم

يقتلوا كان الحق ماليا او غيره وكذا فصاح (والتاوي) ان يكون لهم اي النفاة (تاويل) اي تحصيل

كاعتريه بعض الاصحاب كطائفة اهل صوفية بدم عثمان حيث اعتقدوا ان عليه رضى الله عنه يعرف من قبل

عثمان فان كان التاويل قطعي الطلان لا يعتد به بل يحتاجه معانيد ولا يقاتل الامام النفاة حتى يثبت اليهم

رسولا امنا قطعتا لهم عما تركوه فان ذكروا له فطلبه في القسب في امتناعهم عن طاعة ان اهلها

وان لم يذكروا شيئا او اصرروا بعد ان اخطأ على التبع يصحهم ثم اعلمهم بالقتال (ولا يقتل اسيرهم)

اي النفاة فان قتل شخص عادلا فلا يصح عليه في الاصح ولا يطلق اسيرهم وان كان عليه او امرأة حتى

تتقضى الحرب ويتفرق جمعهم الا ان يطلق اسيرهم ما عدا ما يتابعه الامام (ولا يفتن ما لهم) ويرد

فصلاحهم ويقتلهم اليهم اذا انقضى الحرب واقتت عائلتهم يتفرقهم او رددهم للطاعة ولا يقاتلون عظيم

كنارهم من جنس الاضرورة فيقاتلون بذلك كان قاتلوا نابه او احاطوا بنا (ولا يذوق على جرحهم)

ولا يذوق على جرحهم (ولا يذوق على جرحهم) (ولا يذوق على جرحهم)

(فصل) في احكام الردة... وهي الخس انواع الكفر ومعناها لغة الرجوع عن الشيء الى غيره وشراعا

قطعة الاسلام بنية كفر او قول كفر او فعل كفر كسجود لصنم سواء كان على جهة الاستهزاء او العناد

او الاعتقاد من اعتقد كذبت الصانع (وهو ان يرد عن الاسلام) من رجل او امرأة كمن انكر وجود الله

او كذب رسله او من رسل الله او سئل بحجة ما بالاجماع كارتناو شرب الخمر او حرم خلا لا بالاجماع كالنكاح

والبيع (استتيب) وجوبها في الحال في الاصح فيها ومقابل الاصح في الاول انه ليس الاشتباة في الثانية

ثلاثة (ثلاث) اي الى ثلاثة ايام (فان تاب) بقوده الى الاسلام بان يقر بالشهادتين على الترتيب بان

يؤمن بالله لا يسم برسوله فان عكس لم يصح كما قاله النووي في شرح المذهب في الكلام على نية الوضوء

(والا) اي وان لم يثبت المرتد (اي قتل) اي قتل الامام ان كان خرا ضرب عقبه لا باخراق وحموه فان قتل

غير الامام يحرر وان كان المرتد رقيقا جاز للبيد قتل في الاصح... ثم ذكر المصنف حكم القتل والفسل وغيره في

قوله (ولم يفسل) ولم يصل عليه ولم يدفن في مقابر المسلمين وذكر غير المصنف حكم تارك الصلاة في ربع

العبادات واما المصنف فذكره هنا فقال... قتل

(فصل) وتارك الصلاة... المعهود الصادق باحدى الخس (على ضربين اخوهما ان يتركها) وهو

مكلف غير معتقد لوجوبها لحكمه (اي التارك لها) حكم المرتد وسبق قريبا بيان حكمه (والثاني ان يتركها

كلاما) حتى يخرج وقها حال كونه (معتقدا لوجوبها فيستتاب فان تاب وصلى) وهو تفسير للتوبة

(والا) اي وان لم يثبت (قيل هذا) لا كفرا (وكان فحكمه حكم المسلمين) في الدفن في مقابرهم ولا ينطقس

قوله وله حكم المسلمين اي تاتى القتل والتكفين والصلاة عليه والله اعلم

(كتاب) احكام الجهاد

وكان الامر به في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة فرض كفاية ولما بعده فليكتفا به لان

المجاهدين يكونوا اقل ادم فلجهاد فرض كفاية على المسلمين في كل سنة فاذا قلته فله كفاية في كل سنة

حالات

الحرج



الحَرْجُ عَنْ السَّابِقِينَ وَالْثَّانِي أَنْ يَدْخُلَ الْكُفَّارُ بِلَدِّهِ مِنَ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ يَنْزِلُوا قَرِيبًا مِنْهَا فَالْجِهَادُ  
 لِيُخْرِجُوهُمْ عَنْهَا فَمَنْ قُتِلَ مِنْهُمْ أَوْ أُسِرَ مِنْهُمْ أَوْ قُبِلَ مِنْهُمْ ذَلِكَ الْبَلَدُ الدَّفْعُ لِلْكَفَّارِ بِمَا يُمْكِنُ مِنْهُمْ (وَمِنْهُمْ) وَجُوبُ الْجِهَادِ  
 مُسْتَعْنِ بِخَصَالٍ أَحَدُهَا (الْإِسْلَامُ) فَلَا جِهَادَ عَلَى كَافِرٍ (وَالثَّانِي) (الْبُلُوغُ) فَلَا جِهَادَ عَلَى صَبِيٍّ (وَالثَّالِثُ)  
 (الْعَقْلُ) فَلَا جِهَادَ عَلَى تَجَنُّونٍ (وَالرَّابِعُ) (الْخُرُوبَةُ) فَلَا جِهَادَ عَلَى رَقِيقٍ وَوَأَمْرُهُ شَدِيدٌ وَلَا مَتَّصٌ  
 وَلَا مَدْبَرٌ وَلَا مَتَكَبِّرٌ (وَالْخَامِسُ) (الذِّكُورِيَّةُ) فَلَا جِهَادَ عَلَى امْرَأَةٍ وَصُغِيِّ مُشْكِلٍ (وَالسَّادِسُ)  
 (الصَّحَّةُ) فَلَا جِهَادَ عَلَى مَرِيضٍ بِمَرَضٍ يَمْنَعُهُ عَنِ الْقِتَالِ وَرُكُوبِ الْأَرْضِ شَدِيدٌ يَحْكُمُ مَقْلُوعًا  
 (وَالسَّابِقُ) (الطَّاقَةُ عَلَى الْقِتَالِ) أَيْ فَلَا جِهَادَ عَلَى أَقْطَعٍ يَدْمُلُ وَلَا عَلَى مَنْ عَدِمَ رَهْقَةَ الْقِتَالِ كَسَلًا  
 وَمَرَكُوبٍ وَنَفَقَةٍ (وَمِنْهُمْ) مِنَ الْكُفَّارِ فَعَلَى ضَرَبَيْنِ ضَرْبٌ فِي الْأَخْيَرِ فِيهِ الْإِمَامُ بَلْ (يَكُونُ) وَفِي بَعْضِ  
 النُّسَخِ يَحْتَلُّ بِكَوْنِ تَصْدِيرٍ (رَفَقَةُ بِنَفْسِ السَّبِيِّ) أَيْ الْأَخِيذُ (وَمِنْهُمْ) الصِّبْيَانُ وَالنِّسَاءُ أَيْ صِبْيَانُ الْكُفَّارِ  
 وَنِسَاؤُهُمْ وَيُلْحَقُ بِمَا ذَكَرَ الْخُنَايُ وَالْحَائِزِينَ وَخَرَجَ بِالْكَفَّارِ نِسَاءَ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّ الْأَشْرَ لَا يَتَصَوَّرُ فِي الْمُسْلِمِينَ  
 (وَمِنْهُمْ) لَا يَرْقُ بِنَفْسِ السَّبِيِّ (وَمِنْهُمْ) الْكُفَّارُ الْأَصْلِيُّونَ (الرَّجَالُ الْبَالِغُونَ) الْآخَرَاءُ الْعَالِقُونَ (وَالْإِمَامُ)  
 غَيْرُ فَرِيحٍ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ أَحَدُهَا (الْقَتْلُ) بِضَرْبٍ رَفَقَةٍ لَا يَحْرِقُ وَلَا يَنْفَرُ وَلَا يَنْفَرُ (وَالثَّانِي) (الْأَشْرَاقُ)  
 وَحُكْمُهُمْ بَعْدَ الْأَشْرَاقِ بِكَيْفِيَّةِ أَمْوَالِ الْغَنَمَةِ (وَالثَّالِثُ) (الْمَنْ) عَلَيْهِمْ تَخْلِيَةُ سَبِيلِهِمْ (وَالرَّابِعُ)  
 (الْفِدْيَةُ) أَمَّا (بِالْمَالِ) أَوْ بِالرَّجَالِ أَيْ الْأَشْرَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَهَذَا قَدْ أَتَى فِي كَيْفِيَّةِ أَمْوَالِ الْغَنَمَةِ وَبِجُودِ  
 مَنْ يَفَادَى تَشْرِيكَ وَاحِدٍ بِمِثْلٍ أَوْ أَكْثَرَ وَمَشْرُوكٌ بِمِثْلٍ (فَعَلَّ) الْإِمَامُ (مِنْ ذَلِكَ) مَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ  
 لِلْمُسْلِمِينَ فَإِنْ خَفِيَ عَلَيْهِ الْأَخْطَرُ خَشِيتُهُمْ حَتَّى يَظْهَرَ لَهُ الْأَخْطَرُ فَيَفْعَلُهُ وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا شَاكًا إِلَى أَصْلِيَّتِهِ  
 بِالْكَفَّارِ غَيْرِ الْأَصْلِيِّينَ كَأَمْرٍ تَدِينُ فَعَالِيهِمْ بِالْإِمَامِ بِالْإِسْلَامِ فَإِنْ آمَنُوا بِأَقْلَهُمْ (وَمِنْهُمْ) أَسْلَمَ مِنَ الْكُفَّارِ  
 (بِقَبْلِ الْأَشْرَ) أَيْ أَسْرَ الْإِمَامَ لَهُ (أَحْزَرُ مَالَهُ وَدَمَهُ وَصَغَارُ أَوْلَادِهِ) عَنِ السَّبِيِّ وَبِحَكْمِ بَاشَلَامِهِ بِعَالِهِ  
 بِخِلَافِ الْبَالِغِينَ مِنْ أَوْلَادِهِ فَلَا يَعْصِيهِمْ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ أَيْ بِإِذْنِ الْإِمَامِ الْجَدِيدِ نَعْمَ أَضْلًا الْوَلَدُ الصَّغِيرُ وَالْمُهْلَامُ  
 الْكَافِرُ لَا يَعْصِي زَوْجَتَهُ عَنْ أَسْرَاقٍ أَوْ لَوْ كَانَتْ حَامِلًا فَإِنْ أَسْرَقَتْ أَقْطَعَتْ نِكَاحَ فِي الْحَالِ (وَبِحَكْمِ الصَّبِيِّ)  
 بِالْإِسْلَامِ عِنْدَ جُودِ ثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ أَحَدُهَا (أَنْ يَسْلُمَ أَحَدُ آبَوَيْهِ) فَحُكْمُ بَاشَلَامِهِ بِعَالِهِ أَوْ بَالِغٍ  
 يَجُوزُ أَوْ بَالِغٍ عَاقِلًا مَسْلَمًا يَجُوزُ فِيكَ الصَّبِيُّ وَالسَّبَبُ الْيَتَامَى مَذْكُورٌ فِي قَوْلِهِ (أَوْ يَسْلُمَ مُسْلِمًا) الْحَالُ كَوْنُ الصَّبِيِّ  
 (مَنْفَرَدًا) عَنْ آبَوَيْهِ فَإِنْ سَبَى الصَّبِيُّ مَعَ أَحَدِ آبَوَيْهِ فَلَا يَتَّبِعُ الصَّبِيُّ الْيَتَامَى لَهُ وَهِيَ كَوْنُهُ مَعَ أَحَدِ آبَوَيْهِ  
 أَنْ يَكُونَ نَافِي عَيْنٍ وَاحِدٍ وَغَيْرِهِ وَاحِدٍ لَأَنَّ مَا لِكُلِّهِمَا يَكُونُ وَاحِدًا وَلَوْ شَاءَ فِي حِلِّهِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ  
 لَمْ يَحْكَمْ بِأَقْلَامِهِ فِي الْأَصَحِّ بَلْ هُوَ عَلَى دِينِ السَّابِقِينَ وَالسَّبَبُ الْيَتَامَى مَذْكُورٌ فِي قَوْلِهِ (أَوْ يَتَوَجَّدُ) أَيْ الصَّبِيُّ  
 (لِقِطَافِي دَارِ الْإِسْلَامِ) وَغَنَ كَانَ فِيهَا أَهْلٌ ذِمَّةً فَإِنَّهُ يَحْكُمُ مُسْلِمًا وَكَذَا لَوْ جَدِيَ دَارِ كُفَّارٍ وَفِيهَا مُسْلِمٌ  
 (فَيُخْلَصُ) فِي بَيَانِ أَحْكَامِ السَّلَاحِ وَفِيهِ الْغَنَمَةُ (وَمِنْهُمْ) قَتْلُ قَتْلًا عَطِيًّا عَلَيْهِ الْفَتْحُ الْإِسْلَامِي بِشَرِطِ كَوْنِ الْقَاتِلِ  
 مُسْلِمًا يَذْكُرُ كَانَ أَوْ أُنْثَى جَزَاءُ أَوْ عَدَا أَسْرَطَهُ الْإِمَامَ لَهُ أَوْ لَوْ لَا (وَالسَّبَبُ) ثَبَاتُ الْقَتْلِ إِلَى مَحْلِهِ وَالتَّخْفُ وَالزَّانُ  
 وَهُوَ خُفٌّ بِلَا قَدَمٍ يَلْبَسُ السَّاقَ قِطْعًا وَالْأَنْتَ الْحَرْبُ وَالْمَرْكُوبُ الَّذِي قَاتَلَ عَلَيْهِ أَوْ أُنْفِكَ بَعِيَانَهُ وَالسَّرَجُ  
 وَالْحِجَامُ وَمَقُودُ الدَّاهِيَةِ وَالسَّوَارِ وَالطُّوقُ وَالْمِطْقَةُ وَهِيَ الَّتِي يَشُدُّ بِهَا الْوَسْطُ وَالْحَائِمُ وَالنَّفَقَةُ الَّتِي مَعَهُ  
 وَالْحِجِيَّةُ الَّتِي تَقَادُ مَعَهُ وَأَمَّا يَسْتَحِقُّ الْقَاتِلُ سَبْلَ الْكَافِرِ فَإِنْ دَاغَتْ فِيهِ خَالُ الْحَرْبِ فِي قِتْلِهِ بِحَيْثُ يَكُونُ  
 بِرُكُوبٍ يَحْذَرُ الْعَرَضَ مِنْ ذَلِكَ الْكَافِرِ فَلَوْ قَتَلَهُ وَهِيَ أَسِيرٌ أَوْ نَائِمٌ أَوْ قَتَلَهُ بَعْدَ أَنْزِلَ الْكُفَّارَ فَلَا سَبْلَ لَهُ وَكَفَاةُ  
 شَرِّ الْكَافِرِ أَنْ يَرْتَلَّ أَمْتَانَهُ كَانَ بَقَا عَيْنَهُ أَوْ يَقْطَعُ يَدَيْهِ أَوْ رِجْلَيْهِ (وَالْغَنَمَةُ) رَهْقَةٌ يَأْخُذُ مِنَ الْغَنَمِ ثُمَّ هُوَ  
 الرِّبْحُ وَهِيَ عَالِي الْمَقَالِ الْخَالِصُ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ كُفَّارِ أَهْلِ حَرْبٍ بِقِتَالٍ وَابْحَافٍ خَيْلٍ أَوْ إِبِلٍ وَخَرَجَ بِأَهْلِ  
 الْبَلَدِ عَنِ الْمَقَالِ الْخَالِصِ

١٧) نَدْوَى

والبلوغ والعقل والحرية  
 والذكورية والصحة  
 والطاقة على القتال ومن  
 أسر من الكفار فعلى  
 ضربين ضرب يكون  
 رقيقا بنفس السبي وم  
 الصبيان والنساء وضرب  
 لا يرق بنفس السبي وم  
 الرجال البالغون  
 والامام غير فهم بين  
 أربعة أشياء القتل  
 والاسترقاق والمن  
 والفدية بالمال أو بالرجال  
 يفعل من ذلك ما فيه  
 المصلحة ومن أسلم قبل  
 الأسر أحرز ماله ودمه  
 وصغار أولاده وبحكم  
 للصبي بالإسلام  
 عند وجود ثلاثة أسباب  
 أن يسلم أحد أبويه أو  
 بسية مسلم منفردا عن  
 أبويه أو يوجد لقيطا  
 في دار الإسلام.

١٨) قتل ومن قتل قتيلا أعطى سلب

١٩) وغرضه ما كلفها

٢٠) باندديدان قتل



وتقسم الغنيمة بعد ذلك  
 على خمسة أخماس فيعطى  
 أربعة أخماس لمن شهد  
 الوقعة ويعطى للفارس  
 ثلاثة أسهم وللراجل  
 سهم ولا يسهم إلا لمن  
 استكمل فيه خمس  
 شرائط الاسلام والبلوغ  
 والعقل والجسدية  
 والذكورية فان اختل  
 شرط من ذلك رخص له  
 ولم يسهم له ويقسم الخمس  
 على خمسة أسهم سهم  
 لرسول الله ﷺ يصرف  
 بعده للمصالح وسهم  
 لذوي القربى وهم بنو  
 هاشم وبنو المطلب وسهم  
 لليتامى وسهم للساكنين  
 وبهم لبناء السيل  
 (فصل) ويقسم مال  
 التي على خمس فرق  
 يصرف خمسة على من  
 يصرف عليهم خمس  
 الغنيمة ويعطى أربعة  
 أخماسها للقاتلة وفي  
 مصالح المسلمين  
 (فصل) وشرائط  
 وجوب الجزية خمس  
 خصال البلوغ والعقل  
 والحريه

الحرب المال الحاصل من المرتد فإنه في ولا غنمة (وتقسم الغنيمة بعد ذلك) أي بعد إخراج السلب  
 منها (على خمسة أخماس فيعطى أربعة أخماس لمن شهد الوقعة) أي حضر (الوقعة)  
 من الغنائم بنية القتال وإن لم يقاتل مع الجيش وكذا من حضر لآبائه القتال وقاتل في الأظهر ولا شهيد  
 لم يخصص بعد انقضاء القتال (ويعطى للفارس المصالح المأخوذة من غنمة من أهل القتال بغيره من المصالح المأخوذة  
 يسواها قاتلا أم لا) (ثلاثة أسهم) تسهمين لنفسه وسهمه له ولا يعطى إلا لفارس واحد ولو كان معه فارس  
 بكثرة (وللراجل) أي المقاتل على رجليه (واحد) ولا يسهم إلا لمن (استكمل فيه خمس  
 شرائط الاسلام والبلوغ والعقل والجسدية والذكورية) فان اختل شرط من ذلك رخص له ولم يسهم له  
 أي لمن اختل فيه الشرط إما لكبره فيصغر أو مجنوناً أو زقيفاً أو أثنى أو ذميماً أو رخصه لغيره العطاء القليل  
 كما شرع في شيء من سهم يعطى للراجل ويمنح بالامام في قدر الرضخ بحسب رآه فزيد للقاتل على غيره  
 والاكثر قبلاً على الأقل فتقارن الرضخ والراجل الرضخ إلا خمس الأربعة في الأظهره الثاني من حصة أصل الغنيمة  
 (ويقسم الخمس) الباقي بعد الأخماس الأربعة (على خمسة أسهم) (سهم) لرسول الله ﷺ (سهم) لرسول الله ﷺ (سهم) لرسول الله ﷺ  
 وهو الذي كان له في حياته (تصرف بمعه للمصالح) المتعلقة بالمسلمين كالقضاء الحاكمين في البلاد  
 لها قضاة العسكرية في فرق من الأخماس الأربعة كما قاله الماوردي وغيره وكذا الثغور وهي الموضع  
 المحرقة من أطراف بلاد المسلمين للملاصقة للبلاد والبراءة للثغور بالرجال والأت الحزب ويقسم  
 الأهم من المصالح فالأهم (وبهم لذوي القربى) أي قربي رسول الله ﷺ (وبهم بنو هاشم وبنو المطلب)  
 يشترط في ذلك الذكورية والبلوغ والعقل والفقر والفقير والفقير والفقير (وليسهم الليتامى)  
 المسلمين جمع بينهم وهو صغير لا يأت له سواء كان الصغير ذكراً أو أنثى له تجوز أو لا قبل أبوه أو جهده  
 أولاً ويشترط فقر البقي (وبهم للساكنين وسهم لبناء السيل) وسبق بيانها قيل كتاب الصام  
 (فصل) في قسم مالي على خمسة: (والتي لغيره فأخذ من فاء إذا رجع ثم استعمل في المال الرجوع  
 من الكفار إلى المسلمين ومنهم من حاله حصل من كفار بلا قتال ولا إجماع خيل ولا إبل ولا جزية  
 وعشر التجارة) (ويقسم مال التي على خمس فرق يصرف خمسة) يعني التي (على من) أي الخمسة الذين  
 يصرف عليهم خمس الغنيمة) وسبق قرية بيان الخمسة (ويعطى أربعة أخماسها) وفي بعض النسخ  
 الخمسة أي التي (للمقاتلة) وهم الأجداد الذين عنهم خلاص الجهاد وأنت الصالح في ديوان الميزقة  
 بعداً تصافهم بالاسلام والتسليم والخبرة والصحة في فرق الإمام عليهم الأخماس الأربعة على  
 قدر حاجاتهم فيحت على حال كل من المقاتلة وعن عماله الأربعة فيقسم وما عكفهم فيعطيه كفاً  
 من نفقة وكسوة وغير ذلك ويترعى في الحاجة الزمان والمكان والرخس والفلا وأشار المصنف  
 بقوله (وفي مصالح المسلمين) إلى أنه يجوز للإمام أن يصرف الفاضل عن حاجات المرتزقة في مصالح  
 المسلمين من إصلاح الحصون والتعويك ومن شراء سلاح وحمل على الصحيح  
 (فصل) في أحكام الجزية: (وفي لغيره أقم خراجاً يحتمل على أهل الذمة سميت بذلك لأنها تجزئ عن القتل  
 أي كفت عن قتلهم وشرباً مالاً بلزومه كافر بعدد مخصوص ويشترط أن يعده الإمام أو نائبه لا على جهة  
 التأييد فيقول أقرتكم بالاسلام غير إلحاج أو أذنت في إقامتكم بدار الاسلام على أن تدلوا الجزية  
 وتنفذوا الحكم الاسلامي لو قال الكافر للإمام أقرتكم بدار الاسلام كذا (وشرائط وجوب الجزية  
 خمس خصال) أحدها (البلوغ) فلا جزية على الصغرى (والثاني) (العقل) فلا جزية على مجنونين أبلق  
 ثلثونه فان تقطع ثلثه فليلا كساعة من كثر لزمته الجزية أو تقطع ثلثه كثير عن ذلك كيوماً يجرى فيه  
 ويوم يفيق فيه ليعت أيام الأفاق فان بلغت سنة وجب الجزية (والثالث) (الحرية) فلا جزية على  
 وارسن سر دين كومنولكن وارسن أيام







والودجين والمجزى منها  
شأن قطع الحلقوم  
والمرى ويجوز  
الاصطياد بكل جراحة  
معدة من السباع ومن  
جوارح الطير وشرائط  
تعليمها أربعة أن تكون  
إذا أرسلت استرسلت  
وإذا زجرت انزجرت  
وإذا قتل صيد الم ناكل  
منه شيئا وأن يكرر ذلك  
منها فان عدت احدى  
الشرائط لم يحل ما أخذه  
الا أن يدرك حيا فيذكي  
وتجوز الذكاة بكل  
ما يجرح الا بالسرن  
والظفر وتحل ذكاة كل  
مسلم وكتابي ولا تحل  
ذبيحة مجوسى ولا وثنى  
وذكاة الجنين بذكاة أمه  
الا أن يوجد حيا فيذكي  
وما قطع من حي فهو ميت  
الا الشعر المنتفع بها  
في المفارش والملابس  
(فصل) وكل حيوان  
استطابته العرب فهو  
حلال الا ما ورد الشرع  
بتحريمه وكل حيوان  
استنخبته العرب فهو  
حرام الا ما ورد الشرع  
باباحته ويجوز من  
السباع ماله ناب قوى  
يعدوه ويجوز من  
الطيور ماله غلب قوى  
يجرح به ويحل للضطر  
في الخمصة أن يأكل من  
الميتة المحرمة ما يسد به  
رمقه ولنا ميتين

المذبوح (و) الثالث والرابع قطع (الودجين) بواو وال مفتوحين تنبيه ودرج يفتح الدال وكسر هاء وهما  
فيعرفان في صفحتي العنق يحيطان بالحلقوم (والجزى) أي الذي يكتفى على الذكاة (شأن) قطع الحلقوم  
والمرى) فيقظ ولا يسن قطع ما وراء الودجين (ويجوز) أي يحل (الاصطياد) أي أكل المصيد (بكل)  
مما جرحه مقلعة من السباع) وفي بعض النسخ من سباع البهائم كالغيد والتمر والكل (ومن جوارح الطير)  
كصقور وبانسي أي موضع كان جرح السباع والظفر والجراحة مشقة من الجرح وهو الذكاة  
(وشرائط تعليمها) أي الجوارح (أربعة) أحدها أن تكون الجارحة ميتة بحيث (إذا أرسلت) أي  
أرسلها ضاحيا استرسلت (والثاني) أنها (إذا زجرت) بضمت أوله أي زجرها ضاحيا (انزجرت) و  
الثالث أنها (إذا قتل) قتلها كل منه شيئا (الرابع) أن يكرر ذلك منها أي تكرر الشرائط الأربعة  
من الجارحة بحيث يظن تأذيها ولا يرجع في التكرار ليدل المرحع فلو أكل الحرة يطاع الجوارح  
(فان عدت) منها (أحدى الشرائط) لم يحل ما أخذه (الا أن يدرك) ماله ذكاة الجارحة (محيا)  
فيذكي (فحل) حينئذ ذكر المصنف آله الذبح في قوله (وتجوز الذكاة بكل ما) أي بكل محد (يجرح)  
يحد يذكي (بالسرن والظفر) وساق العظام فلا تجوز الذكاة بها ثم ذكر المصنف من  
تصح منه الذكاة بقوله (ويحل ذكاة كل مسلم بالغ أو مجنون يطق الذبح) (وذكاة كل) (كتابي) يهودي  
أو نصراني ويحل ذبح مجنون وسكران في الاظهر وتكره ذكاة الأعمى (ولا تحل ذبيحة مجوسى  
ولا وثنى) ولا نحوهما من لا كتاب له (وذكاة الجنين) خاصة (بذكاة أمه) فلا يحل لذكاة الجنين وجد  
ميتا أن فيه جبهة غير مسقرة اللحم (الا أن يوجد حيا) بجراحة مسقرة بعد خروجه من بطن أمه  
(فيذكي) حينئذ (وما قطع من) حيوان (حي فهو ميت) الا الشعر أي المقطوع من حيوان  
مما كقول وفي بعض النسخ الا الشعور المنتفع بها في المفارش والملابس وغيرها  
(فصل) في أحكام الاطعمة الحلال منها وغيرها (وكل حيوان استطابته العرب) الذين هم أهل تروية  
وتحريم وطبع تسليمه وقاهاها (فحل) الا ما (ورد الشرع بتحريمه) فلا يحل  
الا استطابته العرب (وكل حيوان استنخبته العرب) أي عدوه حيا فهو حرام الا ما ورد الشرع باباحته فلا  
يكون محرما (ويجوز من السباع) أي من (قوى يحدونه) على الحيوان كاسيد ونمر (ويجوز من  
الطيور) ماله (يحد) بكسر الميم وقبح الهمزة أي ظفر (قوى يجرح به) كصقر وباز وشاهين (ويحل للضطر)  
وهو من خاف على نفسه الهلاك من عدم الأكل (في الخمصة) موتا أو مرضا خوفا أو زيادة مرض أو  
انقطاع رفق ولم يجد ما يأكله حلالا أن يأكل من الميتة المحرمة عليه (أي شئ) (ستدبه) أي بقية  
روحه ولنا ميتين حلالان (ما) الفمك والجراد (لنا) ميتين حلالان (وهما) الفمك والطحال  
وقد عرفت من كلام المصنف هنا فمات سبق أن الحيوان على ثلاثة أقسام أحدها ما لا يؤكل فذبحته وميتة  
عسوان والثاني ما يؤكل فلا يحل الا بالذكاة الشرعية والثالث غامض كالتسك والجراد  
(فصل) في أحكام الاضحية: بضم المعزة في الاضحية واسم لما يذبح من الضأن من الضأن والجراد  
التشريق تقربا إلى الله تعالى (والاضحية سنة مؤكدة) على الكفاية فإذا أتى بها واحد من أهل بيت كفى  
عن جميعهم ولا يجب الا بالذبح (ويجزى) فيها الجذع من الضأن (وهو خاله) عنه وطعن في الثانية  
(والثاني من المعزة) وهو ماله ميتان وطعن في الثالثة (والثاني من الابل) ماله خمس سنين وطعن في السادسة  
(والثاني من الغنم) ماله ميتين وطعن في الثالثة (ويجزى) أنه عنه عن يتبعه) اشترى كوا في التضحية بها (و)  
له قول لوروه

حلالان السمك والجراد ودمان حلالان الكبد والطحال

(فصل) والاضحية سنة مؤكدة ويجزى فيها الجذع من الضأن والثني من المعز والثني من الابل والثني من البقر ونجى البدنة عن سبعة

البقرة



والبقرة عن سبعة  
والشاة عن واحد وأربع  
لا تجزى. في الضحايا  
العوراء البين عورها  
والعرجاء البين عرجها  
 والمرضة البين مرضها  
والعجفاء التي ذهب  
عنهما من الهزال ويجزى  
الخصي والمكسور  
القرن ولا تجزى.  
المقطوعة الاذن والذنب  
ووقت الذبح من وقت  
صلاة العید الى غروب  
الشمس من آخر أيام  
التشريق ويستحب عند  
الذبح خمسة أشياء  
التسمية والصلاة على  
وسلم واستقبال القبلة  
والتكبير والدعاء  
بالقبول ولا ياكل  
المضحي شيئا من  
الاضحية المنذورة  
وياكل من الاضحية  
المنطوعة بها ولا يبيع  
من الاضحية ويطعم  
الفقراء والمساكين  
(فصل) والعقيقة  
مسحة وهي الذبيحة  
عن المولود يوم سابعه  
ويذبح عن الفلام  
شاة وعن الجارية  
شاة ويطعم الفقراء  
والمساكين.

تجزى (البقرة عن سبعة) كذلك (و) تجزى (الشاة عن) شخص (واحدا) وفي أفضل من مشاركتها في بيع  
وأفضل أنواع الاضحية اقل سم بقر سم غنم (و) (ذبيحة) يوقى بعض النسخ (واربعة) (لا تجزى. في الضحايا)  
لمحدهما (العوراء البين) أي الظاهر (عورهما) وأن بقيت الحذقة في الاضحية (و) (الثاني) (العرجاء البين)  
من عرجها (ولو كان) فخصول العرج (لما عند) أضجاعها التضحية بسبب اضطرارها (و) (الثالث) (المرضة البين)  
من مرضها (ولا يضر) بشر هذه الامور (و) (الرابع) (العجفاء) وهي التي ذهبت عنها (أي ذهب) (عنها)  
(من الهزال) (الحاصل لها) (و) (تجزى) (الخصي) أي المقطوع الخصيتين (و) (المكسور) (القرن) ان لم يؤثروا في  
الذبح (و) (تجزى) أيضا (فاذنة) (القرن) وهي المعفاه بالجلد (و) (لا تجزى) (المقطوعة) (كل الاذن) (ولا يضرها)  
ولا الحذقة (ولا اذن) (و) (لا المقطوعة) (الذنب) (ولا يضره) (و) (يذبح) (وقت الذبح) (للاضحية) (من وقت  
صلاة العید) أي عبد البحر (وعارة) (الزينة) وأصلها يدخل وقت التضحية اذا طلعت الشمس يؤم النحر  
ومضي قدر ركعتين وتخطين خفتين انتهى ويستمر وقت الذبح (الى غروب الشمس) من آخر أيام  
التشريق (يؤم) (الثلاثة) المتصلة بعاشري ذي الحجة (وتستحب) عند الذبح خمسة أشياء (المحدهما) (التسمية)  
فيقول الذابح بسم الله ولا اكل كل بسم الله الرحمن الرحيم فلو لم يتبع كل المذبح (و) (الثاني) (الصلاة على النبي)  
صلى الله عليه وسلم ويكره أن يجمع بين اسم الله واسم رسول الله (و) (الثالث) (استقبال القبلة) بالاضحية أي  
يوجه الذابح مذهب القبلة ويتوجه هو أيضا (و) (الرابع) (التكبير) أي قبل التسمية أو بعدها فلا تأكل قال  
الماوردي (و) (الخامس) (الدعاء بالقبول) فيقول الذابح اللهم هذه منك واليك تفعل أي هذه الاضحية  
ذبيحة منك على وتقرب بها اليك فتقبلها (ولا ياكل المضحي شيئا من الاضحية المنذورة) بل يجب عليه  
التصدق بجميعها ولو أخرها فليقتل من فيها (و) (ياكل من الاضحية المنطوعة) (شيئا) (على الجدي)  
ولما كان الثكالب فيصدق بهما ويرجعه النوكوي في تصحيح التنية وقيل يهدي ثلثا للمسكين الا غلب  
ويتصدق بثلث على الفقراء من لحمها ولم يرجع النوكوي في الزنقة وأصلها ثلثا من هذين الوجهين  
(ولا يبيع) أي يحرم على المضحي بيع شيء (من الاضحية) أي من لحمها أو شعرها أو جلدها ويحرم أيضا  
جعلها جرة الجزاء لو كانت الاضحية بطوعا (و) (يطعم) (خمس) (من الاضحية المنطوعة) (غيا) (الفقراء)  
والمساكين (والأفضل) (التصدق بجميعها) (الا لقيمة) أو لثمنها بترك المضحي بها كلها فانه يبين له ذلك وإذا  
أكل البقر وتصدق بالباقي تحصل له ثواب التضحية بالجمع والتصدق بالبيع.  
(فصل) في بيان أحكام العقيقة: هي من لبن الشاة على رأس المولود وشاة مذكورة المصنف  
بقوله (و) (العقيقة) عن المولود (فمسحة) وفتر المصنف العقيقة بقوله (هي من لبن الشاة عن المولود يوم  
سابعه) أي يوم سابع ولادته وحسب يوم الالاد من السبع ولومات المولود قبل السابع ولا تقوت  
بالأخير بعدة فان تأخرت الثلثة عطف جملتها في حق العاق عن المولود أنظره فخير في العن عن نفسه  
والترك (ويذبح عن الفلام شاة) (و) (يذبح) (عن الجارية) شاة قال بعضهم أهل الخبي فيحتل بالحاقه بالفلام  
أو بالجارية فلو بأت شكركم أمر بالتدراك وتنفذ العقيقة بعد الالاد (و) (يطعم) (العاق) (من العقيقة)  
(الفقراء) (والمساكين) فطبخها بخلو ويهدي من الفقراء والمساكين ولا تغذها عوة ولا يمس  
عظمتها: واعلم ان من العقيقة وسلايتها من عيب ينقص لحمها والاكل منها والتصدق ببعضها امتناع  
يبطل وتبطل بالذبح حكمه على ما سبق في الاضحية ويمن أن يؤذن في اذن المولود الجني حتى يترك ويقم  
في اذنه اليسرى وأن يحك المولود بتمضمض وذلك بعد ان يدخل في كنفه منه شيء الى جوفه فان لم  
يوجد ثم فرطت الاقنية بخلو وأن يمس المولود يوم سابعه ولا يذبح ويجوز تسعة قبل السابع وبعده  
ولو مات المولود قبل السابع يمس نفسه



(كتاب السبق والرمي)

وتصح المسابقة على  
الدواب والمناضلة  
بالسهام اذا كانت المسافة  
معلومة وصفة المناضلة  
معلومة ويخرج العوض  
احدا المتسابقين حتى انه  
اذا سبق استرده وان  
سبق اخذه صاحبه له وان  
اخر جاء معاه لم يجر الا ان  
يدخلا بينهما محلا فان  
سبق اخذ العوض وان  
سبق لم يعزم .

(كتاب الايمان)

ولا يمان بفتح المعجمة جمع يمين ولا صلابة الذنوب ثم اطلقت على الحلف وشبهه ما يتحقق ما يتحقق الحاقلة  
او تاكيد بذكر اسم الله تعالى او صفة من صفات ذاته والندور جمع نذير وسبى فمعناه في الفصل الذي بعده  
(لا ينعقد اليمين الا بالله تعالى) أي بذاته كقول الحالف والله (او باسم من أسمائه) المختص به  
لا يستعمل في غيره كالحاق الخلق (او صفة من صفات ذاته) القائمة به كمله وقدرته وضابط الحالف كل  
مكلف يختار ناطقه فاعند للمسلمين (وإن حلف بصدق ماله) كقوله لله علي أن تصدق مالي وتصدق علي هذا  
اليمين نارة يشتم الجحاج والغضب وتارة بندر الجحاج والغضب (وقوله) أي الحالف أي الناذر (يخبر بين  
الوفاء بما حلف عليه والزمانة بالنذر من الصدقة) بماله (أو كفارة اليمين) في الظاهر وفي قوله بغير حلف  
أو كفارة يمين وفي قوله بغير الزمانة (ولا شيء في لغز اليمين) وفقر مما سبق لسانه إلى لفظ اليمين من غير  
أن يقصد ما كفو له في حال غضبه أو غلته أو غلته لا والله منتهى بركه والله مرة في وقت آخر (وإن حلف  
بأن لا يفعل شيئا) أي كعب عهده (فأمر غفيرة بفعله) ففعله بان باع عبد الحالف (لم يحنث) ذلك الحالف  
بفعل غيره الا أن يرد الحالف أنه لا يفعل هو ولا غيره فيحنث بفعله بما موره أم لا وحلف أن لا ينكح  
فوكلي غيره في النكاح فانه يحنث بفعل وكلمة في النكاح (وإن حلف على فعل أمرين) كقوله والله  
لا ألتس هذا في التوبين (يفعل) أي ليس (أحدهما لم يحنث) فان ليسهما معا أو شيئا من حيث فأن قال  
لا ألتس هذا ولا هذا فحنث باحدهما ولا يحنث بغيره بل إذا فعل الآخر حنث أيضا (وكفارة اليمين نفق)  
أي الحالف إذا حنث (مخبر فهاين ثلاثة أشياء) أحدها (نفق رقة مؤمن) سليمة من غيب تحل بعمل  
أو كسب وثانها مذكور في قوله (أو أ طعام عشرة مساكين كل مسكين مثقال) أي رطل وثلثاين حنث من  
غالب قوت بلد المكفر ولا يحنث بغيره من غير أن يحنث من غيره وأما (أو كسبهم) أي بدفع المكفر لكل من المسكين (أو بواو) أي شيئا يسقي كسوة ما يتقوا ليس كسبه أو عما يق  
أو تخاره أو كسبه ولا يحنث بغيره ولا يحنث في العيصين نكوة صالحة المدفوع طله فيجزي  
أن يدفع للرجل رجل يوب صغير أو يوب امرأة ولا يحنث أيضا كون المدفوع عذبة فيجوز أن دفع

(كتاب أحكام السبق والرمي)

أي يساهم ونحوها (وتصح المسابقة على الذوات) أي على ما هو الأصل أي في المسابقة عليها من قبل وابل  
وفيله وبعله وسجاري في الإظهار ولا تصح المناضلة على غيره ولا على نطاق الكباش ولا على سوارشة الذبكة  
لا بعوض ولا غير (أو) تصح (المناضلة) أي المزاومة (بالسهام) إذا كانت المسافة أي مسافة ما بين موقف  
الرامي والفرع الذي يرمى إليه (فعلومه) كانت (خفة المناضلة معلومة) أيضا بان يبين (التأصلان  
كفة الرمي من فروع وهو أصابة السهم الفرع ولا يثبت فيه أو من خشق وهو أن يثبت السهم الفرع  
ويثبت فيه أو من شرفه وهو أن يثبت السهم من الجانب الآخر من الفرع) وأعلم أن عوض المسابقة هو  
غالب المال الذي يخرج فيها وقد يخرج به أخذ المتسابقين وقد يخرج بجانبه كما وذكرنا لصنف الأول في قوله (ويخرج  
العوض من أحد المتسابقين حتى أنه إذا سبق) بفتح السين غيره (استرده) أي العوض الذي أخرجه (وإن سبق  
بضم أوله) (أخذه) أي العوض (مخارج) السابق (له) وذكرنا لصنف الثاني في قوله (وإن أخرجه) أي  
العوض المتسابقين (مخارج) أي لم يصح أخرجهما للعوض (الا أن يدخل بينهما محلا) بكسر اللام  
الأولى وفي بعض النسخ (الا أن يدخل بينهما محلا) (فان سبق) بفتح السين كلا من المتسابقين (أخذ العوض)  
الذي أخرجه (وإن سبق) بضم أوله (لم يعزم) لم يحنث شيئا بيمين محلا

(كتاب أحكام (الآيمان والندور)

ولا يمان بفتح المعجمة جمع يمين ولا صلابة الذنوب ثم اطلقت على الحلف وشبهه ما يتحقق ما يتحقق الحاقلة  
او تاكيد بذكر اسم الله تعالى او صفة من صفات ذاته والندور جمع نذير وسبى فمعناه في الفصل الذي بعده  
(لا ينعقد اليمين الا بالله تعالى) أي بذاته كقول الحالف والله (او باسم من أسمائه) المختص به  
لا يستعمل في غيره كالحاق الخلق (او صفة من صفات ذاته) القائمة به كمله وقدرته وضابط الحالف كل  
مكلف يختار ناطقه فاعند للمسلمين (وإن حلف بصدق ماله) كقوله لله علي أن تصدق مالي وتصدق علي هذا  
اليمين نارة يشتم الجحاج والغضب وتارة بندر الجحاج والغضب (وقوله) أي الحالف أي الناذر (يخبر بين  
الوفاء بما حلف عليه والزمانة بالنذر من الصدقة) بماله (أو كفارة اليمين) في الظاهر وفي قوله بغير حلف  
أو كفارة يمين وفي قوله بغير الزمانة (ولا شيء في لغز اليمين) وفقر مما سبق لسانه إلى لفظ اليمين من غير  
أن يقصد ما كفو له في حال غضبه أو غلته أو غلته لا والله منتهى بركه والله مرة في وقت آخر (وإن حلف  
بأن لا يفعل شيئا) أي كعب عهده (فأمر غفيرة بفعله) ففعله بان باع عبد الحالف (لم يحنث) ذلك الحالف  
بفعل غيره الا أن يرد الحالف أنه لا يفعل هو ولا غيره فيحنث بفعله بما موره أم لا وحلف أن لا ينكح  
فوكلي غيره في النكاح فانه يحنث بفعل وكلمة في النكاح (وإن حلف على فعل أمرين) كقوله والله  
لا ألتس هذا في التوبين (يفعل) أي ليس (أحدهما لم يحنث) فان ليسهما معا أو شيئا من حيث فأن قال  
لا ألتس هذا ولا هذا فحنث باحدهما ولا يحنث بغيره بل إذا فعل الآخر حنث أيضا (وكفارة اليمين نفق)  
أي الحالف إذا حنث (مخبر فهاين ثلاثة أشياء) أحدها (نفق رقة مؤمن) سليمة من غيب تحل بعمل  
أو كسب وثانها مذكور في قوله (أو أ طعام عشرة مساكين كل مسكين مثقال) أي رطل وثلثاين حنث من  
غالب قوت بلد المكفر ولا يحنث بغيره من غير أن يحنث من غيره وأما (أو كسبهم) أي بدفع المكفر لكل من المسكين (أو بواو) أي شيئا يسقي كسوة ما يتقوا ليس كسبه أو عما يق  
أو تخاره أو كسبه ولا يحنث بغيره ولا يحنث في العيصين نكوة صالحة المدفوع طله فيجزي  
أن يدفع للرجل رجل يوب صغير أو يوب امرأة ولا يحنث أيضا كون المدفوع عذبة فيجوز أن دفع



تلقوا ما تذهب قوله (فان لم يجد الميكفر شيئا من الثلاثة السابقة (فعبام) اي فليزمه  
عبام ثلاثة ايام) ولا يجب تشابهها في الاظهر.

(فصل) في احكام النذر وجع نذر هو بعد ال تعجبه متا كنه وحكي فتحتها ومنه لغة الوعد بخير  
او شر وشيئا الزام قربة لا ممة باصل الشرع والنذر ضربان احدهما نذر الجاهل بفتح اوله وهو الناذي  
في الخصومة والآخر اذ هذا النذر ان يخرج من مخرج البين بان يعقد مع نفسه من شيء ولا يقصد القربة  
وفيه كفارة عين او ما التزمه بالنذر والثاني نذر المجازاة وهو نذر على احد هما ان لا يعلقه الناذر على شيء  
كقوله ابتداء قد على صوم وعنى الثاني ان يعلقه الناذر على شيء وأشار له المصنف بقوله (والنذر يلزم  
في المجازاة على) نذر (مباح وطاعة كقوله) اي الناذر (ان شيء الله شيء) وفي بعض النسخ مريض او  
كفست شعرة في (فله على ان كصل او صوم او تصدق ويلزمه اي الناذر) (من ذلك) اي ما يذره من  
صلاة او صوم او صدقة (فما يقع عليه الا شئ) من صلاة او صوم او صدقة (واقله يوم او صدقة  
قوى اقل شيء مما يتصور) وكذا لو نذر التصديق بمال عظيم كما قال القاضي ابو الطيب ثم صرح المصنف  
بمفهوم قوله شائعا على مباح في قوله (ولا نذر في معصية) اي لا يعقد نذرا (كقوله ان قتلت مخلوقا) غير  
حق (فله على كذا) او خرج بالمعصية نذر المكروه كذا شخص صوم الدهر فيعقد نذره ويلزمه الوطأة به  
ولا يصح ايضا نذر واجب على التين كالصلوات الخمس لما الواجب على الكفاية فليزمه كما يقصده كلام  
الروضة واصليا (ولا يلزم النذر) اي لا يعقد (على ترك مباح) او فعله الا لاول (كقوله لا اكل لحما  
ولا اشرب لبنا وما اشبه ذلك) من المساج كقوله لا البس هكذا والثاني نحو اكل كذا واشرب كذا  
والبنس كذا واذا خالف النذر المباح لزمه كفارة عين على الراعي عند البغوى وتبعه المحذور  
والمباح لكن فضة كلام الروضة واصليا عدم اللزوم.

(كتاب) احكام (الافضة والشهادات)

والافضة جمع قضاء بالمد وهو لغة احكام الشئ وامضاؤه في شئ فضل الحكومة بين خصمين يحكم الله  
تعالى والشهادات جمع شهادة مصدر شيد ما خوذ من الشهود بمعنى الحضور والقضاء فوض كفاية فان  
تعين على شخص لزمه طلبه ولا يجوز ان يبل القضاء الا من استكمل فيه خمسة عشر) وفي بعض النسخ خمس  
عشرة (خطة) احدها (الاسلام) فلا يصح ولا لا الكافر ولو كان على كافر مثله قال الما زدي وما حجت  
في غلاة الولاة من نصب رجل من اهل الذمة فتقدر باستور عامة لا تقلد حكم قضاء ولا يلزم اهل الذمة  
الحكم بالزاهية بل بالزاهية (والثاني والثالث) (الفلوع والمقل) فلا يلزمه ولا يلزمه بخلافه اولا  
(والرابع) (الحرية) فلا يصح ولا لا يقر بوقته او بعضه (والخامس) (الذكورة) فلا يصح ولا لا امرأة ولا  
حقيق ولو قل الخبي قال الجاهل بحكمه بان ذكره لم ينفذ حكمه في المذهب (والسادس) (العدالة) وسباني  
نيانها في فصل الشهادات فلا ولا لا فلتا في شئ ولا شبهة له في (والسابع) (معرفة احكام الكتاب  
والسنة) على طريق الاجتهاد ولا يشترط حفظ آيات الاحكام ولا احاديث المتعلقة بها عن ظهر قلب  
وخرج بالاحكام القصص والمواظ (والثامن) (معرفة الاجماع) هو اتفاق اهل التحل والتعدين  
أمة محمد صلى الله عليه و- لم على امر من الامور ولا يشترط معرفة كل فرد من افراد الاجماع بل يكفي  
في المسألة التي ينبغي بها الحكم فيها ان قوله لا يخالف الاجماع فيها (والتاسع) (معرفة الاختلاف) الواقع  
بين العلماء (والعاشر) (معرفة طرق الاجتهاد) اي كيفية الاستدلال من أدلة الاحكام (والحادى عشر)  
(معرفة طرف من لسان العرب) من لغو و صرف نحو (ومعرفة تفسير كتاب الله تعالى) (والثاني عشر)  
(ان يكون شيعيا) ولو يصاح فردا فلا يصح قوله أصح (والثالث عشر) (ان يكون نصير) فلا يصح  
قوله أصح ويجوز كونه أعور كما قال الرضائي (والرابع عشر) (ان يكون كتابيا) وما ذكره المصنف من

فان لم يجد فصام  
ثلاثة ايام.

(فصل) والنذر يلزم  
في المجازاة على مباح  
وطاعة كقوله ان شئ  
الله مريض فله على ان  
اصل او صوم او تصدق  
ويلزمه من ذلك ما يقع  
عليه الاسم ولا نذر  
في معصية كقوله ان  
قتلت فلانا فله على كذا  
ولا يلزم النذر على ترك  
مباح كقوله لا اكل  
لحما ولا اشرب لبنا وما  
اشبه ذلك.

(كتاب) الفضة  
والشهادات) ولا  
يجوز ان يلى القضاء الا  
من استكمل فيه خمس  
عشرة خطة الاسلام  
والبلوغ والعقل  
والحرية والذكورة  
والعدالة ومعرفة احكام  
الكتاب والسنة  
ومعرفة الاجماع  
ومعرفة الاختلاف  
ومعرفة طرق الاجتهاد  
ومعرفة طرف من  
لسان العرب ومعرفة  
تفسير كتاب الله تعالى  
وان يكون سميما  
وان يكون بصيرا  
وان يكون كتابيا



وأن يكون مستقيماً.  
 ويستحب أن يجلس في  
 وسط البلد في موضع  
 بارز للناس ولا حجاب  
 له ولا يقعد للقضاء  
 في المسجد ويسوى بين  
 الخصمين في ثلاثة أشياء  
 في المجلس وفي اللفظ  
 واللفظ ولا يجوز أن  
 يقبل الهدية من أهل عمله  
 ويحجب القضاء في عشرة  
 مواضع عند الغضب  
 والجوع والعطش وشدة  
 الشهوة والحزن والفرح  
 المفرط عند المرض  
 ومدافعة الخصمين  
 وعند الناس وشدة  
 الحر والبرد ولا يسأل  
 المدعي عليه إلا بعد كمال  
 الدعوى ولا يحلفه إلا  
 بعد سؤال المدعي ولا  
 يلقن خصماً حجة ولا  
 يفهمه كلاماً ولا يثبت  
 بالشهادة ولا يقبل  
 الشهادة إلا ممن ثبتت  
 عدته ولا يقبل شهادة  
 عدو على عدوه ولا  
 شهادة والدولده ولا  
 ولد الولده.

(٣) أي انفصل - فأسان  
 ويرجع

اشتراط كون القاضي كاتباً ورجلاً من جرح ولا يصح خلافه (والخامس عشر) أن يكون مستقيماً  
 فلا يصح توليه مقبل بأن اختل نظره أو فكره أو ما أشبه ذلك أو غير ذلك مما فوّغ المصنف من شروط  
 القاضي شرعاً في أدائه فقال (ويستحب أن يجلس) وفي بعض النسخ أن يبرز أي القاضي (في وسط البلد)  
 لهذا استعملت خطه فإن كانت البلد صغيرة بولس تحت سائر أن لم يكن هناك موضع متعادلاً للقضاء ويكون  
 جلياً للقاضي (في موضع) فيصير (بارز) أي ظاهر للناس بحيث يراه المستوطن والغريب والقوي  
 والضعيف ويكون بحيث يفتقر من أذى حر وبرد بأن يكون في الصبيح مهم الزجر وفي المساء في  
 (ولا حجاب له) وفي بعض النسخ ولا حاجت دونه فلو أخذ حاجته أو تواضعه (ولا يقعد) القاضي  
 (للقضاء في المسجد) فإن قصي فيه مكره فإن اتفق وقت حضوره في المسجد لصلاة أو غير ما يخصه لم  
 يكره ففضلها فهو كذا لو احتاج إلى المسجد لغيره من قطر ونحوه (ويستوي) القاضي وجوباً (بين الخصمين  
 في ثلاثة أشياء) أحدها النسوية (في المجلس) فيجلس القاضي للخصمين بين يديه إذا استوياً فاما  
 للمسلم وغيره فعن النبي في المجلس (والثاني التشوية في اللفظ) أي الكلام فلا تستمع كلام أحدهما  
 دون الآخر (والثالث النسوية في اللفظ) أي النظر فلا ينظر أحدهما دون الآخر (ولا يجوز)  
 للقاضي أن يقبل الهدية من أهل عمله) فإن كانت الهدية في غير عمله من غير أهله لم يجز في الأصح  
 وإن أهدى إليه من غير أهل عمله ولا يثبت له حكمه ولا عاقبة له بالهدية قبل ما حرم عليه قبولها (ويحجب)  
 القاضي (القضاء) أي يكره له ذلك (في عشرة مواضع) وفي بعض النسخ أحوال (عند الغضب)  
 وفي بعض النسخ في الغضب قال بعضهم وإذا أخرجه الغضب عن حالة الاستقامة حرم عليه القضاء  
 في عشرة (الجوع) والشبع المفرط (والعطش) وشدة الشهوة (والحزن) والفرح المفرط (وعند المرض)  
 أي المزمن (ومدافعة الخصمين) أي الولد والنايط (وعند الناس) وعند (شدة الحر والبرد)  
 والاضطراب الجامع هذه العشرة وغير ما أنه يكره للقاضي القضاء في كل حال يتوسخ خلقه وإذا حكم في حال  
 مما يتقدم بفدح حكمه مع الكراهة (ولا يسأل) وجوباً أي إذا جلس الخصمان بين يدي القاضي لا يسأل  
 (المدعى عليه إلا بعد كمال) أي بعد فراغ الدعوى من (الدعوى) الصحيحة ومجيب بقول القاضي  
 بالمدعى عليه أخرج من دعواه فإن أقر بما ادعى به عليه لزمه ما أقر به ولا حلفه بعد ذلك رجوعاً وإن  
 أنكر ما ادعى به عليه فليقاضي لمن يقول للمدعى أنك بنية أو شهادت مع يمينك أن كان الحق مما ثبتت  
 بشاهدين (ولا يحلفه) وفي بعض النسخ ولا يستحلفه أي لا يحلف القاضي بالمدعى عليه (الأبعد)  
 سؤال المدعى من القاضي أن يحلف المدعى عليه (ولا يلقن) القاضي (خصماً حجة) أي لا يقول  
 لكل من الخصمين قل هكذا وكذا أما استفسار الخصم بما كان يدعي شخصاً فله على شخص  
 فيقول للقاضي للمدعى فقله بعداً أو خطأ (ولا يفهمه كلاماً) أي لا يفهمه بكيف يدعي وهذه المسألة  
 شائعة في بعض نسخ المتن (ولا يثبت بالشهادة) وفي بعض النسخ ولا يثبت بشاهدين كان  
 يقول له القاضي كيف حكمت وملك شاهدت (ولا يقبل الشهادة إلا ممن) أي شخص (ثبتت عدته)  
 فإن عرق القاضي بعداً له الشاهد يثبت بشهادة أو عرق فسقطت شهادته فإن لم يعرف في عقد الله  
 ولا فسقة ظلت منه التزكية ولا يثبت في التزكية قول المدعى عليه أن الذي شهد علي غدر بل  
 لابد من إحصاء من يشهد عند القاضي بعد أنه يقول أشهد أنه غدر وتعتبر في المازي شروط  
 الشاهد من العدو وعدم العداوة وغير ذلك وبشرط مع هذا معرفته بأسباب الإخراج والتعديل  
 وخبرة باطن من تعدد بصفحة أو جوار أو متاملة (ولا يقبل) القاضي (شهادة عدو على عدوه)  
 والمراد به الخصم من يصفه (ولا يقبل) القاضي (شهادة والي) وإن علا  
 (الولده) وفي بعض النسخ لم يولد أي وإن شغل (ولا شهادة) (ولديه) (والده) وإن علا



لها الشهادة عليها فتقبل (ولا يقبل كتاب قاض الى قاض آخر في الاحكام الا بعد شهادة  
شاهدان يشهدان) على القاضي الكتاب (بما فيه) أي الكتاب عند المكتوب طالع وأشار المصنف  
بذلك الى أنه اذا ادعى شخص على شخص غائب بمال وثبت المال عليه فان كان له مال خاص  
فمضاه القاضي منه وان لم يكن له مال خاص وسأل المدعي انتهاء الحال الى قاضي بلده الغائب اجابه  
لذلك وقطر الايجاب انتهاء الحال بان يشهد قاضي بلده الحاضر بعدلين بما ثبت عنده من الحكم على الغائب  
في قصة الكتاب في قسم الله الرحمن الرحيم حضر بعدنا غافا فاعلمه وبالك فلان وادعى على  
فلان الغائب المقيم على بلدك بالنسبة الفلاني واقام عليه شاهدين هما فلان وفلان وقد عدلنا عندي  
وحلفت المدعي وحكمت له بالمال واشهدت بالكتاب فلانا وفلانا وبشرط في شهود الكتاب  
والحكم ظهر عدالتهم عند القاضي المكتوب له ولا ثبت عدالتهم عنده بتعديل القاضي المكتوب لهما  
(فصل) في احكام القسمة : وهي بكسر القاف الاسم من قسم الشيء فتفتح القاف ثم شرعا بمن  
بعض الانصاء من بعض بالطريق الآتي (ويقتصر القايم) المنصوب من جهة القاضي (الى سبعة)  
وفي بعض النسخ الى سبع (شرائط الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والعدالة والحساب)  
فمن اقصى بعد ذلك لم يكن قابلا وانما اذا لم يكن القايم فنصوا من جهة القاضي فقد أشار اليه المصنف  
بقوله (فان تراعى) وفي بعض النسخ تراضيا (الشركان بمن يقسم بينهما) المال المشترك  
(لم يقتصر) في هذا القايم (الى ذلك) أي الى الشروط السبعة : واعلم ان القسمة على اربعة اجزاء  
في القسمة بالاجزاء وتسمى قسمة المشاهات كقسمة المثلثات من جوبين وغيرهما فجزأ الانصاء كلاً  
في شكل وزنا في موزون وذراع في مدروج ثم بعد ذلك يفرع عن الانصاء لتعطين لكل نصيب منها  
واحد من الشركاء وكيفية الاقراغ ان تؤخذ ثلاث رفاع متساوية ويكتب في كل رفة منها اسم شريك  
من الشركاء او جزء من الاجزاء ثم يؤخذ من غيرهما وتدرج تلك الرفاع في تناوب متساو من طين ملاء  
بعد تحفيقهم ثم توضع في حجر من طين يحضر الكتابة والادراج ثم يخرج من كل رفة رفة من اجزاء  
الاول من تلك الاجزاء ان كتبت فيها الشركاء في الرفاع كزيد وبكر وخالد فيخرج من كل رفة اسم  
في تلك الرفة ثم يخرج رفة اخرى على الجزء الذي في الجزء الاول من تلك الاجزاء فيخرج من كل رفة  
اسم في الرفة الثانية ويتبع الجزء الباقي للثالث ان كانت الشركاء ثلاثة او يخرج من كل رفة اسم في  
والادراج رفة على اسم زيد مثلاً ان كتبت في الرفاع اربعة الانصاء ثم على اسم خالد ويتبع الجزء الثاني  
للتالث : النوع الثاني في القسمة بالتعديل وهو الانصاء بالقسمة كارض تختلف فيه اجزائها بقدر اناث  
او قرب ما وتكون الارض بينهما نصفين وتساوي تلك الارض فتملك كل واحد منهما نصف الثلث سمي  
والثالث سمي وبكن في هذا النوع والذي جعله الله تعالى واحداً : النوع الثالث القسمة بالتراضي ان يكون في احدى  
جانبي الارض مشتركة فتراد او شجرة مثلاً لا يمكن قسمة فتراد فتراد فتراد فتراد فتراد فتراد فتراد فتراد  
قسمة قسمة كل من البئر او الشجر في المثال المذكور فلو كانت قسمة كل من البئر او الشجر الفأوله النصف  
من الارض وكان الاخذ ما فيه مشتركاً فسمي ذلك النوع ولا بد في هذا النوع من قاسمين كما قال (وان كان في القسمة  
تقوم لم يقتصر) أي في المال المقسوم (على اقل من اثنين) وهذا ان لم يكن القاسم فيما كان في التقويم  
تقوم فان حكم في التقويم مع رفة فهو كقضائه عليه الاصح جزاءه عليه (واذا دعا أحد الشريكين  
شريكه الى قسمة مالا ضرر فيه لم يحضره الشريك) (الآخر اجابة) الى القسمة أم لا الذي في قصة ضرر  
حكم لا يمكن بغيره بما بين اذا طلب أحد الشركاء قسمة وامتنع الآخر فلا يجازي طالب قسمة في الاصح  
(فصل) في الحكم بالينة : (واذا كان مع المدعي بينة يثبتها الحاكم فحكم له بها) ان عرف عدتها  
عكرم

شعبا وان كان مع ربة

ولا يقبل كتاب قاض  
الى قاض آخر في الاحكام  
الا بعد شهادة شاهدين  
يشهدان بما فيه

(فصل) ويفتقر  
القاسم الى سبعة شرائط  
الاسلام والبلوغ والعقل  
والحرية والذكورية  
والعدالة والحساب فان  
تراضى الشريكان بمن  
يقسم بينهما لم يفتقر  
الى ذلك وان كان  
في القسمة تقوم لم يقتصر  
فيه على اقل من اثنين  
واذا دعا أحد الشريكين  
شريكه الى قسمة  
مالا ضرر فيه لم  
يحتاج الى قسمة  
(فصل) واذا كان مع  
المدعي بينة سمعها  
الحاكم وحكم له بها

سفره

بها

عادل بينة







واما حقوق الله تعالى فلا  
قبل فيها النساء وهي على  
ثلاثة اضرب ضرب لا  
قبل فيه اقل من اربعة  
وهو الزنا وضرب قبل  
فيه اثنان وهو ما سوى  
الزنا من الحد وضرب  
يقبل فيه واحد وهو ملال  
رمضان ولا قبل شهادة  
الا على الا في خمسة  
مواضع الموت والنسب  
والملك المطلق والرجعة  
وما شهد به قبل المعنى  
وعلى المضبوط ولا قبل  
شهادة جارا لنفسه نفعا  
ولا دافع عنها ضررا.  
(كتاب العتق)  
ويصح العتق من كل مالك  
جائز الامر في ملكه  
ويقع العتق بصريح العتق  
او الكفاية مع التوبة واذا  
اعتق بعض عبد عتق عليه  
جميعه وان اتحق شركاه  
في سب وهو مومر سري  
العتق الى باقية وكان عليه  
قصة نصيب شريكه ومن  
ملك واحدا من والديه  
او مولوده عتق عليه.  
(فصل) والولاء من  
حقوق العتق وحكمه  
حكم التعصب عند  
عدمه وينقل الولاء عن  
المقتل الى الذكور من  
عصبته وترتيب  
العصبات في الولاء  
كثر نبيهم في الارث

واما حقوق الله تعالى فلا قبل فيها النساء (قوله) أي حقوق الله تعالى  
(على ثلاثة اضرب ضرب لا قبل فيه اقل من اربعة) من الرجال (قوله الزنا) ويكون نظره في ثلاثة  
الشهادة فلو تعقدوا النظر لغير ما عصبوا او زوجت شهادتهم ابطالوا فيضرب بالزنا فيكتفي في الشهادة عليه  
بجملان في الاظهر (وضرب) آخر من حقوق الله تعالى (قبل فيه اثنان) أي بجملان وضرب المصنف  
هذا الضرب بقوله (قوله ما سوى الزنا من الحد) (وضرب) آخر من حقوق الله تعالى (قبل  
فيه واحد وهو ملال) (رمضان) فقط دون غيره من الشهور وفي المسومات من اضرب قبل في الشهادة  
الواحد فقط غيرها شهادة التوث ومنه لا يكتفي في الحرف بعد واحد (ولا قبل شهادة الا على الا  
في خمسة) وفي بعض النسخ خمس (قوله) (ما سوى الزنا من الحد) (ما سوى الزنا من الحد) (ما سوى الزنا من الحد)  
والنسب) لذكر اثنان عن أبي أو قبله وكذا الام لا يثبت النسب فيها بالاشفاعة على الاصح (و)  
مثل (الملك المطلق والرجعة) وقوله (وما شهد به قبل المعنى) شيئا قطري بعض نسخ المتن وبهذه ان  
الا على لو عتق الشهادة فلما يحتاج للصرف قبل عتق العتق ثم بعد ذلك شهد بما يحمله ان كان  
على الشهادة وعلى نفسه فمرو في الاسم والنسب (و) (ما شهد به) (على المضبوط) وهو قوله (ما شهد به) (على المضبوط)  
اذن اعني الحق او طلاقا لشخصين يمر في (سنة) ونسب ذلك الا على غير ذلك الفقه فتعلق  
الا على به وبصطته حتى يشهد عليه بما يحتمل من الحد فاض (ولا قبل شهادة) شخص (ما شهد به) (على المضبوط)  
ولا دافع عنها ضررا (و) (ما شهد به) (على المضبوط) (ما شهد به) (على المضبوط) (ما شهد به) (على المضبوط)  
(كتاب) (أحكام) (العتق)  
وهو لغة مأخوذ من قولهم عتق الفرج اذا طار واستقل ونزل غازي لملك عن آدمي لا الى ملك تقربا الى الله  
تعالى وخرج بآدمي الطير والبسة فلا يصح عتقها (ويصح العتق من كل مالك جائز الا في بعض  
النسخ بجائز التصرف) (في ملكه) فلا يصح عتق غير جائز التصرف كسبي ومجنون وسفه وقوله (ويصح  
العتق بصريح العتق) (وكذلك في بعض النسخ) وفي بعضها (ويصح عتق العتق) (و) (ما شهد به) (على المضبوط)  
والتحرير وما تصرف منها كانت عتق او محرر ولا فرق في هذا بين هازل وغيره ومن صريحه في الاصح  
فك القيد ولا يحتاج الصريح الى توبة ويقع العتق ايضا بصريح كقوله (كقول السيد  
ما عتبه لا يملك لي عليك لا سلطان لي عليك ونحو ذلك) (واذا عتق) (جائز التصرف) (بعض عبد) (عتق)  
عليه جميعه (ما عتبه) (كان العتق) (لا يمتنع) (كان ذلك البعض) (ولا) (وان عتق) (وفي بعض النسخ عتق) (يركا)  
أي نصيب (له في عتق) مثلا أو عتق جميعه (وهو مومر) (ياقيم) (يرى العتق الى باقية) أي العبد او سري الى  
فانتهى به من نصيب شريكه على الصحيح وقعة العتق في الحال على الاظهر وفي قول باء القصة وليس  
المراذبا لموسى فانما يعلق بل من له من المال وقت الا عتق ما بقي بقية نصيب شريكه فاضل عن قوته وقوت  
من تلتزمه بقية في بؤيه وملكه وعن دس ثوب يلق به وعن سكي بؤيه (وكان غلبه) أي المتيق (قصة نصيب  
شريكه) (بؤم اعنقه) (ومن قلة واحدا من والديه او مولوده عتق عليه) (بند يملكه) (بؤم)  
كان يملك من اهل البرع أولا كسبي ومجنون.  
(فصل) في أحكام الولاء: وهو لغة مشتق من الموالاتة وهو عاصوبة سبها والملك عن رقيق متعق  
(والولاء) بالمد (من حقوق العتق) (ويحكمه) أي يحكم الارث بالولاء. (حكم التعصب عند عدمه) (وسبق  
نعمي التعصب في الفرائض) (وينقل الولاء عن المتيق الى الذكور من عصبته) (المتعصبين بانفسهم)  
لا كني المتيق وأخته (وترتيب العصبات في الولاء) (كثر نبيهم في الارث) (لكن الاظهر في باب الولاء ان  
أخا المتيق وابن أخته عقدان على عتق المتيق بخلاف الارث أي بالنسبة الى الاخ والجدة فكان ولا يثرت  
سود لولا ذلك







له التصرف فيها  
بالاستخدام والوطء  
واذا مات السيد عفت  
من رأس ماله قبل الديون  
والوصايا وولدها من  
غيره بمنزلتها ومن أصاب  
أمة غيره بنكاح فولده  
منها ملوك لسيدها  
وان أصابها شبهة فولده  
منها حر وعليه قيمت  
للسيد وان ملك الأمة  
المطلقة بعد ذلك لم تصر  
أم ولد له بالوطء في النكاح  
وصارت أم ولد له بالوطء  
بالشبهة على أحد القولين  
والحد لله رب العالمين.

بها (وَجَازَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا بِالِاسْتِخْدَامِ وَالْوَطْءِ) أَوْ بِالِاجَارَةِ وَالْإِعَارَةِ وَهُوَ أَيْضًا لَهُمْ شَرٌّ جَنَائِيٌّ عَلَيْهِمْ  
وَعَلَى أَوْلَادِهَا التَّابِعِينَ لَهَا وَفِيهَا إِذَا قُتِلَتْ وَفِيهَا إِذَا قُتِلَتْ أَوْ زَوَّجَتْ بِهَا بغير اذنها إِذَا كَانَ السَّيِّدُ كَافِرًا  
فَمِنْ مَسْئَلَةٍ فَلَا زَوْجَهَا (وَإِذَا مَاتَ السَّيِّدُ) وَفِيهَا إِذَا قُتِلَتْ (وَمِنْ مَسْئَلَةٍ) وَكَذَا عَقَقَ أَوْلَادَهَا  
(قَبْلَ دَفْنِهَا) أَلَى عَلَى السَّيِّدِ (وَالْوَصَايَا) الَّتِي أَوْصَى بِهَا (وَمِنْ مَسْئَلَةٍ) أَيْ الْمُسْتَوْلِيَةِ (مِنْ غَيْرِهِ)  
أَي غَيْرِ السَّيِّدِ بَانَ وَلَدَتْ بَعْدَ اسْتِيلَادِهَا وَلَدًا مِنْ زَوْجٍ أَوْ مِنْ زَانٍ (فَمِنْ مَسْئَلَةٍ) وَهِيَ تِلْكَ الْوَلَدَةُ الَّتِي وَلَدَتْهُ  
لِلسَّيِّدِ بِعَقْقِ مَوْلَاهُ (وَمِنْ مَسْئَلَةٍ) أَيْ وَطْئِهِ (أَمَةً غَيْرَهُ بِنِكَاحٍ) أَوْ زَانًا وَتَحْتَلُّهَا فَوَلَدَتْ مِنْهُ (فَمِنْ مَسْئَلَةٍ) مِنْهَا  
مَوْلَاكَ لِسَيِّدِهَا) أَمَّا الْغَيْرُ فَخَصٌّ بِمَرْءٍ أَمَةً فَأَوْلَادُهَا فَالْوَلَدُ الْحُرُّ وَعَلَى الْغَيْرِ زَوْجَتُهُ لِسَيِّدِهَا (وَأَنْ أَصَابَهَا)  
أَي أَمَةً غَيْرَهُ (شِبْهَةً) مُنْشِئَةً لِقَائِهِ كَقَوْلِهِ أَمَةً أَوْ زَوْجَةً أُخْرَى (فَوَلَدَهُ مِنْهَا حُرٌّ عَلَيْهِ فِيمَنْ لِسَيِّدِهَا)  
وَلَا تَصِيرُ أُمٌّ وَلَدُهَا فِي الْحَالِ بِإِخْلَافٍ (وَأَنْ مَلَكَ الْوَلَدُ) بِالنِّكَاحِ (الْأَمَةُ الْمَطْلُوقَةُ) بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ تَصِرْ أُمٌّ وَلَدِهِ  
بِالْوَطْئِ (فِي النِّكَاحِ) السَّابِقِ (وَصَارَتْ أُمٌّ وَلَدِهِ بِالْوَطْئِ بِالشَّبْهَةِ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ) وَالْقَوْلُ الثَّانِي لَا تَصِيرُ  
أُمٌّ وَلَدِهِ وَهِيَ الرَّاجِعُ فِي الْمَذْهَبِ وَهِيَ أَكْثَرُ بِالْغُضُوبِ : وَقَدْ خَرَجَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ كِتَابِهِ بِالْقَوْلِ رَجَاءً  
لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى لِمَنْ النَّارُ وَلَيْسَ كُنْ تَصِيْفُ فِي دَخُولِ الْجَنَّةِ أَوْ لَا : وَهَذَا إِذَا خَرَجَ شَرْحُ الْكِتَابِ غَايَةً  
الْإِخْتِصَارَ بِإِطْلَاقِ الْخَطِّ لِمَا نَبَّهَ الْوَقْفَ (وَقَدْ أَلْفَتُهُ) كَمَا جَلَّ فِي تَفْصِيلِهِ وَهُوَ الْمَوْجُودُ فِي أَطْلَعِ فِيهِ  
عَلَى هَفْوَةٍ صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ أَنْ يُمْكِنَ الْجَوَابُ عَنْهَا عَلَى وَجْهِ جَسَدٍ لَيْسَ يَكُونُ يَمِينُ يَدِ فَمِنْ السَّيِّدَةِ  
بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ وَأَنْ يَقُولَ مَنْ أَكْثَرُ مِنْهُ عَلَى الْقَوَائِدِ نَحْوًا بِالْخَيْرِ أَنْ الْحَسَنَاتُ تَذْهَبُ بِالسَّيِّئَاتِ جَعَلَهُ اللَّهُ  
وَأَمَّا كَيْفَ يَحْسُنُ النِّبْيَةُ تَالِيفُ الْمُتَّبِعِينَ وَالصَّدِيقِينَ وَالشُّهَدَاءَ وَالصَّالِحِينَ وَحَسَنُ أَوْلَادِكَ زَوْجَتُكَ فِي دَارِ الْجَنَّةِ  
وَنَسَاءُ اللَّهِ التَّكْرِيمِ الْخَيْرُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ بِمَا جَاءَ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ وَخَلِمْ النَّبِيِّينَ وَحَبِيبِ  
رَبِّ الْعَالَمِينَ مُحَمَّدٍ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عَبْدِ الْمَطْلِبِ بْنِ هَاشِمٍ أَلَسْتُ الْكَامِلُ الْفَاتِحُ الْخَاتِمُ وَالْحَقِيقَةُ الْهَادِي إِلَى سَوَاءِ  
السَّبِيلِ وَحَسْبُكَ اللَّهُ نَعْمَ الْوَكِيلُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَوَحَّيْهِ  
وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا إِذَا مَلَاحَظًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ أَجْمَعِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

(يقول الفقير إليه تعالى) رئيس لجنة التصحيح (١٤) أوردنا دايًا وسيفيكير سلك مصفية

حدا لمن غمر العباد بطلائعه وعمر قلوبهم بأنوار الدين ووظائفه وصلاة وسلاماً على القائل  
من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين سيدنا محمد وعلى آله الهادين وأصحاب البررة المتقين.

(وبعد) فقد تم بحمد تعالى طبع كتاب شرح العلامة محمد بن قاسم الغزالي على

مستن التقريب للعلامة أحمد بن الحسين الشيرازي بأبي شجاع على مذهب

الامام الشافعي صلب الله على جديهما صيب رحما ومنحما

صعو المشارب في دار رضاء وذلك (بالمطبعة المصرية)

في اواخر شهر ربيع الاول من عام ١٣٥٦

مهرية على صاحبها أفضل

الصلاة وأزكى التسليم

آمين.



## فهرست

(شرح العلامة ابن قاسم الغزى المسمى بفتح القريب المجيب على متن التفریب لابى شجاع)

### صفحة

كتاب أحكام الطهارة	٣
كتاب أحكام الصلاة	١١
كتاب أحكام الزكاة	٢٢
كتاب بيان أحكام الصيام	٢٥
كتاب أحكام الحج	٢٧
كتاب أحكام البيوع وغيرها من المعاملات	٣٠
كتاب أحكام الفرائض والوصايا	٤١
كتاب أحكام النكاح وما يتعلق به	٤٣
كتاب أحكام الجنايات	٥٣
كتاب أحكام الحدود	٥٦
كتاب أحكام الجهاد	٥٨
كتاب أحكام الصيد والذبايح والضحايا والأطعمة	٦١
كتاب أحكام السبق والرى	٦٤
كتاب أحكام الأيمان والنذور	٦٥
كتاب أحكام الأنقضية والشهادات	٦٥
كتاب أحكام الفتنق	٦٩

(تمت الفهرست)

